جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي

بحث

مقدم لنيل درجة الدكتوراه

في

النحو والصرف والعروض

إعداد الطالب

عبد الله كمال أبو العلا أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور / فوزي عبد الرازق عبد القادر السيد

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحیم

قال تعالى:

﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَوَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ وَحَمۡلُهُۥ
وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ
أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي
فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ١٥﴾

[الأحقاف: ١٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أشرف بإهداء هذا العمل إلى:

أبي وأخي رحمهما الله تعالى

أمّي متعها الله تعالى بالصحة والعافية

إخوتي وأهلي أدام الله عزهم

زوجتي وأولادي.. كانوا نعم العونُ بعد الله عز وجلّ

أساتذتي وأصدقائي وزملائي وأحبتي الذين أحسنوا الظنّ بي

فأقول لهم جميعا: "جزاكم الله خيرا"

شكر وتقدير

حمدًا لله تعالى رب العالمين، وصلاة وسلامًا على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعدُ ،،،

فما وجب عليّ مِنْ شكر– في صدر هذا العمل – فهو لله تعالى رب العالمين الذي أعان ووفق، ثمّ لكلية دار العلوم – جامعة القاهرة التي أتاحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الدكتوراه، وأتقدم بالشكر العميم إلى قسم الدراسات العليا، ومجلسه الموقر وأخص بهذا الشكر أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور/ فوزي عبد الرازق عبد القادر السيد، الذي أكرمني وحباني ذلكم الشرف العظيم أن قبل الإشراف على هذا العمل بعد أستاذنا الدكتور/ محمود عبد السلام شرف الدين – رحمه الله تعالى، إذ كان لهما الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومدِّ يدِ العون والمساعدة.

وأتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان للعالمين الجليلين العزيزين: سعادة الأستاذ الدكتور/ حجاج أنور عبد الكريم أستاذ النحو والصرف والعروض ووكيل كلية دار العلوم لشؤون التعليم والطلاب، كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر التحايا لسعادة الأستاذة الدكتورة/ أميرة أحمد يوسف سليمان أستاذ اللغويات بكلية البنات جامعة عين شمس، فأشكرهما على أن تفضلا بقبول قراءة هذا البحث ومناقشته؛ لتقويمه وتصويبه، مع الوعد لهما بأن تكون النصائح والتصويبات التي يقدمانها محلّ الاهتمام والتنفيذ، وكذلك العمل بها إن شاء الله تعالى.

والله تعالى من وراء القصد ،،،

الباحث

عبد الله كمال أبو العلا أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمدك اللهم حمد معترف بجليل نعمتك، وأذكرك وأشكرك ولا أكفرك، وأثني عليك الخير كله، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. وأصلي وأسلم على أشرف أنبيائك وصفوتك من خلقك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين...

وبعدُ،،،

فخير ما ينبغي البدء به وصرف الجهود لتحصيله والكشف عن نسيجه ما كان من العلوم أصلا لغيره وما يستند إليه في تحقق المعارف؛ ذلك هو علم النحو، باكورة العلوم الشرعية، والأصل الذي تفرعت عنه البقية، فله الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية ومعالجة النصوص الشرعية؛ بغية توظيفها في واقع المجتمع الإسلامي الناشئ.

فقد اهتم نحاتنا – رحمهم الله تعالى – بدراسة التراكيب اللغوية وعنوا بها أيّما عناية، وبلغوا غاية متوخاة بأن أدركوا من طرائقها وسَنَنها أن هناك نظاما لهذه اللغة هو أهم ما يميز لغةً عمَّا سواها؛ وفي هذا الصدد أشار عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله تعالى– إلى أهمية اتحاد أجزاء التركيب بقوله: "واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك".(١)

ويظل النموذج النحوي الأصيل هو الحاضر بقوة في كل ما له صلة بتراثنا اللغوي قديمًا وحديثًا، بل إن بناء درس لساني معاصر لا يتأتى إلا من خلال الكتابات النحوية القديمة، إما على سبيل النقد والتقويم، وإما على سبيل التبني والشرح؛ ليسبر غورها ويُبيِّن مرادها، فإذا تحقق هذا، يمكننا القول آن للعربية والنحو أن يأخذا موقعهما الذي أريد لهما.

ومن هذه الكتابات النحوية التي تناولها العلماء بالشرح والتبيين وكذلك تناولوها بالإعراب والتوجيه وحل مشكلاته النحوية الحديث النبوي الشريف بوصفه المصدر الثاني في

---

(١) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني – جدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م: ١ / ٩٣.

التشريع، وهو من المصادر السماعية بعد القرآن الكريم ، ويشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته، أو صفة من الصفات التي رواها عنه الصحابة ﷺ فكلامه ﷺ أفصح الكلام وأبلغه، وقد وصف الجاحظ (٢٥٥هـ) حديثه ﷺ وصفا بارعا فقال: « هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلُّف، وكان كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [سورة ص: ٨٦]، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التعقيب، واستعمل المبسوطَ في موضع البسط، والمقصورَ في موضع القصر...، ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أصدق لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين في فحواه من كلامه ﷺ كثيرًا ».[1]

تعددتْ الاختلافات النحوية في تقدير المعربين في النصوص التي تناولوها، ويعد هذا من أبرز ما تناوله الدرس النحوي قديما وحديثًا؛ فقد عرض لها الباحثون آن ذاك على نطاق واسع، وناقشوها وبسطوا القول فيها، واختلفت مناهجهم في ذلك وتعددت؛ فكان من محصلة ما قاموا به هذه المؤلفات التي أسهمتْ في استكمال النظرية المنهجية للنحو العربي.

ولهذه التوجيهات المتعددة ثمرة وآثار لا تنكران على المستويات اللغوية: الصوتية، والمعجمية، والصرفية، والتركيبية، ونتج – بالضرورة – عن هذه التوجيهات المبنية على الاختلاف في تقديرات النحويين معان نحوية دلالية، وتداولية ... إلى غير ذلك، وقد أشار الزّمخشريّ (٥٣٨هـ) إلى أنهم يَرَوْنَ الكلامَ في مُعظم أبواب أُصول الفقه ومسائلها، مبنيًّا على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سِيبَوَيْه والأخفَش والكسائي والفَرّاء، وغيرهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين، والاستظهارَ في مآخِذِ النُّصوص بأقاويلِهم، والتشبُّثَ بأهداب فَسْرِهم وتأويلِهم".[2]

[1] الجاحظ (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٧ ١٩٩٨م: ٢ / ١٧، ١٨.

[2] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل في علم العربيّة للزّمخشريّ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م: ١ / ٥١.

ومن ثَمَّ فإنَّ منطلقَ الدّراسةِ المعْتَمَدَةِ – إن شاء الله تعالى – سيكون في إعراب الحديث النبوي الشريف؛ إذ وقع الاختيار عليه ليكون عنوانه: «ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي». والله من وراء القصد وهو الهادي سبحانه إلى سواء السبيل.

أهمية الموضوع

مما لا يخفى أن جهود النحاة لم تكن على نسق واحد في التفكير النحوي؛ فقد اختلفوا في المنهاج والطريقة من جهة، وفي تقدير توجيه الظاهرة النحوية من جهة أخرى؛ من أجل ذلك رأيت أن أقف على اختلافات تقديرات النحويين في الموضع الواحد وتوجيهاتهم النحوية، وما ينتج عنها من معاني لها أثر على الفقه والتفسير والعقيدة؛ وذلك من خلال أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي: العكبري في كتابه "إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أو إعراب الحديث النبوي"، وابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، والسيوطي في كتابه "عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي.

أسباب اختيار الموضوع

– خدمة لكتاب الله – سبحانه – وسنة نبيه ﷺ من خلال النظر في الكلام العربي الفصيح

– ما تمثله أحاديث رسول الله ﷺ من نص عربي لا يزال رافدًا للدراسات اللغوية والنحوية إلى ما شاء الله تعالى؛ إذ نطق بها – وما ينطق عن الهوى — مَنْ أوتي جوامع الكلم ﷺ.

– ما تضمنته كتب إعراب الحديث النبوي الشريف من كثرة المسائل النحوية التي اختلف المعربون في تقديرها.

– عدم وجود دراسة – فيما أعلم– تناولت ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي.

– أن البحث في كتب إعراب الحديث عمومًا له أهمية بالغة إذ إنه يُجلِّي التفكير النحوي الذي توصل له النحاة، وكذلك الحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها في دعم آرائهم، وبيان مدى الثقة في الأصول التي بنوا عليها، والنتائج التي انتهوا إليها.

الدراسات السابقة

١– التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، عائشة بنت مرزوق اللهيبي، رسالة ماجستير ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، (مخطوط)، جامعة أم القرى.

٢- التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، رسالة دكتوراه ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، كلية الآداب - جامعة بغداد.

ويفيد البحث من هذين العملين، ففي (التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي) تناولت الباحثة في هذا العمل التأويل النحوي عند معربي الحديث النبوي وموقف النحاة منه، وأرجعت سببه عند معربي الحديث في كتبهم: المعنى والقاعدة، ثم تحدثت عن وسائل التأويل وصوره، ثم قسّمت بحثها إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، الفصل الأول: الحذف، والثاني: الحمل على المعنى، والثالث: الزيادة، وجاءت الخاتمة ببعض النتائج التي اهتدت إليها الباحثة.

وفي (التأويل النحوي في الحديث الشريف) قسّم بحثه إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة. حيث جعل الفصل الأول: التأويل بالحذف، والثاني: التأويل بالزيادة، والثالث: التضمين النحوي في الحديث، والرابع: التضمين في الأدوات، وجاءت الخاتمة ببعض النتائج التي اهتدى إليها الباحث.

ومع صلة بحثي القوية لهاتين الرسالتين فإنه يشترك مع الأول في المدونة، ومع الثاني في مادة الحديث بوصفه نصا من النصوص الحية، بيد أنني قسمت بحثي تقسيما مختلفا، واختلفت زاوية التناول لمادة البحث، وهذا ما سأبينه وأوضحه في منهج البحث.

مصادر البحث

يستقى البحث مادته العلمية من المصادر الحديثية، والتفسيرية، والنحوية، والأصول ما وجد إلى ذلك سبيلا، وبذا تتنوع مصادر هذه الدراسة، إذ تجمع بين كتب التفسير والقراءات، وكتب صحاح السنة النبوية، والكتب النحوية، واللغوية، وكتب التراجم، وكتب الخلاف النّحويّ، فضلا عن الاستعانة بالدراسات التي كان لها فضل السبق في هذا الميدان، ويكون لها اليد الطولى في إغناء هذه الدراسة بإذن الله جل وعلا.

منهج البحث

تقتضي طبيعة البحث أن يعتمد المنهج الوصفي التحليلي[1] المبني على الاستقراء الناقص لا التام الذي يقوم بتجميع المسائل المختلف فيها التي توصف بأنها مشكلات نحوية، وفي كل فصل من الفصول الثلاثة – كما سيأتي بيانه – جعلتُ له مقدمة وخاتمة تستعرضان ما سيكون العمل عليه وما كان، ويضم كل فصل مباحث ومطالب وتحت المطالب مسائل، وأنشأتُ – والحمد لله – لكل مسألة عنوانًا، ثم أبدأ العمل فيها بتمهيد موجز – لا يتجاوز سطرا أو سطرين – يُبيّن مسلكها، ثم أذكر نص الحديث الذي وردت فيه المسألة مناط العمل وأحيل تخريجه وأعزوه إلى مظانّه، ثم أذكر بإيجاز عدد التوجيهات وموطن ورودها في أحد الكتب الثلاثة، ثم أحلل المسألة بأن أعرضها على آراء النحويين مناقشا أقوالهم، وأنسب هذه الأقوال إلى قائليها، ثم أرجح وأبدي الرأي بناء على تحليل المسألة تحليلا دلاليا في الغالب، فإن رأيت بعد التحليل المشار إليه أن أتوقف عن الترجيح توقفت، إذ ليس القصد من هذه الدراسة التحليل الدلالي ولا الترجيح المبني عليه، إنما ذلك منهج اتخذه الباحث لنفسه، كلما عنّ له الأخذ به أخذ، وإلا فليس هناك لزوم باطراد ذلك في العمل، وفي نهاية المطاف أثبتُّ ما أطمئنُّ إليه بأسلوب دقيق وفق منهج يرتضيه البحث العلمي.

---

(1) قصدتُ بالوصف أحد الإجراءات التي تبرز في الدرس اللغوي؛ إذ يُعنى البحث الوصفي بجمع بيانات اللغة المدروسة، وينظمها ويخبرنا بما يَتَّبِعُه كل شيء منها، ثمّ يُبيّن الوصفُ الخصائص المختلفة لوحدات اللغة من مفردات وتراكيب ... ولا يخفى أن التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوي نحويا كان أو صرفيا أو غير ذلك. ينظر: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام – القاهرة ط١، ٢٠٠٦م، ص: ٣٥، ٣٦.

ومن ثَمَّ فإن المنهج الوصفي وليس هناك حاجة أن يَنُصّ الباحث – أي باحث – على أنه اتَّخذ التحليل منهجا؛ لأنه – بالضرورة – هو إجراءٌ يَتْبَعُ الإجراء الوصفي، وإنما هو تحليل للوصف الذي يفكك المركبات ليعرف أوصافها. ويتجّلى المنهج الوصفي بوضوح في منتجات لسانيات القرن العشرين، وهو المنهج الذي اعتمده (سوسير: F. D Saussure) في دراساته؛ حيث دعا إلى وصف اللّغة كما هي في دراساته، وليس كما يجب أن تكون، فاهتم في تأسيس نظريته على التمييز بين الكثير من الثنائيات أو التناقضات، واعتمد هذا المنهج في دراسته للغة على اللغة المنطوقة، بالتركيز "على طبيعة المتكلم وشخصيته العلمية والثقافية أو على الراوي اللغوي حيث يدرس لهجة معاصرة كمصدر منهجه الوصفي. ينظر: نسيمة نابي، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، ص : ١٢. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١م، (مخطوط PDF موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة مولود معمري. الجزائر.

كما أؤكد أنَّ أصل دراستنا هذه تتناول تعدد التوجيه الذي يُعنى برصد الظاهرة التي يعنى بها الحالة الإعرابية الواحدة فتتعدد الوظائف التي تنطوي عليها هذه الحالة، كأن تكون الكلمة منصـــوبة وتحمل عدة توجيهات في إطار علامة النصـــب هذه، فتعرب حالا، أو تمييزا، أو مفعولا لأجله ... إلى غير ذلك من تعدد التوجيه، إذ كلها وظائف يمكن توجيهها تحت علامة النصب للكلمة الواردة مناط التحليل، وأؤكد أن بحثي لا يُعنى بتناول أوجه الكلمة رفعا ونصـــبا وجرا على اختلاف وظائفها النحوية في آن واحد، إذ ليس من وكدي أن أتجه هذا الاتجاه في تعدد الأوجه إنما اتخذتُ لنفســـي منحى تحليليًا للمســـائل عمادُه تعدد التوجيه لا الأوجه ليكون ذلك واضحا لمن يطالع هذا العمل وبالطبع أشرف بذلك.

ولي منهج – أيضًـــا – اتبعته في تقســـيم البحث حيث جعلته فصـــولا في المعربات، وجعلت الفصـــل الأول تعدد التوجيه النحوي في المرفوعات، والثاني تعدد التوجيه النحوي في المنصوبات، والثالث تعدد التوجيه النحوي في المجرورات والمجزومات؛ نظرا لقلة المسائل في هذا الفصل مقارنة بالفصلين السابقين، وسلكتُ هذا المنهج كي تبدو الفصول متوازنة من حيث الكم، وأذكر أنني عمدتُ – في التوثيق والإحالات – إلى ذكر اســـم المؤلف فعنوان الكتاب، فالمحقق ودار النشر، مع ذكر الطبعة وعامها، ثم ذيّلتُ برقم الجزء والصفحة.

خطة البحث

وتقتضـــي طبيعة البحث أن يقســـم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصـــول، وخاتمة، وفهارس، كالآتي:

١- **المقدمة**: تدور حول طبيعة الموضـــوع وأهميته، ودوافع اختياره، والهدف منه، والدراســـات الســـابقة ذات الصـــلة بموضـــوع البحث، ومصـــادر البحث، والمنهج الذي ســـرتُ عليه وخطة عملي فيه.

٢- **التمهيد**: يتناول المدخل اللغوي وتحرير المصـــطلحات، ويشـــمل مفهوم تعدد التوجيه النحوي، وكذلك الأســـباب المفضـــية إليه، وترجمة موجزة لأصـــحاب كتب إعراب الحديث النبوي.

٣- **فصول الرسالة: وأقسامها**: وتقع الفصول الثلاثة موقع المتن والصلب منها، فقد تضمن:

الفصل الأول: تعدد التوجيه النحوي في المرفوعات، وشملت أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول ستة مطالب، والمبحث الثاني سبعة مطالب، والمبحث الثالث ثلاثة مطالب، وختم الفصل بالمبحث الرابع وفيه ثلاثة مطالب.

و**الفصل الثاني:** تعدد التوجيه النحوي في المنصوبات، وشملت ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول أربعة مطالب، والمبحث الثاني اثني عشر مطلبًا، وختم هذا الفصل بالمبحث الثالث وفيه أربعة مطالب.

و**الفصل الثالث:** تعدد التوجيه النحوي في المجرورات والمجزومات، وقسمتُه قسمين:

أولا: المجرورات، شملت ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مطلبين، والمبحث الثاني ثلاثة مطالب، وختم هذا القسم بالمبحث الثالث وفيه خمسة مطالب.

ثانيًا: المجزومات، وشملت ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مطلبين، والمبحث الثاني مطلبا واحدا، وختم هذا القسم بالمبحث الثالث وفيه ثلاثة مطالب.

وتأتي الخاتمة لتبرز أهم النتائج - التي توصلتُ إليها - والتوصيات، ثُمَّ يُختم البحث بالفهارس الفنية.

- فهرس آيات القرآن الكريم
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الأشعار والأراجيز
- فهرس الأمثال وأقوال العرب
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

وآمل أن تسهم هذه الدراسة - ولو بقدر يسير- في إلقاء الضوء على ظاهرة تعدد التوجيهات النحوية الواردة في الكتب الثلاثة في إعراب الحديث النبوي، وأن تكون قد كشفت النقاب عن توجيهات المعربين الثلاثة، وأن تسهم في إثراء حقل الدراسات النحوية في ضوء المفاهيم العربية والدراسات البينية، وأرجو الله تعالى أن يحقق هذا العمل إضافة جديدة إلى المكتبة العربية.

والله تعالى من وراء القصد،،،

الباحث

التمهيد، وفيه:

أولا: المدخل اللغوي وتحرير المصطلحات

ثانيا: مفهوم تعدد التوجيه النحوي

ثالثا: أسباب تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي

رابعا: تراجم أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي:

أولا: المدخل اللغوي وتحرير المصطلحات

ينبغي النظر في معنى كلمة (وَجْه)، و(وَجَّه)، و(توجيه) في المعاجم اللغوية، وعند النحاة؛ كي يتسنى للقارئ المفهوم الدقيق لتعدد التوجيه النحوي.

أ- معنى كلمة (وَجْه)

أولا: في المعاجم، الوجه هو ما يظهر من الشيء، أو ما يستقبلك منه، كما أشارت إلى تعدد معاني (وَجْه) واستعمالاتها، وفق ما تتعلق به، والذي ينصَبّ عليه البحث هنا هو معاني كلمة (وَجْه) عند تعلقها بالكلام، فمن معانيها: القصد، والجهة، والمعنى، وما يظهر لك من المسألة، والسبيل الذي يكون مقصد الكلام إليه، السبب، النوع، الصورة [(١)]

ثانيا: عند النحاة، بتتبع كلمة (وَجْه) عند النحاة، نلاحظ أنهم قد استخدموها بعدة معان؛ فقد استعملوها بمعنى السبب أو التخريج، مثل قول سيبويه:" فإن قلت: إن أفضلهم لقيت، فنصبت أفضلهم بـ (إنّ) فهو قبيح حتى تقول لقيتُه، وقد بُيّن (وجه) ذلك، وقد بيناه في باب إن وأخواتها"[(٢)].

ونحو من ذلك قول ابن هشام في باب ظنّ: "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافا

[(١)] الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، (د.ت): ٤ / ٦٦. وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، ص: ٢٢٥٤، ٢٢٥٥. وجمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، (د.ت): ٦ / ٤٧٧٥. ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ٤ / ٢٨٩، ٢٩٠. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م: ٣٦ / ٥٣٥ — ٥٤٥.

[(٢)] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٢ / ٣٥٧.

للكوفيين والأخفش[1]، واستدلُّوا بقوله: [من البسيط]

.... أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[2]

وقوله: [من البسيط]

.... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[3]

وأجيب عن ذلك بأنه محتمل لثلاثة (أوجه)، أحدُها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقَدَّرَة ..."[4]؛ فقد استخدم النحاة كلمة (وجه) في شطري البيتين السابقين بمعنى السبب، كما استخدم النحاة كلمة (وجه) بمعنى (الحالة الإعرابية). مثل قول سيبويه: "وأنشدوا هذا البيت على وجهين: النصب والرفع. [من المتقارب]

---

(١) ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ٢ / ٥٦. وابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار التراث - القاهرة: ٢ / ٤٩.

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صَار مِن خُلُقِي ....

من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٩ / ١٣٩، ١٤٣. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م ص: ٢٤٩. والمرزوقي (٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٦٨م، ص: ١١٤٦. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م: ١ / ١٦٠.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

أَرجو وآملُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها ....

من البسيط، قائله: كعب بن زهير (٤٢هـ)، ينظر: ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص: ٦٢. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١ / ٣١١. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص: ٢٤٨. والبدر العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، (د.ت): ٢ / ٤١٢.

(٤) ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، (د.ت): ٢ / ٦٥ - ٦٨.

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍ   فأَلْفاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَاما[1]

وقوله: [من الطويل]

إذا ابنُ أَبِي مُوسَى بِلالٌ بلغْتِه   فَقامَ بفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ[2]

فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفع أجود"[3]، وقول ابن السراج:"ويُنشد هذا البيت على وجهين ... فيُنصب (عروس) ويُرفع"[4]، ونظيره قول الزمخشري: "وفي قولك: إن تأتني آتك، وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب"[5].

ومما سبق نجد أنّ سيبويه ومَنْ بعده من النحاة استعملوا كلمة (وَجْه) بمعنى الحالة الإعرابية، أو الحكم الإعرابي، من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، كما وردت كلمة (وَجْه) عند النحاة بمعنى (الراجح) أو (المختار)، مثل قول سيبويه: "وسألته عن قولهم (معايا) فقال:

---

(١) من المتقارب، قائله: بشر بن أبي خازم الأسدي (٣٢ق هـ)، ينظر: ديوانه، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م، ص: ١٩٠. والهروي (٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، مطبعة مجلس دائرة المعارف – حيدر آباد – الدكن – الهند، ١٣٣٢هـ، ص: ١٤٧. وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص: ١٠٢١. وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ص ٨١. وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص: ٩٣٧. وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، الأمالي، تحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م: ١ / ٣٣٤.

(٢) قائله ذو الرمة (١١٧هـ)، من الطويل، انظر ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص: ١٠٤٢. وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، في أماليه: ١ / ٢٩٦. وأبو عبيد البكري (٤٨٧هـ)، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص: ٢١٨. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣ / ٣٢.

(٣) سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٨٢.

(٤) ابن السراج (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، (د.ت): ١ / ١٥٣، ١٥٤.

(٥) الزمخشري (٥٣٨هـ)، المفصل في علم اللغة، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، الحلبي، دار الجيل – بيروت – لبنان، ط٢، (د.ت)، ص: ٣٢٤.

الوجه معايٍ، وهو المطرد"[1]، ويذكر ابن هشام أنه "إذا أُتْبِع المجرور فالوَجْهُ جَرُّ التابع على اللفظ فتقول (هذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرو)، ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ منون أو فعل اتفاقاً"[2].

فيتضح من النصين السابقين، استخدام كلمة (وَجْه) بمعنى الراجح من الأوجه أو الحالات، والمختار منها.

ووردت كلمة (وجه) عند النحاة أيضا بمعنى (الوظيفة النحوية أو التوجيه النحوي)، فيذكر سيبويه أنك: "تقول: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، فله ثلاثة (أوجه) في النصب، إن شئت جعلت فوق في موضع الحال ..."[3]، ونظيره قول ابن السراج:" فهذه ثلاثة (أوجهٍ) في نصب (جَعَلْتُ متاعَكَ بعضَهُ على بعضٍ)، وهي النصب على الحال، والنصب على أنه مفعولٌ ثانٍ، والنصب على أنه مفعولُ مفعولٍ"[4].

فكلمة (وجه) في النصين السابقين بمعنى الوظيفة النحوية، أو التوجيه النحوي، فإن النحاة قد استخدموا كلمة (وَجْه) بعدة معانٍ منها: السبب، والحالة الإعرابية، والراجح أو المختار، والوظيفة النحوية، أو التوجيه النحوي كما دلت بذلك الآثار والنصوص السابقة.

ب – معنى (وَجَّه) و(توجيه)

١– في المعاجم، تذكر المعاجم اللغوية الفعل (وَجَّه) بمعنى جعل الشيء على جهة واحدة، أو جعله يأخذ اتجاها ما [5]، وأمّا التوجيه، فلم تذكر المعاجم معناه بوصفه مصدرا، وإنما ذكرته تسمية لشيء، أو بوصفه مصطلحا علميا، فالتوجيه في قوائم الفرس كالصدف إلا أنه دونه[6]، ووروده هنا على جهة الاسمية، أما وروده بوصفه مصطلحا، فـ (التوجيه) في علم العروض هو

---

[1] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٤ / ٤٠٥.

[2] ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك: ٣ / ٢٣١.

[3] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ١٥٦.

[4] ابن السراج (٣١٦هـ)، الأصول في النحو: ٢ / ٥٢، ٥٣.

[5] ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ٧ / ٤٧٧٦. والفيروزآبادى (٨١٧هـ)، القاموس المحيط: ٤ /٢٩٠.

[6] ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، مادة (و. ج. هـ). وينظر: د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، دار النابغة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م: ١ / ٢٦، ٢٧.

حركة الحرف قبل الروي المقيد[١]، وأمّا التوجيه عند البلاغيين فهو إيراد الكلام محتملا أكثر من معنى[٢].

٢- عند النحاة، بتتبع كلمتي (وجَّه) و(توجيه) في كتب النحاة قديما وحديثا، نلاحظ أنهم قد استعملوها بمعنى واحد، هو التعليل والتفسير، هذا وقد ندر استخدام النحاة القدامى لكلمة (توجيه)[٣]، وهذا بخلاف كلمة (وَجَّه) التي استعملت في كثير من الأبواب النحوية، ومما جاء في كتبهم موضحا استعمالهم الفعل (وَجَّه) وتصاريفه بمعنى التعليل والتفسير ما ذكره سيبويه في الكتاب: "وأما قوله عز وجل: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فإنما (وَجَّهوه) على أنه يغشى طائفةً منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"[٤]. فاستعمل (وَجَّهوه) بمعنى: عللوا الحكم فيه، أو عللوا إعرابه.

ويذكر سيبويه وهو يتكلم عن المصادر المنصوبة بلا فعل ظاهر مستدلا بقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةًۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾[البقرة: ١٣٨] ، "ولا أقول قولك وأقول غير ما تقول ، وأَجِدّ جدك ، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وادعوا دعاء حقا، وصبغ الله صبغة، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلا منه بمنزلة سقيا. وكذلك (تُوَجَّه) سائر

[١] الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص: ١٥٨.

[٢] ابن سيده (٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ٧ / ٣٩٧، ٣٩٨. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ٧ / ٤٧٧٦. والفيروزآبادى (٨١٧هـ)، القاموس المحيط: ٤ /٢٩٠.

[٣] استخدم النحاة كلمة (وجَّه) بمعنى التعليل والتفسير، وإن كان استخدامهم لكلمة (علل وفسر) أكثر شيوعا، أما استخدام النحاة لكلمة (توجيه) فهو نادر للغاية، فيما طالعت من كتبهم، كسيبويه، والفراء، وصولا إلى ابن جني. ينظر: أحمد محمد أحمد عبد الله، تعدد التوجيه النحوي في المحرر الوجيز لابن عطية "من منظور دلالي نحوي"، ماجستير (مخطوط)، كلية دار العلوم – القاهرة عام ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ص: ١٥. وأحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد، الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية "تفسير القرطبي نموذجا"، ماجستير (مخطوط) – كلية دار العلوم - جامعة القاهرة عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص: ١٨.

[٤] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٩٠.

الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقيًا وحمدًا لك"[١]. ومعنى (تُوَجَّه) سائر الحروف أي يعلل النصب فيها على تقدير فعل محذوف، فاستعمل (تُوَجَّه) بمعنى (تُعَلَّل).

ونظيره قول الزمخشري: "ومن إضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق، تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة: واجعله الوارث منا، محتمل عندي أن (يُوَجَّه) على هذا"[٢]. فاستعمل (يُوَجَّه) بمعنى (يُعَلَّل).

دلّت النصوص الواردة على أن النحاة استعملوا الفعل (وَجَّه) بمعنى علل وفسر، أما كلمة (تَوجِيه) التي قَلَّ استخدام النحاة لها – خاصة القدامى منهم – فنراها تظهر في كتب المتأخرين، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في كلامه عن العطف على اسم (إنّ) بالرفع، وأنه يحتمل ثلاثة توجيهات، أن يكون عطفا على الموضع، أو مبتدأ وخبره محذوف، أو مبتدأ وخبره المذكور بعده، يقول: "ولكن اشترط الفراء – إذا لم يتقدَّمِ الخبر – خَفَاءَ إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة، (وخَرَّجَهَا) المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله: [من الطويل]

.... فَإِنِّيَ وَأَنْتُمَا – وَإِن لم تَبُوحا بالْهَوَى – دَنِفَانِ[٣]

ويتعَّينُ (التوجيهُ) الأولُ في قوله: [من الطويل]

---

[١] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٨٣، ٣٨٤.

[٢] الزمخشري (٥٣٨هـ)، المفصل، ص: ٣٤. د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة: ١ / ٣٢ – ٣٥.

[٣] تمام البيت:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّيَ وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الشواهد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية – بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٣٧٤. والسيوطي (٩١١هـ)، المقاصد النحوية: ٢ / ٢٧٤. وله: شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة – بيروت، (د.ت):٢ / ٨٦٦. وأبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، شرح الاشموني: ١ / ١٤٤.

....   فإني وَقيَارٌ بها لَغَرِيبُ[1]

ولا يتأتىّ فيه الثاني لأجل (اللام)، إلا إن قُدِّرَتْ زائدةً"[2]، فاستعمل ابن هشام (التوجيه) بمعنى التعليل، وتعليل الحكم الإعرابي هو ذكر الوظيفة النحوية المسببة لهذا الحكم.

ويعرف الدكتور تمام حسان التوجيه بأنه تحديد وجه ما للحكم[3]، أي: بأنه علة الحكم أو حجته ودليله؛ ومن ثمَّ نستخلص أن (التوجيه) هو التعليل، وذكر السبب، أو الدليل.

أما (الوَجْه) – فالأغلب فيه – هو استعماله بمعنى: الحالة الإعرابية، أو الحكم الإعرابي، وعليه فالوجه هو الظاهر من الكلام، والتوجيه هو ما وراء هذا الظاهر، أو علته وتفسيره، لذا يمكننا تعريف التوجيه النحوي بأنه (بيان العلة أو الوظيفة النحوية المسببة للحكم الإعرابي من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم).

---

(1) هذا عجز بيت، وصدره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رحلُهُ   ....

من الطويل، قائله: ضابئ بن الحارث البرجمي، ينظر: الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط٥، (د.ت)، ص: ١٨٤. وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٧٥. وابن قتيبة (٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٧٧م، ص: ٣٥٨. وابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص: ٣٧٢. وأبو البركات (٥٧٧هـ)، لأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت)، ص: ٩٤. والمالقي (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق، ط١، ١٩٧٥م، ص: ٢٦٧. وأبو الفتح العباسي (٩٦٣هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت – لبنان، ١٩٤٧م: ١ / ١٨٦.

(2) ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك: ١ / ٣٦٢، ٣٦٣. أبو حيان (٧٥٥هـ)، البحر المحيط: ٣ / ٦٨.

(3) تمام حسان (٢٠١١هـ)، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص: ٢٣١. ود. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة: ١ / ٣٥.

ثانيا: مفهوم تعدد التوجيه النحوي

يمكننا أن نطلق على مفهوم تعدد الأوجه الإعرابية أنه تعدد الحالات الإعرابية، ما بين رفع، ونصب، وخفض، وجزم، وكما لا يخفى أنّه يمكن إطلاق تعدد الأوجه الإعرابية على تعدد التوجيه الذي هو تعدد الوظائف أو العلل النحوية؛ وذلك لأن لفظ (وجه) أعم وأشمل، ولوروده لغويا ونحويا بمعنى العلة، والسبب، مساويا لمعنى التوجيه.

غير أنه لا يمكننا إطلاق مفهوم تعدد التوجيه النحوي على تعدد الأوجه؛ لأن التوجيه ليس مساويا لكلمة (وَجْه)، بل هو مفهوم أضيق منه، فـ(التوجيه) وإن كان يشارك كلمة (وَجْه) في معنى الوظيفة والسبب، إلا أنه لا يشاركها في معنى الحالة الإعرابية؛ ولذا يمكن أن تحل كلمة (وَجْه) محل كلمة (توجيه) وليس ينعكس، فيمكننا التعبير عن الحكم الإعرابي لكلمة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] ، بأن يقال: الرفع في موقع (ذلك) له أربعة (توجيهات)، الابتداء، أو البدلية، أو عطف البيان ، أو النعت، أو يقال: الرفع في موقع (ذلك) له أربعة أوجه.

وتحقيقا لما قصدته بأن تحل كلمة (وَجْه) محل كلمة (توجيه) وليس ينعكس؛ فقد ذكر الدكتور فوزي عبد الرازق في كتابه "إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه" أنه استعمل مصطلح (وجه) وقصد به الوظيفة النحوية الخاصة بحالة إعرابية واحدة كأن تكون الكلمة مرفوعة؛ لأنها مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو غير ذلك من الوظائف النحوية التي تستحق الكلمة معها علامة الرفع، أو كون الكلمة منصوبة؛ لأنها مفعول به أو مفعول مطلق أو غير ذلك من الوظائف النحوية التي تستحق الكلمة معها علامة النصب، أو كون الكلمة مجرورة؛ لأنها بحرف جر أو مضاف إليه أو غير ذلك من الوظائف النحوية التي تستحق الكلمة معها حالة الجر.[1] .

---

(١) د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم - تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، دار النابغة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م: ١ / ٣١.

ولا يجوز أن تحل كلمة (توجيه) محل كلمة (وجه) في التعبير الآتي، فكلمة (الصلاة) في الحديث: "قُلتُ: يا رسولَ الله الصَّلاة. قال: الصلاةُ أمامَك"[1]. ذكر القاضي عياض: "هو بالنصب على الإغراء. ويجوز الرفع على إضمار فعل، أي حانت الصلاة، أو حضرت. وقوله (الصلاةُ) بالرفع، و(أمامكَ) خبره"[2]، فلا يمكننا – بعد تحرير المصطلح – أن نقول إنّ هناك توجيهين: الرفع، والنصب؛ لأن (التوجيه) يراد به الوظيفة النحوية، و(الوجه) يراد به الحالة أو الحكم الإعرابي، فالحكم الإعرابي هنا هو النصب أو الرفع، ولا يمكن إطلاق (التوجيه) عليه، فيظهر لي أن مفهوم الوجه يشمل الحكم وعلته، والتوجيه يراد به العلة.

وقد أشار الأستاذ الدكتور محمد حسنين صبرة – رحمه الله تعالى – في كتابه تعدد التوجيه النحوي بعد أن تعرض إلى معاني كلمة (وجه) و(توجيه) فأشار إلى أن التوجيه هو العلة أو السبب[3]، ولم ينص على أن تعدد التوجيه هو تعدد الوظائف أو العلل المسببة للحكم، ولكنه ذكر أن تعدد التوجيه هو تعدد أسباب الحكم الإعرابي وتعدد الحالات الإعرابية[4].

فضمّن تعريف تعدد التوجيه المفهومين: تعدد الوظائف، وتعدد الحالات الإعرابية، وربما أختلف معه؛ إذ إنّ التوجيه لا يطلق على المفهومين تعدد الحالات الإعرابية، وتعدد الوظائف، إنما الذي يُطلَق على المعنيين هو (الوجه)، فلو كان – رحمه الله تعالى – أطلق مفهوم تعدد الأوجه وضمَّنه تعدد الوظائف، وتعدد الحالات الإعرابية، لكان أولى في تقديري وهذا ما فعله الدكتور محمد حماسة في بحثه (تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية)[5]، وأطلقه في أحد مباحث كتابه (العلامة الإعرابية)[6]، فعنونه بـ (العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه)، وتحدث فيه عن تعدد الأوجه تحدثا عاما متضمنا الجانبين، أحدهما: تعدد الحالات الإعرابية، والثاني: تعدد الوظائف النحوية

---

[1] إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير إبراهيم بن عقبة – وهو ابن أبي عياش الأسدي مولاهم– فمن رجال مسلم. ينظر: مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٦ / ٦٩، من حديث أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حِبِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ رقم ٢١٧٤٢.

[2] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ١ / ١٠٣.

[3] د. محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي: مواضعه أسبابه نتائجه، دار غريب، ٢٠٠٦ م.، ص: ٢١.

[4] المرجع السابق، ص: ٢٧.

[5] د. محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية – نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة، عدد ٢، ١٩٨٤م.

[6] د. محمد حماسة (٢٠١٥م)، العلامة الإعرابية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٢٩١.

للحكم الإعرابي الواحد، بلا تفريق بينهما، وهذا صحيح؛ لجواز إطلاق الوجه على المفهومين: الحالة الإعرابية، والوظيفة النحوية، أو العلة —كما بينتُ سابقا – بخلاف ما فعله الدكتور محمد حسنين صبرة – رحمه الله تعالى – بإطلاقه تعدد التوجيه على تعدد الأوجه.

ومن ثمّ فالمفهوم الذي ارتضيته لتعدد التوجيه النحوي في عملي هذا هو عدد الوظائف وراء الحكم الإعرابي الواحد، أو وراء الوجه الإعرابي الواحد، رفعا كان، أو نصبا، أو خفضا، أو جزما.

ثالثا: أسباب تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي

ترجع ثمرات البحوث التي تناولت الخصائص التركيبية والتحليلية للغة العربية في علاقاتها الداخلية، وأسرار جمالها، وكفاءتها التي نبهت إلى مؤلفات عديدة ككتاب "الخصائص" و"أسرار العربية" و"أسرار اللغة ... إلى غير ذلك، فإلى جانب ما اشتملت عليه كتب اللغة والنحو من خصائص، وهذه الخصائص تعد مباني للمعاني والمعاني غايات لها، فيعود الفضل إلى أعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية والنحوية في تراثنا العربي هما : سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، ويبدو فضل أولهما في حقل التحليل ، وفضل ثانيهما في حقل التركيب[1]؛ لذا هناك أوجه للعربية وتوجيهات نتجت عنها هذه المعاني، فالذين تكلموا قالوا كلامهم ومضوا إلى حال سبيلهم، وجاء من بعده من العلماء بتوجيهات تفسر ما نطقوا به وتقدم احتمالات لهذه المواقف الكلامية.[2]

وتناول الأستاذ الدكتور حماسة — رحمه الله تعالى – تعدد الأوجه في القرآن الكريم خاصة في بحثه الوجيز[3]، وكذلك دراسة الأستاذ الدكتور فوزي عبد الرازق – حفظه الله تعالى – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة[4]، وهناك باحثون كتبوا عن تعدد الأوجه أو التوجيه، كلها في القرآن

---

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، ط. دار الثقافة ١٩٩٣م، ص: ٢٩.

(2) ينظر: د. محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، العلامة الإعرابية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. د. محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي: مواضعه وأسبابه ونتائجه، دار غريب، ٢٠٠٦ م، ص: ٢٩٤. وينظر: د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، دار النابغة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م: ١ / ٥٠.

(3) د. محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، العلامة الإعرابية، ص: ٢٩٣. وله: تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية – نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة، عدد ٢، ١٩٨٤م.

(4) د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة: ١ / ٥٠.

الكريم[1].

وأحاول هنا أن أتلمس أسباب تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، فكثير من العلماء والباحثين كتبَ عن تعدد الأوجه في القرآن الكريم، لذلك سأجعل الأسباب هنا مقصورة على ما ورد في كتب إعراب الحديث النبوي؛ إذ هي ميدان هذا العمل، ولا أبعد كثيرا حين أقول هناك أسباب تعدد توجيه مشتركة بين القرآن الكريم والحديث النبوي، فالقرآن والحديث وحيان أو وحي بشقيه، فهما النور؛ والمشكاة واحدة.

وستكون المحاولة هذه دون إسهاب، فسأذكر ما أراه من أسباب داعية إلى تعدد التوجيه بغير مناقشة لما ذكره أصحابها مع عرض نماذج لها، ولا أستفيض في تحليلها تحليلا كاملا، وأوجز هذه الأسباب فيما يأتي:

أولا: اختلاف التقدير في المعنى

لا تنفك الصلة وثيقة بين المعنى والإعراب[2] فكلاهما يمسك بحُجُز الآخر، وتعدد التوجيه في أي تركيب ينتج عنه – بالضرورة – تعدد في المعنى، ففي تعدد معنى (حتى) في قوله ﷺ: «ما من شيء يصيب المؤمن حتى الشوكة تصيبه إلا كتب له بها حسنة أو حط عنه بها خطيئة».[3] برفع (الشوكةُ) ونصبها وجرّها. فقد اختُلف في معنى (حتى) فذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أنه يجوز (حتى الشوكةِ) بالجر بمعنى (إلى)، أي: لو انتهى ذلك

---

[1] عبد المحسن أحمد الطبطبائي، تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، رسالة ماجستير، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م. أحمد محمد أحمد عبد الله، تعدد التوجيه النحوي في المحرر الوجيز لابن عطية "من منظور دلالي نحوي"، ماجستير (مخطوط)، كلية دار العلوم – القاهرة عام ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م. وأحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد، الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية "تفسير القرطبي نموذجا"، ماجستير (مخطوط) – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة عام ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

[2] د. محمد حماسة (٢٠١٥م)، العلامة الإعرابية، ص: ٢٩٣. د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، ص: ٥٢.

[3] أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٧ / ٩٥. وقال محققو المسند: حديث صحيح لغيره. الحديث في المسند برقم (١٦٥٦٠). وأخرجه البخاري في: ٧٥- كتاب المرضى، ١- باب ما جاء في كفارة المرض، حديث رقم = (٥٦٤١). ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (د.ت): ١٠ / ١٠٥.

إلى الشوكة. وبالنصب على تقدير: يجد الشوكة، أو مع الشوكة. وبالرفع على جواز فيه، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الضمير في يصيب، والثاني: هو مبتدأ أي: حتى الشوكةُ تشوكه[1]. وهكذا وجدنا أن التوجيه تعدَدَ تبعًا لتعدُد معاني (حتى) الواردة في الحديث الشريف.

ثانيا: اختلاف التقدير في العنصر المحذوف

يختلف تقدير النحويين في الموطن الواحد تبعًا لاختلافهم في تقدير المحذوف، ومن ذلك قوله ﷺ: «كفارات» من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، قال رجل لرسول الله ﷺ: أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ما لنا بها؟ قال: «قال: كفارات» [2] حيث جاءت تقديرات المعربين أن المحذوف هو الخبر، أو أن المبتدأ هو المحذوف، فذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أن في (كفارات) وجهين، أحدهما: هو مبتدأ والخبر محذوف، أي: لكم بها كفارات، والثاني: خبر مبتدأ، أي: هي كفارات.

أما التوجيه الأول[3] ففيه أن الخبر (لكم) محذوف وهو خبر مقدم وجوبا؛ لوجوب تأخير المبتدأ (كفارات)؛ لأنه نكرة والخبر شبه جملة، وأمّا التوجيه الثاني ففيه الإخبار بـ(كفارات)، وأضمر أبو البقاء المبتدأ وقدره بالضمير (هو)؛ ومن ثمّ يكون التقدير - والحال كذلك - مكافئا للسؤال الوارد في الحديث من أبي سعيد الخدري ﷺ (ما لنا بها؟).

ثالثا: اختلاف التقدير لاشتراك أكثر من وظيفة نحوية في حالة إعرابية واحدة.

يختلف تقدير المعربين بسبب اشتراك أكثر من وظيفة نحوية في حالة إعرابية واحدة [4] ومن ذلك نصب (تَهَاوُنًا) في الحديث الشريف، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢٣٩. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٦٨، ٣٦٩.

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٧ / ٢٧٨، رقم (١١١٨٣). إسناده حسن، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وينظر: نور الدين محمد عبد الهادي السندي أبو الحسن (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على المسند. ط. الأوقاف القطرية، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط١، سنة النشر: ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م: ٦ / ٤٢٧.

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٢٤٧. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٧٠.

[4] د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم - تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، ص: ٥٨.

مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ».[1] فذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السيوطي أنّ في نصب (تَهَاوُنًا) توجيهين، أحدهما: منصوب على أنه مفعول له. والثاني: يجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي: متهاونا [2] ، فالحالة الإعرابية هي حالة النصب ولكن الوظيفة تعددت ما بين المفعول لأجله والحال؛ لذا اختلف النحويون في تخريج هذه الكلمة وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطائعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقي[3]، فنظرًا لمجيء الحال أحيانا جامدة مؤولة بمشتق وهي منصوبة؛ فقد اشتركت مع المفعول لأجله الذي يأتي منصوبا، فالحالة الإعرابية واحدة وهي النصب ولكن تعددت الوظيفة كما رأينا.

رابعا: اختلاف التقدير بسبب الاختلافات المذهبية

الاختلاف سنة كونية من سنن الله تبارك وتعالى في ملكه، وغاية من الغايات التي خلق الناس من أجلها لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود:١١٨]، إذ هناك مجموعة من الاختلافات التي أثرت في إعراب الحديث النبوي ونتج عنها تعدد في التوجيه النحوي، كالاختلاف في المذهب النحوي، والاختلاف في المذهب العقدي.[4]

□

---

(١) أخرجه: أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ – ١٤٩٤م: ٨ / ٢٠٩. باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ترك الجمعة ثلاث مرار. حديث رقم (٣١٨٢). والإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٤ / ٢٥٥. حديث رقم (١٥٤٩٨). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده حسن من أجل محمد بن عمرو: وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم متابعة، وبقية رجاله ثقات. يحي بن سعيد: هو القطان.

(٢) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤٥٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٨٨.

(٣) أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي: ٩ / ٤٤. وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٩٨. الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٧٥.

(٤) د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم – تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، ص: ٦٢.

(أ) الاختلاف في المذهب النحوي

تعددت التوجيهات النحوية في كتب إعراب الحديث النبوي ومن أسباب هذا التعدد ما كان من اختلافات النحويين في التقدير لاختلافهم في تطبيق قواعد النحو حسب مقتضيات كل مذهب، ومن أبرز الاختلافات تلك التي كانت بين البصريين والكوفيين، وقد تنبه ابن خلدون إلى أثر هذا الخلاف على التعدد بأن طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب[١]، كما في إعراب حديث: «فأخذ برأسه..». حيث تناول العكبري الرأي في الباء على وجهين، أحد هذين الرأيين: أنها زائدة أي أخذ رأسه.[٢] والذين يقولون بزيادة حرف الجر في الموجب هم الكوفيون ووافقهم الأخفش.[٣]

ومن ذلك ما ذكره ابن مالك أنه قد يحذف المضاف باقيا عمله وإن لم يكن بدلا، كقوله عليه السلام: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة»، أي: فضل سبعين صلاة. وهو من (جامع المسانيد) [٤]، ويجوز أن يكون الأصل: بسبعين صلاة فحذفت

---

[١] عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ١ / ٧٥٥. وينظر: د. فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم - تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، ص: ٦٣.

[٢] السابق نفسه.

[٣] معاني القرآن، الأخفش (٢١٥هـ): ٢ / ٥٢٨ . وينظر: السابق نفسه: ص٥٤. وتخريج الحديث في البخاري ومسلم واللفظ له: ٧ / ١٠٤.

[٤] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند، من حديث عائشة، زوج النبي ﷺ: ٤٣ / ٣٦١. حديث رقم (٢٦٣٤٠). الحديث: **«٢٦٣٤٠ - حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: وذكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ، أنه قال: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفا»**.. وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث ضعيف، وهذا إسناد منقطع، محمد بن إسحاق، لم يسمع هذا الحديث من الزهري، قال أحمد: كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم ابن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. يعقوب: هو ابن إبراهيم بن سعد الزهري. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي!

الباء وبقي عملها.[١]ومن مجموع ما بسطه ابن مالك في كتبه فقد رجح في هذه المسألة مذهب الكوفيين مخالفا بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف) الذي انتصر لرأي البصريين.[٢]

(ب) الاختلاف في المذهب العقدي

توفي رسول الله ﷺ وتركنا على المحجة البيضاء، ولكن شاءت حكمة الله تعالى أن تكون هناك بعض الاختلافات أدت إلى تكوين الفرق ومن هذه الفرق الشيعة، فقد اختلفوا حول ما تركه النبي ﷺ أيكون صدقة؟ أم ميراثا لآل بيته ﷺ فأهل السنة والجماعة على أن ما تركه النبي ﷺ يكون صدقة ولا يوزع على سبيل الميراث لثبوت الأحاديث الثابتة في هذا الشأن، ففيما ذكره ابن مالك والسيوطي في نصب (صَدَقَةً) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، «أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: " لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ " قالوا: اللهم نعم».

ففي نصب (صدقة) توجيهان، أحدهما: على الحالية، والثاني: على أنه مفعول به وهو ما يقول به الشيعة[٣]، وأما توجيه النصب على الحالية فابن مالك جعل التقدير فيه: ما تركنا مبذولٌ صدقةً، فحذف الخبر (مبذولٌ) وبقى الحال (صدقةً) كالعوض منه، وأنّ جميع الرواة لهذه اللفظة في الصحيحين وغيرهما يقولون (لا نورث) بالنون، وهي نون جماعة الأنبياء، و (صدقة) مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (ما تركنا)، والكلام جملتان: الأولى فعلية والثانية اسمية، لا خلاف بين المحدثين في هذا[٤]؛ ومن ثمّ فالتوجيه الثاني النصب على المفعولية صحفه بعض الشيعة فقالوا: (لا يورث) بالياء، (ما تركنا صدقةً) بالنصب وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولا لم يسم فاعله، و (صدقةً) منصوبة على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقة لا يورث ويورث سائر أمواله[٥]، وهكذا أدى الخلاف بين أهل السنة والشيعة إلى توجيه (صدقةً) يتسق مع ما يعتقده أصحاب كل مذهب منهما.

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢، ١١٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

[٢] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٦. المسألة (٦٥)، باب: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟.

[٣] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١١. والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ - ٣٦١.

[٤] والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ - ٣٦١.

[٥] والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ - ٣٦١.

ولا أزعم أنني أحصيت كل أسباب تعدد التوجيه التي وردت في كتب إعراب الحديث النبوي، إنما اكتفيت بإلقاء الضوء عليها، ومن رام المزيد فبمقدور القارئ الكريم أن يجد بغيته من خلال تحليل الأمثلة الواردة فيها تعدد توجيه سواء في المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات والمجزومات في فصول البحث.

رابعا: تراجم أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي

(أ) ترجمة موجزة للعُكْبَرِيّ صاحب كتاب "إعراب الحديث النبوي"
(٥٣٨هـ - ٦١٦م)❁

اسمه ونسبه:

الإمام محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحويّ الضرير، العُكْبَرِيّ الأصل، البغدادي المولد والدار، ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وأصيب في صباه بالجدري، وقضى حياته كفيفًا، منصرفا إلى العلم، متلقيا متعلما، ثم شيخا معلما. كان نحويا فقيها مرضيا، تفقه على مذهب أحمد بن حنبل، ولد في سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتوفى ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة، وستقتصر ترجمة أبي البقاء العكبري على أهم تصانيفه، ومذهبه النحوي ومنهج عمله الذي ارتضاه في الكتاب، ووفاته.[1]

تصانيفه وآثاره:

للعكبري باعٌ طويلة في التأليف، فكتب في شتى أنواع العلوم، وفروع المعرفة الشائعتين في عصره، فقد خلف ثروة كبيرة من المؤلفات في مختلف صنوف العلم، فألَّف الكتب والرسائل وشرح المختصرات، واختصر المطولات على حسب ما يقتضيه الدرس، وتتطلبه مصلحة الطلبة، ويطول بنا الحديث لو استوفينا كل من أشار إلى عدد مؤلفات العكبري، وهم مختلفون في

❁ ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٨، وتاريخ ابن الأثير: ٩/ ٣٢٨، وتاريخ الإسلام للذهبي: (وفيات سنة ٦١٦)، وتاريخ أبي الفداء: ٣ / ١٢٤، وتاريخ ابن كثير: ١٣/ ٨٥، وتلخيص ابن مكتوم: ٩٢، وروضات الجنات: ٤٥٣ - ٤٥٥، وشذرات الذهب: ٥/٦٧ - ٦٩، وطبقات ابن قاضى شهبة: ٢/٣٠ - ٣٤، وكشف الظنون: ٨١، ٩٨، ١٠٨، ١٢٢، ٢١٢، ٢١٤، ٢٥٣، ٣٩٩، ٤٢٤، ٤٤٠، ٤٨٠، ٥١٨، ٦٩٢، ٧١٤، ٨١١، ١٢٧٣، ١٤٢٨، ١٥٤٣، ١٥٦٣، ١٧٧٤، ١٧٨٩، ١٨٢٠، ومرآة الجنان: ٤/٣٢ - ٣٣، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد الورقة: ٤١، ومعجم البلدان: ٦/٢٠٣ - ٢٠٤، والنجوم الزاهرة: ٦/٢٤٦، ونكت الهميان: ١٧٨ — ١٨٠، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ٢/ ١٠٩، والذيل على الروضتين لأبي شامة: ١٩٩، وأنباه الرواة للقفطي: ٢/ ١١٦، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧، ٣/ ١٠٠، وشذرات الذهب: ٥/ ٦٧، ومعجم الأدلاء: ٦/ ٤٦، والبداية والنهاية: ١٣/٨٥، والأعلام:٤/ ٢٠٨، أبو البقاء العكبري، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان:ص١٠.

[1] سير إعلام النبلاء: ٢٣/٩١، ذيل طبقات الحنابلة: ١/٢٣٩.

عددها، المطبوع منها والمخطوط. وبالنظر إلى عدم إمكان إيرادها جميعا فسأكتفي بذكر أهم المطبوع منها وأسماء محققيها، منها:

١- إعراب الحديث النبوي - وهو أحد مصادر هذا البحث - تأليف محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دراسة وتحقيق، الدكتور حسن موسى الشاعر، ط: مطبعة دار الشعب، الأردن، سنة ١٩٨١م.[١]

٢- التبيان في إعراب القرآن، تأليف: ابي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط: دار المغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤- شرح ديوان المتنبي المنسوب الى أبي البقاء العكبري: (النبيان في شرح الديوان)، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وجماعة، ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٠هـ-١٩٧١م. ولم أشأ أن أحصيها إذ ليس من عمل البحث في شيء الإسهاب في ذكر مؤلفات الرجل هنا، فبمقدور القارئ الكريم أن يجدها في مظانّها في كتب التراجم والطبقات.

مذهبه النحوي

ويرى الدكتور عبد الإله نبهان أن أبا البقاء أسس مذهبه النحوي وفق آراء البصريين، فهو بصري المذهب؛ إذ اعتنى بكتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وشرح الإيضاح كما شرح اللمع[٢]، وأبو علي- كما هو معروف- "بصري المذهب"[٣]، ولم يمنعه الأخذ ببعض آراء الكوفيين في مواطن من الكتاب وإن كانت قليلة [٤]، كما في إعراب حديث: «فأخذ برأسه..».

---

[١]نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق عبد الإله نبهان عام ١٩٧٧م.وهناك نسخة أخرى منه حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، عام ١٩٩٩م - القاهرة — مصر. ثم ذكر محقق كتاب العكبري د عبد الإله نبهان أن د حسن موسى الشاعر الأردن ١٩٨١م على أنه الجزء الثاني من كتابه النحاة والحديث النبوي. ينظر: العكبري (٦١٦هـ) ، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، حاشية ص: ١٤.

[٢]العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان ص ١٧.

[٣]أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة: ١ / ١٣١.

[٤]العكبري (٦١٦هـ) ، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان ص ١٧.

حيث تناول العكبري الرأي في الباء على وجهين، أحد هذين الرأيين: أنها زائدة أي أخذ رأسه.[١] والذين يقولون بزيادة حرف الجر في الموجب هم الكوفيون ووافقهم الأخفش.[٢]

وذكر الدكتور سلمان القضاة[٣] أن هناك خلافا كبيرا بين الباحثين حول مذهب أبي البقاء النحوي؛ فقد نسبه الشيخ الطنطاوي إلى المذهب الكوفي في كتابه "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"[٤] مستندا إلى آراء العكبري في كتابه "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" رغم نفي رؤية الكتاب أو الاطلاع عليه. ثم يقول الشيخ الطنطاوي: فكما عزز الأنباري المذهب البصري عزز العكبري المذهب الكوفي[٥]

ونسبه الدكتور شوقي ضيف إلى المدرسة البغدادية الذي يرتكز على الاختيار والانتخاب من المدرستين البصرة والكوفة؛ وعلة ذلك ما شرحه أبو البقاء لكتب أبي على الفارسي وابن جني البغداديين، ثم ذكر في كتابه "المدارس النحوية" من جريان أبي البقاء في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" في إعراب الألفاظ على الآراء البصرية، ويتوقف مرارا ليرد على الكوفيين بعض وجوههم الإعرابية، وثمة شيء آخر هو ما كان يرجحه من آراء متبنيا المذهب الكوفي أحيانا؛ فقد وافق ثعلبا في منع أن تكون (مَنْذًا) مركبة تركيب (ماذا) ... إلى غير ذلك.[٦]

ونسب الدكتور عبد الإله نبهان أبا البقاء إلى المذهب البصري مستدلا بما في كتابه "مسائل خلافية في النحو"[٧]، ويقول في معرض حديثه عن مذهبه أنه أخذ ببعض آراء الكوفيين حين تترجح كفة الحق إليهم وإن كان هذا نادرا ما يحدث[٨]، وينكر الدكتور نبهان على الشيخ طنطاوي نسبة العكبري إلى المذهب الكوفي، وأن ما توصل إليه الدكتور شوقي ضيف من نسبة

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان ص ١٧.

[٢] معاني القرآن، الأخفش (٢١٥هـ): ٢ / ٥٢٨. وينظر: السابق نفسه: ص٥٤. وتخريج الحديث في البخاري ومسلم واللفظ له: ٧ / ١٠٤.

[٣] سلمان القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٠١.

[٤] الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص ١٥٧.

[٥] السابق نفسه.

[٦] شوقي ضيف، المدارس النحوية: ص ٢٧٩. ط:٧. ت: ١٩٩٢. دار المعارف. مصر

[٧] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٢٧. تحقيق عبد الإله نبهان، الناشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢. ١٩٨٦، سوريا. وينظر: سلمان القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٠٢.

[٨] سلمان القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٠٢.

أبي البقاء إلى المذهب البغدادي لا وجه له ولا حجة فيما نسب؛ إذ يفهم من كلام الدكتور شوقي ضيف أنه لا مذهب يسمى بالذهب البغدادي[١]؛ وذلك لما ورد عنه "فلا وجه لنسبته إلى ما يسمونه بالمذهب البغدادي".[٢] وأتفق مع ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن العثيمين؛ حيث قال: "ولا أرى رأي الدكتور شوقي ضيف فيما ذهب إليه أن العكبري بغداي المذهب، بل أعتبر أبا البقاء من النحاة المتأخرين الذين يميلون إلى النزعة البصرية، واستند إلى منهجه في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين".[٣]

منهجه في التوجيه النحوي

ابتغى العكبري في كتابه هذا إعراب الألفاظ التي أشكل إعرابها على طلبة الحديث أو بدا أنها مخالفة لما قرره النحويون من قواعد عامة بأن يلتمس لها وجها أو أكثر من وجه من التأويل، وإذا تعذر عليه ذلك نسب الخطأ إلى الراوي، وبين الوجه الصحيح للرواية، كما ففي حديث الغار «**أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهُمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُءُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا فِي رُءُوسِهِمَا،حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا**»[٤].

وفي توجيه ذلك نحويًا يقول أبو البقاء: هكذا وقع في هذه الرواية «حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ» بالنون، وفيه عدة أوجه، أحدهما: أن يكون سهوا من الرواة وقد وقع ذلك منهم كثيرا، والوجه حذفها بـ (حتى) لأن معناها (إلى أن) وتتعلق بقمت[٥]. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون ذَلِك على مَا فِي شذوذ الشّعْر. قَالَ الشَّاعِر [من البسيط]:

---

[١]شوقي ضيف (٢٠٠٥م)، المدارس النحوية: ص ٢٧٩.

[٢]سلمان القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٠٢.

[٣] العكبري (٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (المقدمة)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م: ص ٩٦، ٩٧. وينظر: إبراهيم حسين علي صنيع، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان لأبي البقاء العكبري، رسالة ماجستير (مخطوط)، إشراف أ. د غنيم الينبعاوي – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٢١هـ – ١٩٩٩م.

[٤]العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٩٥ – ٩٨. من حديث أنس رقم ٢٢٩ (حديث الغار). وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٩ / ٤٣٨، مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ حديث رقم ١٢٤٥٤. بنصب (يستيقظان) دون إثبات النون.

[٥]القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٢٧.

أَن تقرآن على أَسماء – ويحكما   مني السَّلَام وَأَن لَا تخبرا أحدا[1]

فَأَثْبت النُّون فِي مَوضِع النصب، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الحَدِيث؛ لِأَن الْمَعْنى إِلَى أَن يستيقظا.

وَالْوَجْه الثَّالِث: أَن يكون على حذف مُبْتَدأ أَي حَتَّى هما يستيقظان[2]. تعدد توجيه الرفع (**حَتَّى يَسْتَيْقِظَان**) عند أبي البقاء، أحدهما: على أنه فعل مضارع مرفوع والجملة الفعلية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هما). والثاني: على الشذوذ كما ورد في شعر العرب.

ومن منهجه في تناول التوجيه النحوي حين يكون ناشئا عن اختلاف البصريين والكوفيين كما في توجيه (مِنْ) الجارة في "هَذَا أول طَعَام أكله أَبوك من ثَلَاثَة أَيَّام"، وَدخُول من لابتداء غَايَة الزَّمَان جَائِز عِنْد الْكُوفِيّين وَمنعه أَكثر الْبَصريين ؛ لأن (مِنْ) لا تدخل لابتداء غاية الزمان عندهم ترجيح العكبري والأقوى عِنْدِي مَذْهَب الْكُوفِيّين. وَفِي حَدِيثه فِي قَوْله لفاطمة – رضي الله عنها: «**هَذَا أول طَعَام أكله أَبوك من ثَلَاثَة أَيَّام**»[3] هَكَذَا فِي هَذِه الرِّوَايَة.

تناول العكبري بعض المسائل ذات القضايا الصرفية، ومن ذلك حديث رَسُول الله ﷺ: «**لَهَذَا عِنْد الله أخير يَوْم الْقِيَامَة**»[4]. بأن لَفْظَة «**أخير**» يُرِيد بهَا "**خيرا**" الَّتِي للتفضيل، وَلِأَنَّهُ وَصلهَا بِمن كَقَوْلِك: زيد خير من عَمْرو، فَيجوز أَن يكون السَّهْو من الرَّاوِي وَالصَّوَاب خير. وَيجوز أَن يكون أخرج الْكَلِمَة على أَصْلهَا مثل أفضل.[5]

---

[1] البيت قائله مجهول. وموضع الشاهد هو (أَن تقرآن) حيث أثبت رفع المضارع بعد (أن) الناصبة. ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، الناشر: دار إحياء التراث القديم – القاهرة: ١ / ٢٧٨.

[2] ابن جني (٣٩٢هـ) في المنصف: ١ / ٢٧٨. العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٩٥- ٩٨. حديث ٢٩.

[3] مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٠ / ٤٤٠، مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ حديث رقم ١٣٢٢٣. وقال المحقق: شعيب الأرنؤوط و(آخرون): حديث حسن، وهذا إسناد منقطع، فإن عمارا أبا هاشم - وهو ابن عمارة- لم يسمع من أنس، لكن عرفت الواسطة بينهما ... .

[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٥ / ٣١٤، من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ رقم ٢١٣٩٥. وقال المحقق: شعيب الأرنؤوط و(آخرون): إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير سليمان بن مُسهر، فمن رجال مسلم وهو في "الزهد" للمصنف (الإمام أحمد) وقال فيه: حدثنا وكيع ووافقه زائدة، حدثنا الأعمش ... .

[5] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص١٨٨ من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ رقم ١١٩.

ومضى العكبري في توجيه هذه المسائل صرفيا فِفِي حَدِيث أبي شُرَيْح الكعبي واسْمه خويلد بن عَمْرو فِي الْجُلُوس على الطَّرِيق: «**قَالُوا: يَا رَسُول الله وَمَا حَقه؟ قَالَ: غضوض الْبَصَر**».[(١)] يرى العكبري أن لفظ "**غضوض**" يحْتَمل وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون جمع غض، وَجَاز أَن يجمع الْمصدر لتَعَدد فاعليه أَو لاختلافه. وَالثَّانِي: أَن يكون وَاحِدًا مثل الْقعُود وَالْجُلُوس والشكور.[(٢)]

ولمن يطالع كتاب العكبري – مناط البحث – يرى أنه يهتم بالروايات، فأحيانا يعمد إلى تصحيحها وأحيانا ينص على سهو الراوي ويخطئه، وجعل اعتماده على الذاكرة؛ ومن أجل ذلك اختلطت الروايات في ذاكرته أحيانا فبدتْ وكأنها رواية واحدة والأمر بخلاف ذلك؛ فقد لاحظ القفطي هذا الاضطراب فصرح بأن العكبري – رحمه الله– كان إذا أراد التصنيف أحضرت له المصنفات في ذلك الفن، وقرئ عليه منها، فإذا حصله فى خاطره أملاه. ويخلّ بكثير من المحتاج إليه.[(٣)] ويستطرد القفطي قائلا إن "اعتماد أبي البقاء على ما يقرؤه عليه تلاميذه جعله يبني بعض مسائله على أخطاء هؤلاء التلاميذ إذ "هو تبع لهم فيما يلقونه عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدّمين"[(٤)] ، وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال: «أبو البقاء تلميذ تلاميذه».[(٥)]

وحين يُخرّج أبو البقاء الأوجه يُخرّجها مصحوبة بالعلل؛ ففي حديث أبي جمعة: «تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّىﷺ وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟»[(٦)].

---

(١) الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٥ / ٣١٤، من حديث أَبِي شُرَيْحٍ بْنِ عَمْرٍو الْخُزَاعِيِّ ﷺ حديث رقم ٢٧١٦٣. وقال المحقق: شعيب الأرنؤوط و(آخرون): إسناده ضعيف جداً، عبد الله بن سعيد – وهو ابن أبي سعيد المقبري – متروك الحديث، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين، غير صفوان – وهو ابنُ عيسى الزُّهري – فمن رجال مسلم.

(٢) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢٢٤، من حديث أَبِي شُرَيْحٍ بْنِ عَمْرٍو الْخُزَاعِيِّ ﷺ رقم ١٥٧.

(٣) جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م: ٢ / ١١٨.

(٤) القفطي (٦٤٦هـ) إنباه الرواة: ٢ / ١١٨.

(٥) السابق نفسه. وينظر: القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٢٨.

(٦) مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٨ / ١٨٢، من حَدِيثُ أَبِي جُمْعَةَ حَبِيبِ بْنِ سِبَاعٍ ﷺ رقم ١٦٩٧٦.

قال العكبري: التقدير: هل أحد؟ أو أأحد؟ فحذف حرف الاستفهام لظهور معناه، كقول الشاعر: [من الخفيف]

ثم قالوا: تحبها؟ قلت بهرا   عدد القطر والحصى والتراب (١)

أي: أتحبها؟

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «**يا ليتني يها جذعا**»(٢)يقول أبو البقاء: كذا وقع هذه الرواية والوجه (جذع) لأنه خبر ليت، ويضعف أن يكون (فيها) الخبر لقلة فائدته، وهكذا هو في الشعر: [من مجزوء الرجز]

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جذع   أخب فِيهَا وأضع (٣)

وللنصب فيها وجه: وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، و(جذعا) حال، وتكون الفائدة من الحال.(٤)

واعتنى أبو البقاء في كتابه بضبط الصيغ الصرفية كما اعتنى بإعراب اللألفاظ في التراكيب، ومن ذلك ما تناوله بين الاسمية والمصدرية(٥) في الحديث: «**أَيَّام أكل وَشرب**»(٦) حيث يرى أن "الْأَفْصَح الأقيس فتح الشين، وَهُوَ مصدر مثل الْأكل، وَأما ضم الشين وَكسرهَا فَقيل: لُغَتَانِ فِي الْمصدر أَيْضا، والمحققون على أَن الضَّم وَالْكَسْر اسمان للمصدر لا مصدر وَقد قرئَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ۝٥٥﴾ [الواقعة: ٥٥]، بالأوجه الثَّلَاثَة وتوجيهها مَا ذَكَرْنَاهُ.(٧)

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، الطبعة الأولى ١٩٣٤م، المطبعة الوطنية – بيروت. وينظر: ابن جني (٣٩٢هـ) ، الخصائص: ٢ / ٣٣١، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.: ٢ / ٢٨١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٤٣ / ٥٣، من حَدِيثُ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها رقم ٢٥٨٦٥.

(٣) البيت لدريد بن الصمة القصيدة رقم (٣٤)، انظر: ديوانه تحقيق عمر عبد الرسول، سلسلة ديوان العرب (٥)، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، دار المعارف – القاهرة : ص١٢٨.

(٤) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٤٧٢ – ٤٧٣. من حَدِيثُ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ﷺ رقم ٣٩٤. وينظر: القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٣٠.

(٥) ينظر: أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤١٧.

(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣ / ٦٢، ٩١، من حَدِيث سعد بن أبي وَقاص ﷺ رقم ١٤٥٦و ١٥٠٠.

(٧) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢٤١. من حَدِيث سعد بن أبي وَقاص ﷺ رقم ١٧٣. وله - أيضا – كتاب إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة = الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة – مصر: ص ٤٩ من حَدِيث سعد بن أبي وَقاص ﷺ رقم ١٦٧. وينظر: القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٢٧.

وتعدد التوجيه عند العكبري في كتابه (إعراب الحديث النبوي) يُعنَى به تعدد الوظائف وراء الحكم الإعرابي الواحد، أو وراء الوجه الإعرابي الواحد، رفعا كان، أو نصبا، أو خفضا، أو جزما. ومن ذلك ما كان منه حين تناول حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ الْكَعْبَتَانِ الْمَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تُزْجَرَانِ زَجْرًا، فَإِنَّهُمَا مَيْسِرُ الْعَجَمِ»[1] ووجَّه اسم الإشارة في الحديث (إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ)، وجعل ثلاثة تَوْجِيهات فِي إثبات ألف (هاتان)، أَحدها: أَن يكون مَعْطُوفًا على الضَّمِير فِي إيَّاكُمْ أَنْتُم وَهَاتَانِ كَمَا قَالَ جرير:

إياك أَنْتَ وعبدَ الْمَسِيح ... أَن تقربا قِبْلَة الْمَسْجِد[2]

وَالثَّانِي: أَن يكون مَرْفُوعا بِفعل مَحْذُوف تَقْدِيره: لتجتنبْ هَاتَانِ. ببناء الفعل (لتُجتنبْ) المحذوف للمفعول. وَالثَّالِث: أَنه لَيْسَ فِي هَاتين وَمَا بعده دَلِيل الرّفْع بل على لُغَة بني الْحَارِث فِي جعل التَّثْنِيَة بِالْأَلف كَمَا قَالُوا: ضَربته بَين أذنَاهُ[3]. وكما قَالَ الشَّاعِر: [من الرجز]

إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا ... قد بلغا فِي الْمجد غايتاها[4]

وفاته:

توفي ليلة الأحد في الثامن من ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة من الهجرة، ودفن ببغداد. [5]

---

[1]مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٧ / ٢٩٨، من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ رقم ٤٢٦٣.

[2]البيت من المتقارب لجرير ديوان جرير بشرح ابن حبيب: ٣ / ١٠٢٧، رقم البيت (٣٢) ، تحقيق الدكتور محمد أمين طه ، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣) ، الطبعة الثالثة – دار المعارف .

[3]إشارة إلى قول الشاعر: [من الطويل]

تَزَوَّدَ منا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَة ... دَعَتهُ إِلَى هابِي التُّرابِ عَقِيم

البيت لهوبر الحارثي في لسان العرب (صرع)، وينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان: ٢ / ٣٥٥.

[4]هذا بيت من بيتين نسبهما ابن السيد البطليوسي في كتاب «أبيات المعاني» إلى رجل من بني الحارث. إن أباها .. إلى آخر البيتين. ويقول: وقد رجعت إلى «الصحاح» فلم أجد به إلا: واهًا لريَّا .. إلى: نلناها .. البيتين، وقال العيني أيضًا، وتبعه السيوطي: أنشد أبو زيد في «نوادره» عن المفضل قال: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوص راكبٍ تراها ... شالوا علاهن فشل علاها

وأشدد بمثنى حقب حقواها ... ناجيةً وناجيا أباها

إن أباها ... الخ. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان: ١ / ١٩٣، ١٩٤.

[5] وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢ / ٢٨٦. وينظر: القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٤.

(ب) ترجمة موجزة لابن مالك

صاحب كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

(٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ)

يعد ابن مالك النحوي (٦٧٢هـ) أحد أبرز أعلام النحاة [١].

مولده ونسبه وحياته:

هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي نسبا، الجيَّاني منشأً، ولد في مدينة جَيّان[٢] نحو سنة (٦٠٠هـ) للهجرة، ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب[٣]، وحماة.[٤]، وستقتصر ترجمة أبي ابن مالك على أهم آثاره، ومذهبه النحوي ومنهج عمله الذي ارتضاه في الكتاب، استشهاده بالحديث الشريف، ووفاته.[٥]

آثاره:

جاءت مؤلفاته على مستويين اثنين، هما: المتون الموجزة، والشروح المطوّلة، وكان ذلك وفقا لمستوى التلاميذ أو القراء، ووفقا للغاية من تلك المؤلفات، وقد برز طابع النظم بوضوح في مؤلفاته من خلال اثنتي عشرة قصيدة وأرجوزة حشد فيها كثيرا من مسائل اللغة، والنحو، والصرف، والقراءات، وأنه كان يعمد إلى الإيجاز، والاختصار في التأليف لسهولة إملائه وحفظه، ثم يبدأ في الشرح بعد حين، فالشرح سمة أخرى في مؤلفاته المنظومة والمنثورة، منها:

---

[١] مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٩٨- السنة الخامسة والعشرون حزيران ١٤٢٦هـ - جمادى الأولى ٢٠٠٥م. بقلم الدكتور محمود عبد الكريم نجيب. مدرس في كلية الآداب. جامعة حلب.

[٢] مدينة أندلسية جميلة قرب قرطبة. معجم: ١٩٥/٢ والمغْرِب في حُلَى المغْرِب: ٥١/٢ والروض المعطار: ص١٨٣.

[٣] تصدّر للتدريس في حلب. إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٧٩/٢ وطبقات الشافعية لعبد الرحيم الإسنوي: ٢٥٠/٢.

[٤] نظَم فيها الألفية. تتمة المختصر: ٣١٨/٢ وغاية النهاية: ١٨١/٢.

[٥] الوافي بالوفيات ١٥٩/٣ والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣ والبغية ١٣٤/١. ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كُبْري زاده ١٣٨/١ والنفح ٤٢٢/٢. وينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: ص٣٢٠ وفوات الوفيات: ٤٥٣/٢ والوفي بالوفيات: ٣٦٠/٣ ومرآة الجنان: ١٧٣/٤ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: ص٢٠١ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ص١٣٣ والشذرات: ٣٣٩/٥ وروضات الجنّات: ص٧١٠.

كتب في اللغة [١]، وكتب في القراءات القرآنية [٢]، كتب في النحو والصرف. فجمع ابن مالك – في الغالب – بين النحو والصرف في مؤلفاته غير أن الفصل بين النحو والصرف ليس دقيقا فيها، وإنْ غلب عليها النحو[٣]، وهي الأصل الذي اختصر منه الألفية، ولم أشأ أن أحصيها إذ ليس من عمل البحث في شيء الإسهاب في ذكر مؤلفات الرجل هنا، فبمقدور القارئ الكريم أن يجدها في مظانّها في كتب التراجم والطبقات.

مذهبه النحوي:

اتخذ ابن مالك مسلكا وسطا بين مذهبين نحويين؛ ذلك أن طريقته — في الغالب – بعيدة عن التكلف والتعقيد فيختار الرأي الأسهل لبعده عن التأويل والتكلف وهي طريقة الكوفيين، ويرفض الرأي الآخر لما فيه من التكلف ومخالفة الأصول وهي طريقة البصريين[٤]، فقد ذكر السيوطي في الاقتراح أن لابن مالك "طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فان مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل – أي قليلًا– يقول: إنه شاذ أو ضرورة ... ".[٥]

وجاء رأي الدكتور شوقي ضيف في مذهب ابن مالك النحوي من حيث إنه يذكر "الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون، وكان رائده دائما السماع؛ فهو لا يدلي بحكم دون سماع بسنده ..."[٦].

وخلاصة الأمر في ذلك أن مذهب ابن مالك يقوم على المزج والاختيار من المذاهب السابقة؛ فهو يختار من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ومن آراء أسلافه الأندلسيين[٧]،

---

[١]البلغة ص٢٠١ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٨/٣ بعنوان: (التحفة)، ومفتاح السعادة ١٣٧/١ وحاشية ياسين الحمصي على التصريح ٣٢٨/١ والنفح ٤٢٤/٢.

[٢]فُصِلَتْ كتبُ اللغة لأنه لخص فيها أنواع القراءات، ولم يتحدث عن وجوهها اللغوية.

[٣]الوافي بالوفيات ٣٦٠/٣ وغاية النهاية ١٨١/٢.

[٤]أحمد عبد السلام الرواشدة، الفكر النحوي عند ابن مالك في كتابه شَوَاهِد التَّوضيح: ص ١٢١.

[٥]السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد صبحى فرات، استانبول ١٩٧٥: ص ١١٤. ويراجع: الرواشدة، الفكر النحوي عند ابن مالك في كتابه شَوَاهِد التَّوضيح: ص ١٢١.

[٦]دكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية: ص ٣١٧.

[٧]القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٦٦.

ومن مذهبه الحياد والتيسير فلا يتبع الكوفيين في القياس على الشاذ، ولا يتبع البصريين في التأويلات البعيدة، ولكنه يحكم بوقوع ذلك الشاذ ولا يقيس عليه ولا يتعسف له التأويل البعيد.

وانفرد ابن مالك بكثير من الآراء النحوية ومن ثَمَّ كان يقول: "إن هذا مما خفي على أكثر النحويين أو أغفله النحويون، أو مما لا يجيزه النحويون، والصحيح جوازه نثرا ونظما، أو مما خفي على أكثر الناس مع أنه في مواضع من كتاب الله عز وجل .. إلى غير ذلك من العبارات ذات المعنى المشابه.[١]

ومما عُدَّ من مذهبه النحوي تقديم الحديث على الشعر في الاستدلال، فقد كان استشهاده بالقرآن كثيرا، فإن لم يجد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد عدل إلى أشعار العرب[٢]. وكذلك احترامه للسماع واعتماده عليه في تقرير الأحكام[٣]، وأحيانا يعتمد على القياس إذا وجد له مسوغا.[٤]

وبسبب إغفال تحديد مفهوم "المشكل" سلك ابن مالك في الكتاب طرائق في التعامل مع الأحاديث التي صدر بها البحوث، فهو تارة يتصدى لتصحيح توجيهات إعرابية فيها خلاف بين النحاة، متخذًا من نص البخاري وسيلة إلى ذلك، مثل مناقشة إعراب (يا) في قول ورقة بن نوفل (يا ليتني)، أهي للنداء أم للتنبيه، وذلك في البحث الأول، والمعروف أن (يا ليتني) أسلوب عربي لا إشكال فيه، والخلاف بين النحاة فيه شكلي ليس غيرُ.[٥]

منهجه في التوجيه النحوي

ابتغى ابن مالك من وراء ذلك الاحتجاجَ ومناقشة ما ورد من مشكلات في ألفاظ أحاديث البخاري؛ لذا عمد إلى حل مشكلاتها واستدل على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها وفق القواعد النحوية، وأنّ ما احتج له أو وجه إعرابه ابن مالك بلغ مائة وثمانين حديثًا، ومن ثمّ فمادة الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية؛ فبلغ ما ورد منها فيه حوالي مائة وستين مسألة ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر، وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية. فالكتاب إذن من مصادر الدراسة النحوية المفيدة التي

---

[١]المرجع السابق نفسه.

[٢]دكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية: ص ٣١٠.

[٣]ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ١٥٠.

[٤]القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي: ص ١٦٧. وينظر: الرواشدة، الفكر النحوي عند ابن مالك في كتابه شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٢٣.

[٥]ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ١٥.

امتازت بجديتها، وتكمن أهميتها في الاستعانة بنصوص الحديث والاحتجاج به، والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللغوية.[1]

فقد وجّه حديث: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون»[2]، برفع لفظة «المجاهرون»، فيرى ابن مالك أنّ "حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب، مفردًا كان أو مكملًا معناه بما بعده"؛ فالمفرد نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾[الزخرف: ٦٧]، والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[الحجر: ٥٩ ، ٦٠]، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب.[3]

ولحل الإشكال الحادث في رفع لفظة «المجاهرون» قال ابن مالك: "وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم». فـ (إلا) بمعنى (لكن)، و(أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يُحْرِم) خبره؛ ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴿٨١﴾﴾ [هود: ٨١]، فـ ﴿ٱمْرَأَتُكَ ۖ﴾ مبتدأ، والجملة بعده خبره، ولا يصح أن تجعل ﴿ٱمْرَأَتُكَ ۖ﴾ بدلًا من ﴿أَحَدٌ﴾ لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. وقراءة النصب دلّت على أنها لم تسر معه، فإنها – قراءة النصب – أخَرجتها من أهله الذين أُمِرَ أن يسري بهم، وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل ﴿يَلْتَفِتْ﴾ لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـ﴿مِنكُمْ﴾.[4]

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ١٣.

[2] أخرجه البخاري في: ٧٨- كتاب الأدب. ٦٠- باب ستر المؤمن على نفسه. حديث رقم ٦٠٦٩ روي: (إلا المجاهرين) بالنصب وقال ابن حجر في فتح الباري: ١٣/ ٦٣٤. وفي رواية النسفي (إلا المجاهرون) بالرفع.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٤.

[4] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٥.

وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يُسرَ بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت، وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾. وهذا والحمد لله بين، والاعتراف بصحته متعين.[١]

ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد (إلا) ما جاء في "جامع المسانيد" لابن الجوزي من قول النبي ﷺ: «ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا»[٢]، وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى:﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾﴾ [الغاشية: ٢٣ ، ٢٤]، ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع (لأفعلن كذا إلا حله أن أفعل كذا)، ومن الابتداء بعد (إلا) المحذوف الخبر قول النبي ﷺ: «ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله» أي: لكن الله. يعلم بأي أرض تموت كل نفس، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون»[٣] أي: لكنْ المجاهرون، وبمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم، لقوله تعالى:﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] [٤]

أي: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا. ومثله قول الشاعر: [من الخفيف]

لدم ضائع تغيب عنه   أقربوه إلا الصبا والدبور[٥]

أي: لكن الصبا والدبورُ لي يتغيبا عنه. ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

عرفت الديار كرقم الوحيْ   يزبرها الكاتب الحميريْ

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٥.

[٢] ابن الجوزي، جامع المسانيد. ٧٠- مسند أبي ذَرّ الغِفاريّ الحديث الخامس والثمانون: ٢ / ٢٣٧.

[٣] ينظر في تخريج الحديثين: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٦. وابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري: ٤ / ٢٩.

[٤] وهي قراءة عبد الله وأبي والأعمش. ينظر: البحر المحيط ٢/ ٢٦٦. محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية – بيروت: ٢ / ٢٧٥. ويراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٥.

[٥] البيت بلا نسبة في: العيني: ٣/ ١٠٥، والدرر: ١/ ١٩٤، والهمع: ١/ ٢٢٩. ويقول د. طه محسن: هو أبو زبيد الطائي. ينظر: شرح ابن الناظم: ص ١١٧. ومعجم شواهد العربية: ١/ ١٧٢. ورواية الديوان: ص ٣٤. نقلاً من "المعاني الكبير" لابن قتيبة: ٢/ ١٠٢٣. يراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٦.

من دمٍ ضائعٍ تغيب عنه ... أقربوه إلا الصدى والجيوب

علي أَطْرِقَا بالِيَاتُ الخِيَا　　　　مِ إلَّا الثُّمَامُ العِصِيُّ [1]

أي: إلا الثمامُ والعصي لم تَبلَ[2]. وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا "إلا" حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها.[3]

استشهاده بالحديث الشريف:

يعد ابن مالك مِن أوائل مَن احتج بالحديث الشريف في مؤلفاته لإثبات القواعد النحوية، بل هو أول من توسع في الاستشهاد به، حتى صار من مميزات مذهبه النحوي؛ ومن ثم أُنكِر عليه صنيعه واتهم بالخروج عن سنن النحويين المتقدمين، وهذا موقف ابن مالك من قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في "شواهد التوضيح".[4]

يشير عنوان الكتاب قبل كل شيء إلى أنه شواهد لنصوص في "صحيح البخاري" أراد ابن مالك أن يوجه إعرابها، ويزنها بميزان العرب الفصحاء، ومن بين هذه الموازين الحديث النبوي، وبلغ ما استشهد به منه اثنين وثمانين حديثًا – يضاف إليها ثلاثة أحاديث مكررة – عزا المؤلف اثني عشر منها إلى مواضعه من كتب الحديث التي يأتي في مقدمتها "جامع المسانيد" لابنٍ الجوزي، وذكر ابن مالك واحدًا منها بسنده، واستطاع إرجاع ستين نصًا إلى صحيح البخاري، واثني عشر نصًا وُجدَتْ في كتب الحديث الأخرى. مثل "المسند" لأحمد بن حنبل، و"الموطأ" لمالك، وصحيح مسلم والترمذي وسنن ابن ماجة وأبي داود، وغيرها مما هو مبين في الحواشي، وبقي حديثان لم يتمكن الدكتور طه محسن من الوقوف عليهما في

---

[1] لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين:١/ ٦٤و٦٥. والبيت الثاني في المفصل: ص٥. وبين البيتين في ديوان الهذليين ثلاثة أبيات أخرى. ولسان العرب مادة: (ز ب ر)، مادة (د و ا). أطرقا: موضع. وانما أراد: عرفت الديار على أطرقا. الثمام: شجر تعمل منه الخيام. العصي: خشب بيوت الأعراب. ويراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، حاشية ص ٩٧.

[2] في ديوان الهذليين: ١/ ٦٦. قال ابن الأعرابي: أراد (إلا الثامُ وإلا العصى) فانهما لم يبليا.

[3] ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٦٦. المسألة: ٣٥. ويراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٩٧.

[4] كان أول المنكرين عليه وأشدهم أبا حيان النحوي (٧٤٥هـ)، ومقالته في "الاقتراح" للسيوطي ص: ٢٣. وناقش كلمة أبي حيان غير واحد من الباحثين. وقد سُجِّلَتْ فيه البحوثُ والمصنفات، منها: "الاستشهاد بالحديث" لمحمد الخضر حسين. مجلة مجمع اللغة العربية: ٣/ ١٩٩. و"في أصول النحو" لسعيد الأفغاني: ص ٤٢ وما بعدها. و"الشواهد والاستشهاد في النحو": ص ٣١٢ وما بعدها، و"الحديث النبوي في الدراسات اللغوية والنحوية" لمحمد ضاري حمادي، و"في الحديث الشريف والنحو" للدكتور خليل بنيان الحسون. مجلة الأستاذ العدد ٢ – بغداد ١٩٧٩. و"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي. والحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال: ص ١٠١وما بعدها. يراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٢٤.

كتب الحديث المتيسرة: أحدهما: «فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم». والثاني: «المرء مجزيَ بعمله، إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر». [١]

ولسيبويه نص شبيه بهذا منقول عن العرب. وهو الوارد في قوله: "وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر"، ولعل ابن مالك يقصد هذه العبارة فنسبها إلى النبي ﷺ سهوًا. [٢]

والأحاديث المشكلة عند ابن مالك هي في الوقت ذاته نصوص فصيحة يمكن الاعتماد عليها في الاحتجاج؛ لذلك يستند إليها في مواطن عدة لتقرير قواعد نحوية خالف بها بعض المتقدمين من النحاة، ثم يقول: "ومن هنا أستطيع أن أضيف الِي عدد الأحاديث الشواهد كل الأحاديث المشكلة؛ لأنها عنده فصيحة لغةً ونحوًا، فلقد كان موقف ابن مالك هذا فريدًا بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية؛ لذلك وجدنا في الكتاب تصريحًا متكررًا بفصاحة الحديث وصحة لغته. [٣]

ومن عباراته في هذا الباب، قوله وهو يرجح اتصال الضمير في نحو (كنته)، وأما مخالفة السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله**»، وقوله في وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ (أن)، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل؛ لذا مكنته هذه النظرة في الاحتجاج بالحديث

---

[١] فقد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره موقوفا عن ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – وذكره الدكتور محمود فجال أنّ: "البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي للكافية أورد في خبر(كان) حديث: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر"، وذكره ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) مرفوعا إلى النبي ﷺ بلفظ: "المرء مجزي بعمله"، وهو من أمثلة النحويين، وأول من مثّل به سيبويه في أوائل كتابه. الحديث النبوي في النحو العربي (الكتاب الأول)، الدكتور محمود فجال، ص: ٢٩٣. الطبعة الثانية، أضواء السلف – الرياض، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م . وانظر: شواهد التوضيح لابن مالك: ١٢٨، حاشية رقم (٥١٢)، بتحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ.

[٢] وقد أفردتُ لهذه المسألة بحثا مستفيضا. ينظر: بحثي في الماجستير بعنوان: "الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك، دراسة دلالية، من خلال كتاب: "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" للوقَّشِيّ الأندلسي (٤٨٩هـ) — ماجستير (مخطوط) ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م، إشراف أ.د طه الجندي (رحمه الله تعالى): أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة: ص ١٦٥ –١٧١.

[٣] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٢٥.

من أن يعرض آراءه بدقة، يرجح ويتخير، ويتخذ لنفسه جواز ثبوت الخبر بعد (لولا)، وهو ما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري.[1]

ومهما يكن من شيء، فابن مالك انفرد عمن سبقه من النحاة حين احتج لمجموعة مسائل بأكثر من مئتين وستين حديثًا، متوسعا في هذا الشأن توسعًا نفس فيه عن العربية بعض الشيء، وكان مجمع اللغة العربية معضدًا لهذا المذهب، إذ جاء ضمن أبحاثه في الموضوع ما يأتي: "وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له.[2]

وفاته:

توفي ابن مالك سنة (٦٧٢هـ) بدمشق، بلا خلاف، ودفن بسفح جبل قاسيون، ولم تذكر مظانّ ترجمته ظروف وفاته رحمه الله. تعالى (٣)

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٢٥.

[2] من بحث عنوانه "الاستشهاد بالحديث" لمحمد الخضر حسين في جملة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج ٣ ص ٢٠٨ سنة ١٩٣٦)، وقرار المجمع بجواز الاحتجاج بالحديث في: (ص ٧ سنة ١٩٣٧). ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ص٣٣٧. ويراجع: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح: ص ٢٦.

[3] الإعلان بالتوبيخ ص٣٤. كذا ورد النص في المطبوع، من غير ذكر المعدود، في قوله: فأجاب بتسعٍ وعشرين، يعني: إجابةً.

(جـ) ترجمة موجزة للسيوطي صاحب كتاب "عقود الزبرجد"

(٨٤٩هـ – ٩١١هـ)

مولده ونسبه ونشأته:

ولد ليلة الأحد مستهل رجب عام (٨٤٩هـ) ، ويجمع المترجمون له: من عاصره ومن جاء بعده على صحة هذا التاريخ فلا يحيدون عنه[١]، ومولده كان في جمادى الآخرة، وقد سماه والده عبد الرحمن، ولقبه بجلال الدين ثم عرضه على شيخه قاضي القضاة عز الدين أحمد الكناني فيما بعد فكناه بأبي الفضل[٢]، وستقتصر ترجمة جلال الدين السيوطي على مكانته العلمية وأهم آثاره، ومذهبه النحوي ومنهج عمله الذي ارتضاه في الكتاب، واستشهاده بالحديث الشريف، ووفاته.

مكانته العلمية وآثاره:

عرف السيوطي بأنه قد تعددت قراءاته واتسعت معارفه حتى شملت أكثر صنوف العلم والمعرفة في عصره[٣]، ومن آثاره كتب اللغة: المزهر في علوم اللغة وأنواعها [٤]، وشرح قصيدة بانت سعاد، ويسمى: «كنه المراد في شرح بانت سعاد»[٥]، والمتوكلي فيما ورد في القرآن باللغة الحبشية والفارسية والهندية والنبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والرومية والبربرية [٦]، والمهذّب فيما ورد في القرآن من المعرّب[٧]. ومن آثاره – أيضا –كتب النحو والصرف: الأشباه والنظائر

---

[١]السخاوي: الضوء اللامع:٤/٦٥، والعيدروسي: تاريخ النور السافر: ص ٥٤، و الشوكاني: البدر الطالع:١/٣٢٨، وابن العماد: شذرات الذهب: ٨/٥١.

[٢]العيدروسي: تاريخ النور السافر: ص ٥٤، وابن العماد: شذرات الذهب:٨/٥١. وينظر: ابن علّان الصديق المكي(ت:١٠٥٧هـ)،داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، (ماجستير)، للباحث: أويس ياسين ويسي، كلية الآداب، جامعة: البعث بحمص، الجمهورية العربية السورية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م. ص٤. وطاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي: ص ٦١.

[٣]السيوطي، حسن المحاضرة:١/٣٣٨.، و الدكتور: سلمان القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي – تعريف وتحليل ومتابعة، ص: ٢٢١.

[٤]جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، عصره وحياته وآثاره: ص٢٢٢..

[٥]كنه المراد في شرح بانت سعاد، ص: ٢ و٣.

[٦]المتوكلي فيما ورد في القرآن باللغة الحبشية والفارسية والهندية والنبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والرومية والبربرية، مكتبة الترقي، دمشق،١٣٤٨هـ: ص ٢.

[٧]الاتقان:١/١٣٦.

في النحو[١]، الاقتراح في علم أصول النحو[٢]، جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع [٣]، وشرح ألفية ابن مالك [٤]، ولم أشأ أن أحصيها إذ ليس من عمل البحث في شيء الإسهاب في ذكر مؤلفات الرجل هنا، فبمقدور القارئ الكريم أن يجدها في مظانّها في كتب التراجم والطبقات.

مذهبه النحوي:

ظهر السيوطي في أوج ازدهار النشاط النحوي مسبوقا بهذا الركام الضخم من المؤلفات النحوية، وقد آل إلى بيئته تراث البيئات السالفة؛ متأثرا بالنحاة السابقين كابن هشام، وتابع السيوطي عرف النحويين في عصره في تصنيف مؤلفاته، فقد درجوا على شرح منظومة ابن مالك فأفرد لها شرحا، كما راجت لديهم مصنفات ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وقد كان كتاب (النكت) الذي وضعه السيوطي تأثرا بهذا الاتجاه، غير أن السيوطي ظهرت شخصيته الواعية وعقليته النحوية المحددة في هذا الكتاب إلى شأو بعيد. [٥]

ويتميز السيوطي بتقصي الموضوعات النحوية التي يعرض لها، ومحاولة استيفاء جزئياتها والاستدراك على النحاة بعض ما فاتهم، كما أنه في منهجه يتبع ما تميزت به المدرسة المصرية في التخير من آراء المدارس السابقة مع شيء من التغليب لمذاهب الأندلسيين، ويتخير من آراء النحاة السابقين عموما ما تتجه علله، وتستبين براهينه، ومن حين إلى آخر نظفر بآراء خاصة له أو مفاهيم جديدة تجاه بعض المسائل.[٦]

ولهذا جاء في كثير من كتبه اللغوية والنحوية[٧] مذهبه قائما على العرض والترجيح والاختيار، فهو لم يكن بصريًّا مطلقا ولم يكن كوفيا مطلقا؛ لأنه خالفهما في مسائل كثيرة[٨]، فمن اختيارات السيوطي أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل لا مبنية ولا معربة، والبناء رأي ابن الحاجب وابن مالك، والاعراب رأي الزمخشري، والقول بالواسطة رأي أبي حيان واختيار

---

[١] السيوطي (٩١١هـ)، لأشباه والنظائر: ١/ ٥.

[٢]جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره: ص٣٣٩.

[٣]السابق نفسه، ص: ٣٢٣. وله: همع الهوامع :١/ ٢.

[٤] أبو زرعة (٨٢٦هـ)، النهجة المرضية في شرح البهجة الوردية: ص ٢.

[٥]جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره، ص: ٣٦٣ – ٣٦٤.

[٦]السابق نفسه، ص: ٣٦٤.

[٧] السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع: ١ / ٩١، ١٤٥، ٢٣٤.

[٨]السابق نفسه: ١/١٧٣، ٢٠٨.

السيوطي.[١] وقد تأثر في غالب كتبه النحوية ببعض نحاة الأندلس ومن هؤلاء ابن مالك وأبو حيان.[٢]، وقد وصل السيوطي اللغة والنحو بالحديث النبوي الشريف، وقد أحصى له الدكتور القضاة مائتين واثنين كتابا من الكتب التي تناولت الحديث النبوي رواية ودراية.[٣]

منهجه في التوجيه النحوي والصرفي:

لم يعتمد السيوطي على كتب إعراب الحديث النبوي فقط، بل تجاوز ذلك إلى جمع آراء النحويين المبسوطة في كتبهم، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، قدماء ومحدثين، واستخرج من دفتي كتب اللغة وغريب الحديث الآراء النحوية المتناثرة، ثم مال إلى كتب شروح الحديث فاستخلص منها التوجيهات النحوية للأحاديث المشكلة، ولم يدع كتب الفقه فأخذ منها ما يعينه على ترجيح رأي نحوي أو على توجيه مشكل إعرابي مع ما يتفق والمقصد الشرعي والفقهي للحديث، وأظهر السيوطي استقصاء فائقا للآراء التي تتعلق بقضية من قضايا إعراب الحديث كل ذلك في تنسيق عجيب تميز بحسن العرض والربط فيما بينها وبطريقة تكشف عن الاستيعاب والاستيفاء فلم يترك زيادة لمستزيد. [٤]

ففي توجيهه (عَرَقًا وفَرَقا) بالنصب في الحديث: "ففضت عرقا وكأنما أنظر إلى الله فَرَقا" من مسند أُبَيّْ بن كَعْب ﷺ فيرى السيوطي أنهما منصوبان على التمييز. فالأوّل: محّوِل عن الفاعل، والأصل: ففاض عرقي، فحّول الإسناد إلى ضمير المتكلم، وانتصب عرقاَ على التمييز. واحتج لرأيه بعزو الأقوال في المسألة لابن مالك في شرح التسهيل، والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه، وأمّا الثاني: فليس محّولاً عن شيء، وإنما هو مبيّن لجهة التشبيه، نحو: أنت الأسدُ شجاعةً، والبحرُ كرماً، والخليفةُ هيبةً. [٥]

هناك مواضع التي برزت فيها شخصية السيوطي ومن ذلك توجيه الضمير في الحديث الشريف:[٦] "**مَنْ عالَ جاريتن حتّى تَبْلُغا جاء يَوْمَ القيامة أنا وهو كهاتين**". فلم يأخذ

---

[١] السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع:١/١٩.

[٢]جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره، ص: ٣٢٤.

[٣] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد (مقدمة المحقق): ١ / ١٥.

[٤]السابق نفسه :١/٣٠.

[٥]السابق نفسه:١/٧٣.

[٦]السابق نفسه: ١ / ١٧٢.

السيوطي برأي الشيخ أكمل الدين في "شرح المشارق" الذي يرى أن في الفعل (جاء) ضمير يعود إلى (مَنْ). وقوله (هو) تأكيد له، وقوله (أنا) معطوف عليه. وتقديره: هو وأنا، ثم قدّم إمّا لكونه ﷺ أصلا في تلك الخصلة، أو قدّم في الذكر لشرفه".[١]

ثم يصف السيوطي رأى الشيخ أكمل الدين أنه ليس بالرأي السديد، مصرحا بذلك في كتابه: "قلت: ليس هذا الإعراب بســـديد؛ لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل (أنا) مبتدأ، و(هو) معطوف عليه، و(كهاتين) الخبر. والجملة حالية بدون الواو نحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّۖ﴾ [البقرة: ٣٦].[٢]

وفي حديث أبي هريرة ﷺ: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا **بله** ما أطلعتم عليه"[٣]. عرض السيوطي آراء النحاة في مسألة أن تكون (بَلْهَ) بمعنى: دع، قاله الكرماني، و قال الليث بمعنى: فضل، والصغاني يرى أنها اتفقت جميع نسخ الصحيح على (من بله)، والصواب إسقاط كلمة (من) منه، ويرى ابن مالك في توضيحه أنّ (بَلْهَ) اسم فعل بمعنى: اترك، مصدرًا بمعنى (الترك)، مضافًا إلى ما يليه، وقال صاحب البسيط: المشهور في استعمال (بَلْهَ) وجهان، أحدهما: أن يكون اسمًا للفعل مسماه دع، فينتصب المفعول وهو مبني، والثاني: أن يكون مصدرًا مضافًا إلى مفعوله بمعنى الترك، ويرى الأخفش[٤] أنها حرف جر يستثنى منها بمنزلة حاشا وعدا. [٥]

ومن خلال توجيهات السيوطي– رحمه الله تعالى – تتضح شخصيته في أرائه النحوية ثم ما يلبث يدعم رأيه بأقوال النحاة في المسألة كما فعل في إعراب كلمة (زنةَ)، فذكر أنه سئل قديمًا عن وجه نصب (زنةَ عرشه) فأجاب بأنه نصب على الظرف، فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألفت في ذلك تأليفًا سميته: رفع السِّنَة في نصب الزِّنَة، وذلك في قوله

---

[١] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد:١/١٧٢.

[٢] المصدر السابق: ١/١٧٢.

[٣] المصدر السابق: حديث رقم (١٤١٤): ٣/٨٢.

[٤] نُقِل عنه في: أبي حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب :٣/١٥٥٤، وابن عقيل (٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٤٧، والسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع: ٢/٢٩١،

[٥] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣/٨٣.

ﷺ:[1] "سبحان الله وبحمده، زنة عرشه ورضى نفسه وعدد خلقه ومداد كلماته"، فقال: الجواب عندي أن هذه الكلمات الأربع منصوبات على تقدير الظرف، والتقدير: قدرَ زنة عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف قام المضاف إليه مقامه في إعرابه.[2]

وعند توجيه إعراب حديث:[3] "هو الطهور ماؤه الحلُّ ميتته" يعرض السيوطي أقوال النحاة: "قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: أنهى بعضهم وجوه إعرابه إلى قريب من عشرين وجهًا، في كثير منها تكلف وإضمار لا تظهر الدلالة عليها، وأقربها أربعة أوجه: أحدها: أن يكون (هو): مبتدأ، و (الطهور) مبتدأ ثانيًا، خبره: (ماؤه)، والجملة من هذا القبيل، أي: من هذا المبتدأ الثاني، وخبره خبر المبتدأ الأول. والثاني: أن يكون (هو) مبتدأ، و(الطهور) خبره، و(ماؤه) من بدل الاشتمال، وفي هذا الوجه بحث دقيق. والثالث: أن يكون (هو) ضمير شأن، و(الطهور ماؤه): مبتدأ وخبر.[4]

وبعد أن يعرض الآراء النحوية الواردة في إعراب المشكل النحوي نراه يرجح ما يعن له وفق تقريره في المسألة، فيقول: "ويترجح الوجه الثالث بأن لضمير الشأن في محاسن الكلام شأنًا عند أهل البيان، وكأن السبب فيه أن يشعر بالجملة الآتية إشعارًا كليًّا فتتشوف النفس إلى التفسير بعد الإبهام، فإذا أتى به قبلته قبول الطالب لمطلوبه".[5]

وفاته:

كانت وفات السيوطي- رحمه الله تعالى - في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة في منزله يوم الجمعة ثامن رجب سنة إحدى عشرة المذكورة.

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٢٦.

[2] المصدر السابق: ١ / ٤٢٦.

[3] المصدر السابق: حديث رقم (١٤٩٠): ٣ / ١٣٠.

[4] المصدر السابق: ٣ / ١٣٠، ١٣١.

[5] المصدر السابق: ٣ / ١٣١.

الفصل الأول: تعدد التوجيه النحوي في المرفوعات

وفيه: أربعة مباحث

١- المبحث الأول: المبتدأ وما يلتبس به، وفيه أربعة مطالب

٢- المبحث الثاني: الخبر وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

٣- المبحث الثالث: النعت وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

٤- المبحث الرابع: توجيه الرفع في نون الفعل وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

الفصل الأول: تعدد التوجيه النحوي في المرفوعات

مقدمة الفصل

يضم الفصل الأول في طياته المرفوعات التي تمثل المادة التي بني عليها التحليل في هذا الفصل، وهو يُعنى بالأمثلة ذات الحكم الإعرابي الواحد والوظائف متعددة، فالحكم الإعرابي في أمثلة هذا الفصل هو الرفع ولكن وظائف هذه الأمثلة تعددت في إطار علامة إعرابية واحدة حسب اختلاف المعربين أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي، فنجد الرفع مثلا تشترك فيه اثنتان وعشرون وظيفة نحوية، ما بين الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر، وتوابع المرفوعات ... إلى غير ذلك[1]، وشملت المرفوعات في هذا الفصل أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول ستة مطالب، والمبحث الثاني سبعة مطالب، والمبحث الثالث ثلاثة مطالب، وختم الفصل بالمبحث الرابع وفيه ثلاثة مطالب، وجاءت الأمثلة متوزعة بين وظائف المرفوعات المختلفة، ومجموع مسائل هذا الفصل تسع عشرة مسألة رجحت منها ما ظهر لي أن يترجح حسب معطيات التحليل من سياق لفظي أو مقامي وسيكون معتمد التحليل النحوي في الأمثلة التي تعددت فيها التوجيهات النحوية هو الدلالة أو الارتكاز على المعنى النحوي الدلالي، وهو أمر لا يحتاج إلى أن يُنصّ عليه أو ينبه إليه؛ لأنه بالضرورة كل تحليل نحوي – ولا سيما إذا ارتبط بتعدد التوجيه – معتمده الدلالة والمعنى، تلكم التي أطلق عليها علماؤنا الدلالة النحوية أو المعنى النحوي الدلالي، منهم أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتابه النحو والدلالة.[1]

---

[1] الخليل (١٧٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص: ١١٧.

[1] الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، النحو والدلالة، دار الشروق، ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م، ص: ٩٨.

المبحث الأول: المبتدأ وما يلتبس به، وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: المبتدأ والخبر فقط، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه رفع (الأئمة المضلون) بين الابتداء والخبر[١]

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، والسيوطي في عقود الزبرجد من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ من قوله ﷺ: «الأئمة المضلون» برواية الرفع.

الحديث: «**حدثنا موسى بن داود، أخبرنا ابن لهيعة، عن ابن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، قال: سمعت أبا ذر، يقول: كنت مخاصر النبي ﷺ يوما إلى منزله، فسمعته يقول: «غير الدجال أخوف على أمتي من الدجال» فلما خشيت أن يدخل، قلت: يا رسول الله، أي شيء أخوف على أمتك من الدجال؟ قال: «الأئمة المضلين»**[٢]. والمسألة تتناول رواية الرفع.

ذكر العكبري أن (الأئمة المضلين) كذا وقع في هذه الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعني بغير الدجال؟ فقال: أعني الأئمة. وإن جاء بالرفع كان تقديره: الأئمة المضلون أخوف من الدجال، أو غير الدجال الأئمة المضلون.[٣]

في رواية النصب توجيه واحد لسنا بحاجة إلى ذكره هنا، وإنما نحن بصدد تعدد التوجيه الموجود في المسألة مناط التحليل حال مجيء التركيب مرفوعا -كما ذكر العكبري ونقل عنه السيوطي- حينئذ يكون في المسألة توجيهان، الأول: الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة التركيب عليه، والتقدير: الأئمة المضلون أخوف من الدجال، والثاني: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازا لدلالة التركيب عليه أيضا، والتقدير: غير الدجال الأئمة.

نلاحظ عند توجيهي الرفع الأول والثاني أن الجملة الاسمية محذوف أحد ركنيها جوازا إمَّا الخبر وإمَّا المبتدأ، ولتوجيه ذلك دلاليًّا أرى أنه حين يكون سؤالهم النبي ﷺ عن الذين نخافهم أشد من خوفنا الدجال فيُرجح التوجيه الأول: الرفع على أنه مبتدأ، وكأن درجة الخوف الشديدة

---

[١] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ١٧٠، ١٧١. السُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد، تحقيق: سلمان القضاة، ط: دار الجيل (١٩٩٤م): ٢ / ٣٠٥.

[٢] الحديث في المسند برقم (٢١٢٩٧)، صحيح لغيره، مسند أحمد: ٣٥ / ٢٢٢. قوله: "مخاصر ﷺ " قال السندي: بالخاء المعجمة، أي: ماشيا معه آخذا بيده، والمخاصرة: أن يأخذ رجل بيد رجل يتماشيان، ويدكل عند خصر صاحبه.

[٣] العكبري، إعراب الحديث النبوي: ص ١٧٠ ، ١٧١. السيوطي، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٠٥.

صارت أمرا مسلما به بإخبار النبي وإبلاغه إياهم، والمجهول لهم .. من هم هؤلاء الذين نخافهم ذلك الخوف الشديد؟ فأظهر المبتدأ وأضمر الخبر، وحين يكون جُل انتباه السائل حالة الخوف الشديدة التي تدفعه أيًّا كان مصدرها حينئذ يكون التوجيه الثاني أولى: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، فأظهر الخبر وأضمر المبتدأ.

المسألة الثانية: توجيه رفع (كفارات) بين الابتداء والخبر [1]

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ من قوله ﷺ: «قال: كفارات».

الحديث: «حدثنا يحيى، عن سعد بن إسحاق، قال: حدثتني زينب ابنة كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رجل لرسول الله ﷺ: أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ما لنا بها؟ قال: " كفارات " قال أبي: وإن قلت؟ قال: "وإن شوكة فما فوقها " قال: فدعا أبي على نفسه أن لا يفارقه الوعك حتى يموت في أن لا يشغله عن حج، ولا عمرة ولا جهاد في سبيل الله، ولا صلاة مكتوبة في جماعة فما مسه إنسان، إلا وجد حره حتى مات». [2]

قال أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أن فيه وجهين، أحدهما: هو مبتدأ والخبر محذوف، أي: لكم بها كفارات، والثاني: خبر مبتدأ، أي: هي كفارات.

أما التوجيه الأول ففيه أن الخبر (لكم) محذوف وهو خبر مقدم وجوبا؛ لوجوب تأخير المبتدأ (كفارات)؛ لأنه نكرة والخبر شبه جملة، ودلالة هذا التوجيه في وجود ضمير الخطاب في (لكم) الذي أريد به تخصيص الحكم لمن تصيبه هذه الأمراض.

وأمّا التوجيه الثاني ففيه الإخبار بـ(كفارات)، وأضمر أبو البقاء المبتدأ وقدره بالضمير (هو)؛ ومن ثمّ يكون التقدير – والحال كذلك – مكافئا للسؤال الوارد في الحديث من أبي سعيد الخدري ﷺ (ما لنا بها؟). وأرى أن الدلالة في التوجيه الأول فيها ما يفيد بالتخصيص كما بينت ولذا يترجح عن التوجيه الثاني وإن كان الفارق الدلالي ليس بالكثافة التي تجعلنا نبعد عن المعنى الدلالي الناتج عن التوجيه الثاني.

---

(1) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٢٤٧. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٧٠.

(2) الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٧ / ٢٧٨، رقم (١١١٨٣). إسناده حسن، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وينظر: نور الدين السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على المسند. ط. الأوقاف القطرية، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط١، سنة النشر: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ٦ / ٤٢٧.

المسألة الثالثة: توجيه رفع (مَكْتوبٌ كَافِرٌ) بين الابتداء والخبر

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك، وتبعه السيوطي في عقود الزبرجد من حديث ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه من قوله ﷺ: «وإن بين عينيه مكتوب كافر. وفي نسخة، مكتوبًا كافرٌ».[1]

الحديث: «**٣١٣٩ - حَدَّثَنِى بَيَانُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رضى الله عنهما - وَذَكَرُوا لَهُ الدَّجَّالَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ أَوْ (ك ف ر) قَالَ لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَجَعْدٌ آدَمُ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ كَأَنِّى أَنْظُرُ إِلَيْهِ انْحَدَرَ فِى الْوَادِى**».[2]

وردت المسألة في كتابي شواهد التوضيح لابن مالك وعقود الزبرجد للسيوطي، ونقل السيوطي أقوال ابن مالك في المسألة، وفي التوجيه الأول يقول ابن مالك: "إذا رُفِع في حديث الدجال "مكتوب" جعل اسم "إن" محذوفًا، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبرًا لـ"إن"، والاسم المحذوف إما ضمير الشأن وإما ضمير عائد على الدجال. ثم استدل ابن مالك بجزء من حديث النبي ﷺ في بعض الروايات: «**وإن لنفسك حق**»، أراد: إنه لنفسك حق، فحق: مبتدأ ولنفسك: خبرها، واسم (إن) ضمير الشأن محذوف. [3]، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله «**إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**» [4]، وبقول بعض العرب

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق: طه محسن، ص: ٢٠٥ – ٢٠٦. السُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد. تحقيق: سلمان القضاة: ١ / ١٧٠، ١٧١. ط. دار الجيل (١٩٩٤م).

[2] الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م: ٣٤ / ٤٢. وقال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين. ومحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٤ / ١٤.

[3] ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩ / ٤٤٣. وقال محقق الكتاب: وفي نسخة ورد بلفظ "حقًا".

[4] أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦: ٨/ ١٩١. وينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: ٣ / ١٦٧٠.

(إن بك زيدٌ مأخوذ). حيث رواه سيبويه عن الخليل: " فقال: هذا على قوله إنه بك زيدٌ مأخوذ"، وشبّه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صريم اليشكري: [بحر: الطويل]

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ   كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[١]

ومنه قول رجل للنبي ﷺ (لعل نزعها عرق)[٢]، أي: لعلها. ونظائره في الشعر كثيرة.

ثم انتقل إلى ما قسمه من كون الضمير في المسألة ضميرين، أحدهما: ضمير الشأن والثاني ضمير الدجال فاستدل برواية الأخفش: (إن بك مأخوذ أخواك)، فقدر الكاف في: إنك، ونظيره من الشعر قوله: [بحر: الطويل]

فليتَ دفعتَ الهمَّ عني ساعةً   فبتنا على ما خيلتْ ناعمَي بالِ[٣]

أراد: فليتك، ومحل الشاهد فيه قوله: (فليت دفعت الهم) حيث وقع الفعل بعد ليت، ولا يخفى أن (ليت) من الأدوات المختصة بالدخول على الجمل الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ ومن أجل ذلك جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفًا، وتقدير الكلام: فليتك دفعت الهم ...إلخ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة في محلّ رفع خبر ليت، ولا يكون الفعل واقعًا عند التحقيق بعد ليت؛ لأن الواقع بعد ليت هو اسمها المقدر، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال، وتقدير الكلام حينئذ: فليته "أي الحال والشأن" دفعت الهم ...إلخ[٤].

ومثله قول الآخر [بحر: الطويل]

[فلو كنتَ ضَبّيًّا عَرَفْتَ قرابتي]   ولكِنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ[٥]

---

[١] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢/ ١٣٤.

[٢] ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩ / ٤٤٣. "لعل نزعه عرق". وفي نسخة "لعله نزعه عرق".

[٣] أبو البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف: ١ / ١٤٩. وذكر ابن منظور عجز هذا البيت، ولم يعزه إلى قائل معين، والبال: الحال والشأن. ينظر: ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ: ١١/ ٧٤، مادة: (ب و ل). وبلا نسبة في الخزانة. ينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ١٠/ ٤٥١.

[٤] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف: ١ / ١٤٩. حاشية المحقق على هذه الطبعة.

[٥] الفرزدق (١١٠هـ)، شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إليا الحاوي، دار الكتب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م: ٢ / ٤٨١. وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢/ ١٣٦. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ١٠/ ٤٤٤. وابن يعيش(٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٤ / ٥٦٣.

أراد: ولكنك زنجي، ويروى: ولكن زنجيًا، على حذف الخبر.[1]

ومن روى (مكتويًا) فيحتمل أن يكون اسم (إن) محذوفًا على ما تقرر في رواية الرفع، و (كافر) مبتدأ، وخبره (بين عينيه) و(مكتوبا) حال. أو يجعل (مكتويًا) اسم (إن) و (بين عينيه) خبر، و(كافر) خبر مبتدأ، والتقدير هو كافر. ويجوز رفع (كافر) بـ (مكتوب) وجعلُه سادًا مسد خبر (إن) كما يقال: إنَّ قائمًا الزيدان وهذا مما انفرد به الأخفش.[2]

وذهب الأخفش إلى جواز ذلك من غير تقدم استفهام ولا غيره، فتقول قائم الزيدان وخارج الصالحون ونحو ذلك، والأصح قول الجمهور الذي اختاره الناظم؛ لأن اسم الفاعل قد تقرر فيه أنه لا يعمل حتى يعتمد، لأنه بالاعتماد يتقوى فيه جانب الفعل، فقد وقع في الصلة نائبا عن الفعل.[3]

ويخلص الباحث إلى أن في المسألة ثلاثة توجيهات: أحدها: إعراب (كافرٌ) مبتدأ مؤخرا و(بين عينيه) خبرا مقدما، وجملة (بين عينيه كافرٌ) في محل رفع خبر (إنّ) وقد حُذف اسمها (ضمير الشأن)، حيث جاء التوكيد في هذا التركيب وفيه ضمير الشأن الذي قدره ابن مالك. والثاني: إعراب (كافرٌ) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وبهذا يكون توجيهها جملة اسمية تتضمن دلالة الثبات والتوكيد، وبحسب هذا التوجيه فإن إعراب (مكتوبا) اسم إن مؤخرا و(بين عينيه) خبرا يجعل المعنى يصل إلى المتلقي على هذا النحو: (إن بين عينيه شيئا مكتوبا هو كافر). والثالث: إعراب (كافرٌ) نائب فاعل سد مسد الخبر دون أن يعتمد على مسوغ من

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٠٦.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٣) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م: ١ / ٥٩٤ . وينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص: ١٩٤– ١٩٨. وينظر: محمد عمر عمار الدراوشة، آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية)، ماجستير (مخطوط)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م، ص: ٨٢.

مسوغات إعراب الوصف مبتدأ ومعموله سد مسد الخبر، وهذا رأي الأخفش، وهو توجيه لا ينفك عن سابقيه من حيث إرادة التوكيد.

□

المطلب الثاني: المبتدأ والخبر وما يلتبس بهما، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه رفع (شاهِداك أو يمينه) بين الابتداء والخبر والفاعل

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في عقود الزبرجد من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ من قوله ﷺ: «شاهِداك أو يَمينه». [1]

الحديث: « ٢١٨٤١ – حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الطُّفَيْلِ الْبَكَّائِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرًا يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، وَإِنَّ تَصْدِيقَهَا لَفِي الْقُرْآنِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[آل عمران: ٧٧] **إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ: فَخَرَجَ الْأَشْعَثُ، وَهُوَ يَقْرَؤُهَا، قَالَ: فِيَّ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: إِنَّ رَجُلًا ادَّعَى رَكِيًّا لِي، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: " شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ " فَقُلْتُ: أَمَا إِنَّهُ إِنْ حَلَفَ، حَلَفَ فَاجِرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرًا يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ ».**[2]

ذكر السيوطي في رفع (شاهِداك) أربعة توجيهات: أحدها: فاعل بفعل مضمر. وهو قول سيبويه. والثاني: مبتدأ مؤخر من إقامة المضاف إليه مقام المضاف. وهو قول السيوطي موافقا ما ذكره الكرماني. والثالث: خبر لمبتدأ محذوف، "أي المثبت أو الحجة شاهداك. والرابع: مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: شاهداك هو المطلوب". [وهو قول الكرماني].

فيرى الكرماني[3] في شرح صحيح البخاري بَاب الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ أنّ (شاهداك) إمّا أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف أي: المثبت أو الحجة، أو مبتدأ لخبر مقدر أي: شاهداك هو المطلوب، إمّا أن يكون فاعلا بفعل مضمر؛ واستدل بقول سيبويه:

---

(١) السُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١١٦.

(٢) الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٦ / ١٦٢. من حديث أُسَامَةَ الْهُذَلِيِّ ﷺ ، رقم الحديث (٢١٨٤١).

(٣) شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م: ١١ / ٧٣، ١٩٧، ١٩٨،٢٠١ و٢٤ /٢٤ .

"معناه ما يثبت لك شاهداك".[1]، وإما أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمعناه ما يثبت لك شهادة شاهديك.[2]

وذكر عياض[3] قول سيبويه: وارتفع " شاهداك " بفعل مضمَر، قال سيبوبه: معنى الكلام ما أثبت شاهداك. [4]

وبالنظر إلى جملة الآراء في المسألة وجدت الرأي الأول وهو رأي سيبويه – رحمه الله تعالى – فقد أعرب (شاهداك) فاعلا وجعله على تقدير فعل مضمر (أثبت)، والجملة الفعلية تستدعي الحدث، فكان التقدير الأقرب إليه حيث بنى سيبويه كتابه على الحدث وأن توجيه الكلمة – هنا – على الفاعلية كان من هذا الباب. والثاني الذي تبناه السيوطي – رحمه الله تعالى – من توجيهات شراح الحديث النبوي، ومن هؤلاء الشراح الكرماني حيث جعل الرفع من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمعناه ما يثبت لك شهادة شاهديك، فلما حذف (شهادة أو إقامة أو طلب) وهي فاعل، وأقام (شاهديك) المضاف إليه المجرور مقامها فصار مرفوعا، ومسلك ذلك التوجيه دأب عليه المعربون الأوائل في تعدد توجيهاتهم النحوية. والثالث: أن يكون قد جعله خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: المثبت أو الحجة شاهداك. والرابع: أن يكون قد جعله مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: شاهداك هو المطلوب.

وأرجح من التوجيهات التوجيه الثالث، وهو أن يكون (شاهداك) خبرا ويكون المبتدأ محذوفا؛ لأن الموقف يُعلم فيه أنه إثبات وحجة وهو ما سيُخبَر عنه (المسند إليه) بعدُ، لكن كيف تكون الحجة والإثبات؟! هذا ما سيخبر بـ (المسند) وهو شاهداك.

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ١ / ١٤١.

[2] شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م: ١١ / ١٩٧.

[3] عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (٥٤٤هـ)، شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م: ١ / ٤٣٥.

[4] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١/ ١٤١. (وذكر سيبويه: شاهِداك، أي ما ثبت لك شاهِداكَ).

المسألة الثانية: رفع (شَاهدٌ فلَان؟) بين الابتداء والخبر والفاعل الذي سد مسد الخبر

تناول العكبري والسيوطي في هذه المسألة رفع (فلان) من حَدِيث أبيّ بن كعب ﷺ، قوْله ﷺ: "شَاهدٌ فلَان؟"[1].

الحديث: «٢١٣٦٥ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي بَصِيرٍ، يُحَدِّثُ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَالَ ﷺ: " شَاهِدٌ فُلَانٌ؟ " فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ ﷺ: "شَاهِدٌ فُلَانٌ؟ " فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ ﷺ: "شَاهِدٌ فُلَانٌ " فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ ﷺ: "إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ أَثْقَلِ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، وَالصَّفُّ الْمُقَدَّمُ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلَائِكَةِ، وَلَوْ تَعْلَمُونَ فَضِيلَتَهُ، لَابْتَدَرْتُمُوهُ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ رَجُلٍ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ». [2]

وجّه العكبري إعراب (شاهد) توجيهين: الأول: على أنه خبر مقدم – ولم يذكر مسوغ التقديم – و(فلَان) مُبتَدأ مؤخر، وفي رأيي أن الذي سوّغ التقديم والتأخير أمن اللبس. والثاني: أنهَ يجوز أَن يكون "شَاهد" مُبتَدأ؛ لِأَن همزَة الِاسْتِفْهَام فِيهِ مُرَاده، فمسوغ الابتداء هنا اعتماده على الاستفهام المقدّر.

وجاء في حاشية الخضري حول تطابق الوصف والفاعل –كما هو الحال في المسألة– أن فيه وجهين: أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، والثاني: أن يكون الوصف خبرًا مقدمًّا وما بعده مبتدأ مؤخرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾ فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون ﴿أَنتَ﴾ مبتدأ مؤخرًا، و﴿أَرَاغِبٌ﴾ خبرًا مقدمًّا.[3]

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٦٤. والسُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٩٤.

[2] أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٥ / ١٨٩. الحديث في المسند برقم (٢١٢٦٥). وقال محققو المسند: حديث صحيح حسن، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

[3] الخضري (١٣٤٥هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م: ١ / ١٧١. أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٧ / ٩٥. وقال محققو المسند: حديث صحيح لغيره. الحديث في المسند برقم (١٦٥٦٠). وأخرجه البخاري في: ٧٥- كتاب المرضى، ١- باب ما جاء في كفارة المرض، حديث رقم = (٥٦٤١).

ففي المسألة وجهان كما تقرر سالفا، ولم يذكر الخضري في حاشيته وجوب إعراب ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ كما ذكر العكبري من أن ظهور همزة الاستفهام يوجب إعراب الوصف (شَاهد) مبتدأ ألبتة.[(١)]

وذكر الزمخشري في كشافه تقدّم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ معللًا بقوله: لأنه كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد. وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه. [(٢)]

وأورد الطيبي في حاشيته على الكشاف: "وقال المالكي وغيره: إن (أَنتَ): مرفوعٌ بـ ﴿أَرَاغِبٌ﴾، وإلا يلزم الفصل بين ﴿أَرَاغِبٌ﴾ ومعموله وهو ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ بأجنبي وهو ﴿أَنتَ﴾ وأجيب أن ﴿عَنْ﴾: متعلقٌ بمقدرٍ بعد ﴿أَنتَ﴾ دل عليه ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

ونقل الطيبي كلام ابن الحاجب في أماليه أنه لا يتوهم أحدٌ أن (أقائمٌ هو) من قبيل (أقائمٌ زيدٌ)، بل (قائمٌ): خبرٌ لـ(هو) مقدمٌ عليه، ولذا يقال في التثنية والجمع: (أقائمان هما؟)، و(أقائمون هم؟)، فعلق بقوله: وعورض بنحو: (أراغبٌ أنتما؟)، و(أراغبٌ أنت؟)؛ لأنه متعينٌ أن يكون ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ".[(٣)]

واختار أبو حيان فِي إِعْرَابِ قوله تعالى:﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ أَنْ يَكُونَ ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مُبتَدَأً؛ لِأَنَّهُ قَدِ اعْتَمَدَ عَلَى أداة الاستفهام، وأَنْتَ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَيَتَرَجَّحُ هَذَا الْإِعْرَابُ عَلَى مَا أَعْرَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ كون أَراغِبٌ خبرا وأَنْتَ مُبتَدَأٌ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ إِذْ رُتْبَةُ الْخَبَرِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ. وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فُصِلَ بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٦٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٩٤.

(٢) الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

(٣) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم،ط١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م : ١٠ / ٣٤.

أَراغِبٌ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ عَنْ آلِهَتِي بِمَا لَيْسَ بِمَعْمُولٍ لِلْعَامِلِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ هُوَ عَامِلًا فِي الْمُبتَدَأ بِخِلَافِ كَوْنِ أَنْتَ فَاعِلًا فإنه مَعْمُول أَراغِبٌ، فلَمْ يفْصَلْ بَيْنَ أَراغِبٌ وَبَيْنَ عَنْ آلِهَتِي بِأَجْنَبِيٍّ إِنَّمَا فُصِلَ بِمَعْمُولٍ لَهُ.[١]

ورجح أبو حيان أن تعرب ﴿أَرَاغِبٌ﴾ و﴿أَنتَ﴾ خبرًا والذي يقوي اختياره أمران، الأول: أنه استند إلى الأصل في الترتيب بين المبتدأ والخبر؛ إِذْ رُتبَةُ الْخَبَرِ أَنْ يتأَخَّرَ عَنِ الْمُبتَدَأ. والثاني: لو أعرب خبرًا يكون قد فصل بين العامل والمعمول بالمبتدأ المؤخر﴿أَنتَ﴾ فإنه أجنبي إذ ليس معمولا لـ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

وجوز السمين الحلبي (٧٥٦هـ) في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ وجهين، أحدُهما: أَنْ يكون ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأً لاعتمادِه على همزةِ الاستفهام، و﴿أَنتَ﴾ فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر. والثاني: أنه خبر مقدمٌ، و﴿أَنتَ﴾ مبتدأ مؤخر ورُجِّح الأولُ بوجهين، أحدهما : أنه ليس فيه تقديمٌ ولا تأخير؛ إذ رتبةُ الفاعلِ التأخيرُ عن رافعِه. الثاني أنه لا يلزم فيه الفصلُ بين العاملِ ومعمولِه بما ليس معمولاً للعامل؛ وذلك لأنَّ ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾متعلقٌ بـ﴿أَرَاغِبٌ﴾، فإذا جُعل ﴿أَنتَ﴾ فاعلًا فقد فُصِل بما هو كالجزءِ من العامل، بخلافِ جَعْلِه خبرا فإنه أجنبي إذ ليس معمولا لـ﴿أَرَاغِبٌ﴾[٢]

ورجح السمين الحلبي أن تعرب ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأً إذ لو أعرب خبرًا يكون قد فصل بين العامل والمعمول بالمبتدأ المؤخر ﴿أَنتَ﴾ فإنه أجنبي إذ ليس معمولا لـ﴿أَرَاغِبٌ﴾.

وجوّز الكرماني في قول النبي: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[٣] أن مخرجي خبر مقدّم وهم مبتدأ مؤخر ولا يجوز العكس؛ لأنّ مخرجيّ نكرة فإن إضافته لفظية إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال ولو

---

[١] أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة١٤٢٠هـ: ٧/٢٧٠.

[٢] السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون: ٦٠٥ / ٧.

[٣] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ١–كتاب الوحي: ١، ٢، ٣ – باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، حديث رقم (٣). ينظر: القسطلاني أبو العباس شهاب الدين (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١ / ٦٦.

روى مخرجي مخفف الياء على أنه مفرد لجاز، وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر؛ لأنّ مخرجيّ صفة معتمدة على الاستفهام مستندة إلى ما بعدها؛ لأنّه وإن كان ضميرا فهو منفصل والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر. [١]

ورأى الطاهر بن عاشور أن الجملة القرآنية ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ جملة اسمية مركبة من مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر على اصطلاح النحاة طردا لقواعد التركيب اللفظي، ولكنهم لما اعتبروا الاسم الواقع ثانيا بعد الوصف فاعلا سادا مسد الخبر فقد أثبتوا لذلك الاسم حكم المسند إليه وصار للوصف المبتدأ حكم المسند، فمن أجل ذلك كان المصير إلى مثل هذا النظم في نظر البلغاء هو مقتضى كون المقام يتطلب جملة اسمية للدلالة على ثبات المسند إليه، ويتطلب الاهتمام بالوصف دون الاسم لغرض يوجب الاهتمام به، فيلتجئ البليغ إلى الإتيان بالوصف أولًا والإتيان بالاسم ثانيًا"[٢]

فقد ذكر ابن عاشور أن الإتيان بالوصف أولًا وبالاسم ثانيًا أمر يلتجئ إليه البليغ لغرض دلالي، ويقول: "ولما كان الوصف له عمل فعله تعين على النحاة اعتبار الوصف مبتدأ لأن للمبتدأ عراقة في الأسماء، واعتباره مع ذلك متطلبا فاعلا، وجعلوا فاعله سادا مسد الخبر، فصار للتركيب شبهان"[٣]، أي: وجهان، ويرى أنه "في قوة خبر مقدم ومبتدأ مؤخر؛ مستدلا بما رجحه الزمخشري في كشافه أنه نظر إلى هذا المقصد: فقال: "قدم الخبر على المبتدأ في قوله: أراغب أنت عن آلهتي لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد، وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله ﷺ عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه".[٤]

---

[١] شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ط٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١ / ٤١.

[٢] محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الناشر: الدار التونسية للنشر — تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ: ١٦ / ١١٩.

[٣] المرجع السابق نفسه.

[٤] الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ: ٣ / ٢٠.

فجاء ترجيحه هذا الوجه من منطلق دلالي بقوله: "فدل النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب".(١)

وبالنظر إلى جملة الآراء يذهب بنا القول إلى ثلاثة آراء، الأول: إعراب الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر فحسب. والثاني: إعراب الوصف خبرا مقدما والاسم بعده مبتدأ مؤخرا فحسب. والثالث: جواز الوجهين.

والرأي الأول الذي يرى إعرابها مبتدأ فحسب هو قول العكبري حين تقيد بظهور همزة الاستفهام، فقوله إن الهمزة لَو ظَهرت لَكَانَ مُبْتَدأ الْبتَّة، و(فلَان) فَاعل سد مسد الْخَبَر فيفتقر إلى ما يؤيده فقد جعل لها وجها واحدا في حين أن للمسألة وجهين؛ بالنظر إلى ترجيح المعربين للوجه الأول.

فيرى ابن هشام في أوضح المسالك أن الوصف إذا لم يطابق ما بعده تعَيَّنَتِ ابتدائيّتهُ نحو: (أقَائِمٌ أخَوكَ) وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَّينَتْ خبريَّتُهُ نحو: (أقَائِمَانِ أخَوَاك)، و(أقَائِمُونَ إخْوَتُكَ)، وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتمَلَهمُا نحو: (أقَائِم أخُوكَ).

وذكر ابن هشام في معرض كلامه عن الوصف الذي يرفع معمولا لمكتفىً به، قال: وَالوَصْف نحو: (أقَائِمٌ هذَانِ) وَخَرَجَ نحو: (نَزَالِ) فإنه لا مُخْبَرٌ عنه ولا وَصْفٌ ونحوُ: (أقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ) فإن المرفوع بالوصفِ غَيْرَ مُكْتَفَى بِهِ فزيدٌ: مبتدأ وَالوَصْفُ خبرٌ.

ولا بُدَّ للوصف المذكور من تَقَدُّم نَفْيٍ أو استفهام نحو: [بحر: الطويل]

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ....(٢)

---

(١) الزمخشري (٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٢٠.

(٢) هذا صدر بيت لم أقف على قائله. وعجزه قوله:

.... **إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ**

وهو من شواهد: خالد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٢. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٧٩. وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٢٣٢. وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٢١. والسيوطي (٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني: ٢ / ٨٩٨. والبدر العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ١ / ٤٨٥. والسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٣٦١.

والشاهد فيه: مجيء (أنتما) فاعلا سادا مسد الخبر بعد المبتدأ الوصف (وافٍ) المسبوق بالنفي، فهو اسم فاعل من فعل "(وفى). وفي البيت شاهد آخر على أن الضمير البارز الواقع فاعلا بعد الوصف، يسد مسد الخبر كالاسم الصريح تماما، خلافا لبعض النحويين الذين لا يجوزون وقوع الضمير سادا مسدا الخبر، ومن هؤلاء الزمخشري، وابن الحاجب، حيث شرط أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا [1]، ونحو: [بحر: البسيط]

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا .... [2]

والشاهد فيه: مجيء اسم الفاعل (قاطن) مبتدأ؛ لاعتماده على الاستفهام بالهمزة، فاستغنى بمرفوعه (قوم) عن الخبر، وهذا جائز بالإجماع. وأشير أنه لا يجوز إعراب (قاطن) خبرا مقدما، و(قوم) مبتدأ مؤخرا؛ لأن لفظة (قوم) تدل على معنى الجمع؛ فهي اسم جمع، و(قاطن)، مفرد، ولا يجوز أن يأتي المفرد خبرا عن الجمع، ولا عما يدل عليه. خلافًا للأخفش والكوفيين ولا حُجَّةَ لهم فيه، نحو: [بحر: الطويل]

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلغِيا .... [3]

---

(1) نظر: خالد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٢. وابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ١٩٠.

(2) لم ينسب إلى قائل معين هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

.... **إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا**

وهو من شواهد: خالد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٢. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٧٩. وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: ٢٣٢. وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٢١. والسيوطي (٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني: ٢ / ٨٩٨. والبدر العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ١ / ٤٨٥.

(3) ينسب هذا البيت إلى رجل من طيئ، ولم يعينه أحد من النحاة. وهذا صدر بيت، وعجزه قوله:

.... **مقالة لِهبيّ إذا الطير مرَّتِ**

ينظر: خالد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٤. ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ١٩٢. وأبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م: ١/ ٢٨١.

والشاهد فيه: استدل الكوفيون والأخفش بهذا الشاهد على مجيء (خبير) مبتدأ، لكونه وصفا عاملا فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك، وعليه فـ(بنو) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، غير أن البصريين عدا الأخفش يرون أن (خبير): خبر مقدم، و(بنو): مبتدأ مؤخر، وهذا الراجح لدى جمهور العلماء، ورد البصريون على من قال: إنه يشترط أن يتطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع، وهنا لا تطابق بين (خبير) و(بنو) فالجواب: أن (خبير) جاءت على زنة المصدر، والمصدر: يخبر به عن الواحد، والمثنى، والجمع بلفظ واحد، وقد وردت صيغة "فعيل" مخبرا بها عن الجماعة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾[التحريم: ٤]، فأخبر بصيغة (ظهير) عن جماعة الملائكة، ومنه قول الشاعر: [من السريع]

هن صديق للذي لم يشب

وفي هذا إبطال لحجة الكوفيين والأخفش. وموطن الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ مجيء (ظهير) خبرا لـ (الملائكة) وجاز الإخبار بـ (ظهير) لأنه على وزن (فعيل) الذي على زنة المصدر، وكما يجوز الإخبار بالمصدر، يجوز الإخبار بما يوازنه ... .[1]

والرأي الثاني: الذي اختاره الزمخشري وهو تقديم الخبر على المبتدأ؛ مما يشير إلى ترجيحه هذا الوجه، وأيده في ذلك الطاهر بن عاشور لما يتضمنه هذا التوجيه الإعرابي من دلالة تخدم المعنى، حيث دل النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب.

والرأي الثالث: الذي يرى جواز الوجهين وفق ما ذكره الطيبي وأبو حيان والسمين الحلبي والكرماني ممن سبق ذكرهم، وقد رجحوا التوجيه الأول الذي يرى أَنْ يكون (راغبٌ) مبتدأً

---

(١) موطن الشاهد: "خبير بنو لهب". ينظر: تفصيل هذه المسألة في خالد الجرجاويّ الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٤. ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ١٩٢. والصبان (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م: ١/ ٢٨١.

لاعتمادِه على همزةِ الاستفهام، و(أنت) فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر. ويرى الباحث أن الترجيح يقتضي التجويز.

والذي أراه إعراب (شاهد) خبرا مقدما، و(فلان) مبتدأ مؤخر لما يتضمنه الإخبار بالوصف من فائدة دلالية تتسق مع هذا التوجيه، ويظل المبتدأ المؤخر مفتقرًا إلى الإخبار بما يحقق المعنى المقصود من سؤال النبي ﷺ وتقديم الخبر في هذا المقام إنما جاء لإبراز أهميته وأنه هو المسؤول عنه.

المسألة الثالثة: رفع (مدٌّ) بعد كان واسمها بين المبتدأ الثاني وخبر المبتدأ المحذوف

تتناول هذه المســـألة ما ذكره ابن مالك والســـيوطي، بَاب صَـــاعِ الْمَدِينَةِ وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ، من حديث السَّـــائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﵁، إنه ﷺ «كان الصَّـــاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدٌّ وَثُلُثٌ». [1]

الحديث: «٦٣١٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزَنِيُّ حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ فَزِيدَ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ». [2]

يرى ابن مالك: الأجود فيه جعل اسم كان ضمير الشأن، ويكون الصاع مبتدأ، و (مد وثلث) خبره، والجملة خبر كان، ويجوز أن يكون (مد) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر كان، والتقدير: كان الصاع قدره مد وثلث. [3]

وجه ابن مالك رواية الرفع توجيهين، الأول: الأجود فيه جعل اسم (كان) ضمير الشأن، ويكون (الصاع) مبتدأ، و(مد) و(ثلث) خبره، والجملة خبر (كان). والثاني: يجوز أن يكون (مد) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر (كان) والتقدير: كان الصاع قدرُه مد وثلث. [4]

جوّز جمهور النحاة رفع الاسمين بعد (كان)، وأنكر الفراء عليهم ذلك، واختلفوا في توجيه هذا الرفع، فالجمهور على أنه يقدر في (كان) ضمير شأن يكون اسمها، والجملة الاسمية المذكورة من المبتدأ والخبر المرفوعين تكون في محلّ نصب، خبر (كان)وهو أحد توجيهي ابن مالك في المسألة.

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ١٩٧ - ٢٠٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٩٦.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٨٤ -كتاب الكفارات، ٥ - بَاب صَاعِ الْمَدِينَةِ وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، حديث رقم (٦٧١١). وينظر: شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٩ / ١٣٢.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ١٩٧ - ٢٠٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٩٦.

[4] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٠٠

ويرى الكسائي أن (كان) ملغاة عنده فلا عمل لها، ووافقه ابن الطراوة[١]. ومنه قول العجير بن عبيدة السلولى: [بحر: الطويل]

إذا مُتُّ كان، الناسُ صنفان: شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[٢]

والتقدير: كان الأمر الناس صنفان، فيكون اسم (كان) محذوفا تقديره: ضمير الشأن، ويكون (الناس) مبتدأ خبره (صنفان) مرفوع، وعلامة رفعه الألف، والجملة الاسمية (الناس صنفان) في محلّ نصب، خبر كان[٣]، وذكر صاحب التصريح أنه لا يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها[٤]. ويلزم ضمير الشأن صدر الكلام، وأن يخبر عنه بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه، ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة. وفي الكلام أخذ ورد وتفصيل ليس هنا موضع البسط فيه. [٥]

والتوجيه الثاني الذي اعتمده ابن مالك في رفع (مد وثلث) أن يكون (مد) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر (كان) والتقدير: كان الصاع قدرُه مد وثلث. [٦]

---

[١] جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – (د.ت) مصر: ١ / ٤١٠.

[٢] البيت للعجير السلولي في: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١/ ٧١. وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ٢٤٦. البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩/ ٧٢، ٧٣. والبدر العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م: ٢ / ٦٣١.

[٣] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات – مصر، (د. ط)، (د.ت): ١ / ١٢٢، ٣٤٠، ٣٤١.

[٤] الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٢٠١.

[٥] أبو البركات، ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١/ ٥٦.

[٦] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٠٠.

وأرجح التوجيه الأول لما في ضمير الشأن من إشعار بالتعظيم ويكون مفسرا بجملة تالية له تكون خبره؛ لذا وجب تقدمه دون مذكور سابق لئلا ينتفى الغرض المعنوي، كما أن الصحة التركيبية تقتضى ذلك؛ إذ لو تأخر ضمير الشأن لالتبس بين أن يكون للشأن أو للتوكيد.

□

المطلب الثالث: المبتدأ و(اسم ليس) و (الفاعل)، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه رفع (لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ) بين الابتداء واسم (ليس)

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من قول عائشة – رضي الله عنها – أنها روت عن النسوة اللاتي جلسن فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، ومن قول المرأة الرابعة: «لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ».[(١)]

الحديث: «٥١٨٩ – حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا قَالَتْ الْأُولَى زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ لَا سَهْلٍ فَيُرْتَقَى وَلَا سَمِينٍ فَيُنْتَقَلُ.. قَالَتْ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ ... إلخ».[(٢)]

في كلام النحويين تدخل (لا) النافية على الجملة الاسمية فيعملها أهل الحجاز إعمال (ليس)، إذ يجعلون المبتدأ بعدها اسمها مرفوعا، أما الخبر فيكون منصوبا، ولكن ذلك بشروط أما بنو تميم فإنهم يهملونها.[(٣)]

وذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السيوطي توجيهن في رفع الاسم في تركيب «لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ» ، الأول: أنه يجوز الرفع، وكأنه أشبه بالمعني، أي: ليس فيه حَرٌّ فهو اسم ليس وخبرها محذوف لدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ، مثل: [مجزوء الْكَامِل]

من صد عَن نيرانها فَأَنا ابْن قيس لَا براح[(٤)]

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤٨١. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤١.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٦٧- كتاب النكاح، ٨٢- بَاب حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ، حديث رقم (٥١٨٩). وينظر: شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٩ / ١٣٢. حديث رقم (٤٨٦١).

(٣) ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية: ٢ / ٨٠.

(٤) البيت من قصيدة طويلة من بحر الكامل لسعد بن مالك خال طرفة بن العبد، وهو من شواهد سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٥٨ والمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب: ٤ / ٣٦٠. وينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١ / ٤٦٧.

أي: إن أعرض بنو حنيفة عن الحرب فأنا ابن قيس لا براحٌ لي عن موقفي فيها.

والشاهد فيه لا براحٌ لي، فـ(براحٌ) اسم (لا) العاملة عمل (ليس) مرفوع، أما خبرها فهو محذوف، تقديره: لي.

وفي الخزانة "على أن (لَا) تعْمل عمل (لَيْسَ) شذوذا أنْشدهُ سِيبَوَيْهٍ أَيْضا على إِجْرَاء (لَا) مجْرى (لَيْسَ) فِي بعض اللُّغَات فبراح اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: لي، قَالَ ابْن خلف وَيجوز رفع براح بِالِابْتِدَاءِ على أَن الْأَحْسَن حِينَئِذٍ تَكْرِير لَا كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنعام:٤٨]، وَقَالَ الْمبرد كَمَا نَقله النّحاس لَا أرى بَأْسا أَن تَقول لَا رجل فِي الدَّار فِي غير ضَرُورَة وَكَذَا لَا زيد فِي الدَّار فِي جَوَاب هَل زيد فِي الدَّار". [(١)]

وذكر العكبري قوله: "ويقوى الرّفْع مَا فِيهِ من التكرير. وإما أن تبطل عمل (لا) فيكون مبتدأ محذوف الخبر. [(٢)] وفي كتاب آخر له أنهَ من الْعَرَب من يُعْمل (لَا) عمل (مَا) لاشْتِرَاكهمَا فِي الْمَعْنى وَمِنْه قَول الشَّاعِر وساق بيت سعد بن مالك السابق. [(٣)]

وقول العكبري في المسألة: "ويقوي الرفع ما فيه من التكرير". [(٤)] وقد تجْعَل لَا بِمَنْزِلَة لَيْسَ لاجتماعها فِي الْمَعْنى وَلَا تعْمل إِلَّا فِي النكرَة فَتَقول لَا رجل أفضل مِنْك، وَلَا تفصل بَينهَا وَبَين مَا تعْمل فِيهِ لِأَنَّهَا تجْرِي رَافِعَة مجْراهَا ناصبة فعلى هَذَا تستفهم عَنهَا [(٥)]

---

(١) البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٢) ما بين معكوفين - أيضا - ليس موجودا في نسخة الدكتور عبد الحميد هنداوي. بل توجد في نسخة الدكتور عبد الإله نبهان.

(٣) أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٤) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤٨١. والسيوطي، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤١.

(٥) سيبويه، الكتاب: ١ / ٥٨. وينظر: المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت: ٤ / ٣٨٢.

ويرى الشيخ خالد في شرح التصريح أن الغالب في (لا) أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك

وذكر بيت سعد بن مالك خال طرفة بن العبد بتمامه، فـ(براح) اسم (لا) وخبرها محذوف، أي: لا براح لي، والصحيح جواز ذكره، أي: الخبر، كقوله: [من الطويل]

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا(١)

وربما ظن كثير أن (لا) العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك. (٢)

والتوجيه الثاني: الرفع على الابتداء بإبطال عمل (لا)، فلا يفاد منها إلا النفي دون عمل لها.

---

(١) البيت بلا نسبة في ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٢٨٦. وله: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص٢٩٤. ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٢٩٢. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤٧، وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:٢٥٦، ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ٣١٣.

(٢) ينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٦٨.

المسألة الثانية: توجيه رفع (الصلاةُ أمامَك) بين المبتدأ والفاعل

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، وابن مالك، والسيوطي في باب إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، من حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﵁ من قوله ﷺ: «الصلاةُ أمامَك». وفي الحديث خشي أسامة بن زيد ﵁ أن يكون رسول الله ﷺ نسي الصلاة فأراد تذكيره ﷺ بها، فقال النبي ﷺ: (الصلاةُ أمامك). [1]

الحديث: **«٢١٧٤٢ – حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي كَيْفَ صَنَعْتُمْ عَشِيَّةَ رَدِفْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: " جِئْنَا الشِّعْبَ الَّذِي يُنِيخُ فِيهِ النَّاسُ لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاخَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَاقَتَهُ، ثُمَّ بَالَ مَا، قَالَ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ، ثُمَّ دَعَا بِالْوَضُوءِ فَتَوَضَّأَ وُضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ جِدًّا "، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الصَّلَاةَ قَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ قَالَ: " فَرَكِبَ حَتَّى قَدِمَ الْمُزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ ". قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصْبَحْتُمْ؟ قَالَ: " رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ "، وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَّاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رِجْلَيَّ».** [2]

يرى العكبري أن الوجه هو نصب (الصلاةَ) على تقدير: على تقدير أريد الصلاةَ، أو تصلى الصلاةَ، ومن ثم فلن أتناول توجيه النصب؛ لأن المسألة — مناط الدراسة – في تعدد توجيه الرفع.

وجّه ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح الرفع توجيهين ونقله السيوطي، الأول: الرفع على الفاعلية على تقدير الفعل (حضرت الصَّلَاةُ) أو (حانت الصَّلَاةُ). والثاني: الرفع على

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٧٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٠٣. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضِيح وَالتَّصحِيح لمشكلات الجامع الصَّحِيح، ص: ٢١٥، ٢١٦. وابن حجر أبو الفضل العسقلاني (٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣ / ٥٢١.

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٦ / ٦٨. حديث رقم (٢١٧٤٢)، وأخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٤- كتاب الوضوء ٦ – باب إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: الإِسْبَاغُ الإِنْقَاءُ. حديث رقم (١٦). ينظر: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م: ١ / ٢٢٧. وإسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير إبراهيم بن عقبة –وهو ابن أبي عياش الأسدي مولاهم– فمن رجال مسلم.

الابتداء و(أمامَك) خبره. وعزا السيوطي في عقود الزبرجد التوجيهين إلى القاضي عياض وإلى ابن مالك أيضا. [1]

وذكر الكرماني في الكواكب الدراري من قول الخطابي أن (الصلاة أمامك) يريد أن موضع هذه الصلاة المزدلفة وهي أمامك. [2]

ومن مجموع ما سبق يبدو لي أن التوجيه الأول: جاء بناء على تصور الفعل أو الحدث لذا وجهت هذا التوجيه على أنها جملة فعلية. والتوجيه الثاني: بني على أن أنها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

□

---

[1] ينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٠٣.

[2] ينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٢ / ١٧٨.

المطلب الرابع: المبتدأ وبعض أنماط من التوابع، وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى: توجيه رفع (أبو قتادة) بين المبتدأ والعطف بعد (إلا)

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي أن "حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب مفردًا كان أو مكملًا معناه بما بعده" [(١)] فجاء قول عبد الله بن أبي قتادة – رضي الله عنهما: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم». برفع «أبو قتادة». وفي بعض النسخ قَوْله: «أبا قتادة» بالنصب. كَذَا لِلْكُشْمِيهَنِيّ.[(٢)]، وَلغَيْرِهِ «إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ» بِالرَّفْعِ، وَوَقَعَ بِالنَّصْبِ عِنْد مُسْلِم وَغَيْرِه مِنْ هَذَا الْوَجْه.[(٣)]

الحديث: «١١٩٦– عن عبدِ اللهِ بنِ أبي قَتادةَ، أنَّ أَباه أَخبرَه: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرَج حاجًّا، فخرَجوا معه، فصرَفَ طائفةً منهم فيهم أبو قَتادةَ، فقال: خُذوا ساحلَ البحرِ حتَّى نَلتَقيَ. فأَخذوا ساحلَ البحرِ، فلمَّا انصرَفوا، أَحرَموا كلُّهم، إلَّا أبو قَتادةَ لم يُحْرِمْ، فبينْما هُم يَسيرون إذْ رأَوْا حُمُرَ وَحْشٍ، فحمَلَ أبو قَتادةَ على الحُمُرِ، فعقَرَ منها أتانًا، فنزَلوا فأكَلوا مِن لحْمِها، وقالوا: أنأْكُلُ لحمَ صَيْدٍ ونحن مُحْرِمون؟ فحمَلْنا ما بَقيَ مِن لحمِ الأتانِ. فلمَّا أتَوْا رسولَ اللهِ ﷺ قالوا: يا رسولَ اللهِ، إنَّا كنَّا أَحْرَمْنا، وقد كان أبو قَتادةَ لم يُحْرِمْ، فرأَيْنا حُمُرَ وَحْشٍ، فحمَلَ عليها أبو قَتادةَ، فعقَرَ منها أتانًا، فنزَلْنا، فأكَلْنا مِن لحمِها، ثُمَّ قُلْنا: أنأْكُلُ لحمَ صَيْدٍ ونحن مُحْرِمون؟ فحمَلْنا ما بَقيَ مِن لحمِها، قال ﷺ: أمِنكم أحَدٌ أمَرَه أنْ يَحمِلَ عليها، أو أشار إليها؟، قالوا: لا، قال: فكُلوا ما بَقيَ مِن لحمِها».[(٤)].

[(١)]ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضِيح وَالتَّصحِيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: . ٩٤. وينظر: السُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٢٢.

[(٢)] ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز: ٤ / ٢٩.

[(٣)] ينظر: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م، الطبعة الثانية:١٤٠١هـ – ١٩٨١م: ٩ / ٣٦.

[(٤)]أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٨– كتاب جزاء الصيد، ٥– باب: لاَ يُشِيرُ المحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الحَلاَلُ، حديث رقم (١٨٢٤). وأخرجه مسلم (٢٦١هـ) في: ١٥–كتاب الحج، ٨– باب تحريم الصيد للمحرم، حديث رقم (١١٩٦). واللفظ لمسلم. ينظر: القَاضِي عِيَاض(٥٤٤هـ) المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م: ٤ / ٢٠١.

وقول أبي هريرة ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون». وفى صحيح البخاري: «إلا المجاهرين». وقال ابن حجر فى فتح الباري: "وفى رواية النسفي: «إلا المجاهرون» بالرفع".[١]

عنون ابن مالك المسألة في كتابه بأن "حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب مفردًا كان أو مكملًا معنا. بما بعده"[٢]. أي: أنه يجب نصب المستثنى بعد (إلا) إذا كان الكلام تاما مثبتا سواء كان مفردا ليس وراءه ما يكون مكمّلا بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٦٧﴾ [الزخرف: ٦٧]، أو وراءه ما يكمّل معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ۝٦٠﴾ [الحجر: ٥٩-٦٠]، ويرى ابن مالك أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب[٣]. وأنهم قد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه. وذكر من الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم». فـ(إلا) بمعنى (لكن) و(أبو قتادة) مبتدأ. و(لم يحرم) خبره.[٤]ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو، قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتُكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ

---

[١] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٧٨-كتاب الأدب، ٦٠- بَاب سَتْرِ **الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ**. **حديث رقم = ٦٠٦٩**. **الحديث**: « **٦٠٦٩ – حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ وَإِنَّ مِنْ الْمُجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَيَقُولَ يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ**». **ينظر**: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ٢١ / ٢٠٤.

[٢] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٤.

[٣] لعلّ المقصود بالمتأخرين من البصريين: العكبري وابن مالك ومن جاء بعدهم.

[٤] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٤.

﴿ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ ٨١﴾ [هود: ٨١]، برفع ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾ مبتدأ، والجملة بعده خبره، ولا يصح أن تجعل ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾ بدلًا من ﴿أَحَدٌ﴾ لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب[١]، فإنها أخَرجتها من أهله الذين أمر أن يسري بهم. وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل ﴿يَلۡتَفِتۡ﴾ لأنه بعض ما دل عليه الضمير﴿مِنكُمۡ﴾ المجرور بـ ﴿من﴾، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يُسرَ بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت.

وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ﴾. وهذا والحمد لله بين، والاعتراف بصحته متعين. وذكر ابن مالك من المبتدأ الثابت الخبر بعد (إلا) ما في (جامع المسانيد)[٢]من قول النبي ﷺ: «**ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا**».[٣] وبناء على توجيه ابن مالك في هذا الحديث (إلا) بـ (لكن)؛ فإن (المتزوجون) مبتدأ خبره (أولئك المطهرون)، وساق ابن مالك كلام ابن خروف أن من هذا القبيل قوله تعالى:﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ٢٤﴾ [الغاشية: ٢٣- ٢٤]. أي: رفع (من) على الابتداء وخبره (تولى)، ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع "لأفعلن كذا إلا حِلُّه أن أفعل كذا".[٤] برفع (حِلُّه) على الابتداء بعد

---

[١] وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جماز عن أبي جعفر برفع ﴿ٱمۡرَأَتُكَ﴾. ينظر: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين – دمشق ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م: ٤ / ١١٧.

[٢] جامع المسانيد بألخص الأسانيد، كتاب جليل في الحديث الشريف لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

[٣] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م: ٣٥ / ٣٥٥. حديث رقم = ٢١٤٥٠. وفي إسناده ضعف لجهالة الرجل الراوي عن أبي ذر، وللاضطراب الذي وقع في أسانيده.. وقال الحافظ ابن حجر في "الإصابة": والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطرابٍ. (ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : دار الجيل — بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ: ٤ / ٥٣٦.

[٤] سيبويه، الكتاب: ٢ / ٣٤٢. وعبارة الكتاب: "ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا. فأنْ أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا، وهو مبني على حِلّ، وحِلّ مبتدأ، كأنه قال: ولكنْ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ... ".

(إلا) المساوية لـ (لكن)، وكعادة ابن مالك في الاستقصاء يذكر أن من الابتداء بعد (إلا) المحذوف الخبر قول النبي ﷺ: «**ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله**». [١]،"أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس". [٢] حيث جعل ابن مالك اسم الجلالة (الله) مبتدأ وخبره مقدر يفهم من الكلام السابق.

ومن الابتداء بعد (إلا) المحذوف الخبر قول النبي ﷺ: «**كل أمتي معافى إلا المجاهرون**».[٣]، "أي: المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون"[٤]، وذكر أنه بمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلࣲ مِّنۡهُمۡۚ﴾[البقرة: ٢٤٩] عند من قرأ ﴿قَلِيلࣱ﴾ بالرفع[٥]أي: إلا قليل منهم لم يشربوا.

---

[١] **الحديث**: «**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ**». **ينظر**: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ٢٥ / ١٠١. حديث رقم = ٦٩٣٠.

[٢] محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٥ — ٩٦.

[٣] أخرجه البخاري في: ٧٨-كتاب الأدب، ٦٠- بَاب سَتْرِ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ. حديث رقم = ٦٠٦٩. **الحديث**: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ وَإِنَّ مِنْ الْمُجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَيَقُولَ يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ**». ينظر: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ٢١ / ٢٠٤.

[٤] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٦.

[٥] إذ عزاها الفراء إلى قراءة ابن مسعود وأبيّ والأعمش، ولم يبد رأيه فيها. ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت، مصر: ١ / ١٦٦.

لا ويستطرد ابن مالك ويرى أن مثله قول الشاعر[1]: [من الخفيف]

لدمٍ ضائعٍ تغيب عنه   أقربوه إلا الصبا والدبور

أي: لكن الصبا والدبورُ لم يتغيبا عنه. ومثله قول الآخر[2]: [من المتقارب]

عرفت الديار كرقم الوحيْ   يزبرها الكاتب الحميريْ

على "أطرقا" باليات الخيا   مِ إلا الثمامُ وإلا العِصِيُّ

أي: إلا الثمامُ العِصِيُّ لم تَبلَ. [3]

ثم ساق ابن مالك رأي الكوفيين في رفع المستثنى بعد (إلا) حيث يرون أنه يفتقر إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوفًا على ما قبلها. [4] وهي مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها ابن الأنباري في إنصافه بأن الكوفيين ذهبوا "إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو"[5]. واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ

---

[1] ورواية البيت هكذا: "   **من دمٍ ضائعٍ تغيب عنه   أقربوه إلا الصدى والجيوب**

من ديوان أبي زبيد الطائي. ينظر: ديوانه، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، ط. المعارف – بغداد ١٩٦٧م، ص: ٣٤. وينظر: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ٢١٥. والبيت بلا نسبة في المعجم المفصل في شواهد العربية المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ١/ ٣٠٠، ٣١٨.

[2] هو أبو ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٥م : ١/ ٦٤و٦٥. ولسان العرب مادة: (ز ب ر)، مادة (د و ا)؛ وجمهرة اللغة؛ وتهذيب اللغة ١٤؛ والزبيدي (١٢٠٥هـ)،تاج العروس، مادة (ذب)، (دوي)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة.

[3] في ديوان الهذليين: ١/ ٦٦. قال ابن الأعرابي: أراد: إلا الثمامُ وإلا العصى فإنهما لم يبليا.

[4] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٦.

[5] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١/ ٢١٦. المسألة ٣٥.

ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ [النساء: ١٤٨]، أي: ومن ظُلِمَ لا يحب أيضًا الجهر بالسوء منه[١]، إلى غير ذلك من المواضع. ثم قال الشاعر: [من الوافر]

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان [٢]

الشاهد فيه: (إلَّا الفَرْقَدَان)، أي: والفرقدان، والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جدا. [٣]وفي المغني لابن هشام أن تكون (إلا) عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النمل: ١٠-١١]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظَلَم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.[٤]

---

[١] الأشهر في تفسير هذه الآية أن (إلا) فيها استثنائية، واستمع إلى جار الله يقول: (إلا من ظلم) أي إلا جهر من ظلم، استثنى من الجهر الذي لا يحبه الله جهر المظلوم، وهو أن يدعو على الظالم ويذكره بما فيه من السوء، وقيل: هو أن يبدأ بالشتيمة فيرد على الشاتم.

[٢] هذا البيت من شواهد سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٨١. وقد نسبه إلى عمرو بن معد يكرب، وقال الأعلم: "ويروى لسوار بن المضرب"، وأنشده الجاحظ في البيان: ١ / ٢٨٨ منسوبا إلى عمرو، والبيت من شواهد الأشموني رقم (٤٥٣)، ومغني اللبيب رقم (١٠٨)، ورضي الدين في شرح الكافية في باب الاستثناء، وشرحه البغدادي في الخزانة: ٢ / ٥٢. ط بولاق، وقال: إن هذا البيت يروى في شعرين لشاعرين، أحدهما: عمرو بن معد يكرب، والثاني: حضرمي بن عامر أحد بني أسد، واستشهد به أيضًا موفق الدين بني يعيش في شرح المفصل: ٢ / ٧٢. والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله: "إلا الفرقدان" فإن الكوفيين زعموا أن "إلا" في هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو، وكأنه قال: كل أخ مفارقة أخوه، والفرقدان أيضًا، وقد حمل الشريف المرتضي في أماليه "٢/ ٨٨" على هذا المعنى قوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ الَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ} قال: إلا بمعنى الواو، والتأويل: خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزيادة، واستشهد على ذلك ببيت الشاهد.

[٣] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ١/ ٢١٧، ٢١٨. المسألة (٣٥).

[٤] ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:١٠١.

ستكون مناقشتي حول رأي ابن مالك؛ لأن السيوطي يعد – هنا – ناقلًا لما ذكره ابن مالك دون إضافة تذكر منه على كلام الرجل؛ لذا سأناقش القضية وفق ما ذكره ابن مالك، فبعد النقاش الذي ساقه في كتابه من أن (إلّا) جاءت في المواطن الواردة سالفا بمعنى (لكن)، وما أورده سيبويه رحمه الله في باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)، أي: أن (إلّا) بمعنى (لكنْ)، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾﴾ [يونس: ٩٨]. معناه: ولكن قوم يونس لما آمنوا. وقوله تعالى﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج: ٤٠]، أي: ولكنهم يقولون: ربُّنا الله. وعقب بقوله: وهذا الضرب في القرآن كثير، ويستطرد مستشهدا، يقول: ومن ذلك من الكلام: «**لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام** .[1]ومن الشعر قول شهاب المازني: [من الكامل]

من كانَ أشركَ في تفرُّقِ فالجٍ فلَبُونه جرِبَت معاً وأغدّتِ
إلاّ كناشرة الذي ضيّعتُم كالغُصن في غُلوائه المُتَنَبِّتِ

الشاهد: (إلاّ كناشرة)، كأنه قال: ولكن هذا كناشرة.[2]

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة: [من الطويل]

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

الشاهد: (غيرَ أنْ سيوفَهم)، أي: ولكن سيوفهم بهن فلول.[3]

ومن حيث الأوجه التي قد ترد عليها (إلا) فذكر ابن هشام أنها، أي: (إلا) – بالكسر والتشديد– على أربعة أوجه، أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا

[1] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ٣٢٥ – ٣٢٨.
[2] المرجع السابق نفسه.
[3] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ٣٢٥ – ٣٢٨.وينظر: علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م – ١٤١٣هـ، ص: ١٧٦

﴿قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] عند من قرأ ﴿قَلِيلًا﴾ بالرفع. والثاني: أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه. والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة. والرابع: أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني.[١] وزاد في الأزهية: أن تكون تحقيقا وإيجابا بعد الجحد، وبمعنى (إمّا) فهي عند الهروي ستة أوجه.[٢]

ومما ذكره المبرد أن (لَكِن) للاستدراك.[٣] وتناول المرادي وذكر له تعريفا لمعنى الاستدراك لـــ (لكن) وهو "أن تنسب حكما لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلبا وإن إيجابيا. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر. وقال بعضهم: (لكن) للاستدراك، والتوكيد".[٤] بقطع النظر عن مجيئها مخففة أو ثقيلة.

فبناء على ما تقدم أخلصُ إلى أن هناك صلة بين (إلا) و(لكن) من حيث المعنى، فإذا كانت (إلا) أداة استثناء تُخرج ما بعدها (المستثنى) من حكم ما قبلها؛ فإن (لكن) تنسب حكما لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. فتأويلها بـ (لكنْ) يقتضيه المعنى في التراكيب السالفة الذكر مناط الدراسة لما بينهما من معنى مشترك ويظهر هذا من خلال دلالتهما في تركيب الاستثناء المنقطع.

وأما ما نُسب للكوفيين حين جعلوا (إلا) في الاستثناء المنقطع – والحال كذلك في المسألة – عاطفة بمنزلة الواو فهو من المواضع التي تأتي عليها (إلا) إذ تأتي في ستة مواضع منها أن تكون بمعنى (واو) النسق.[٥]

---

[١] ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:١٠١.

[٢] علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م — ١٤١٣هـ، ص: ١٧٣- ١٧٦.

[٣] محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، د . ت، الناشر: عالم الكتب. بيروت: ٤ / ١٠٧.

[٤] أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦١٥.

[٥] علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص: ١٧٣.

المسألة الثانية: توجيه رفع (أو ملكٌ) بين الابتداء والعطف على موضع اسم (إن)

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، والسيوطي في عقود الزبرجد من حديث رافع بن خديج ﷺ من قوله ﷺ: «إن جبريل – أو ملكٌ – جاء إلى النبي ﷺ».[1]

الحديث: « (١٥٨٣٠)، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج، قال: « إن جبريل – أو ملكًا – جاء إلى النبي ﷺ فقال: ما تعدون من شهد بدرا فيكم؟ قالوا : خيارنا، قال: كذلك هم عندنا خيارنا من الملائكة».[2] برفع (ملك).

ذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي[3] أن الرفع له وجهان: أحدهما: أن يكون مبتدأ و(جاء) خبره، وخبر (إن) محذوف دل عليه الفعل (جاء) تقديره: إن جبريل جاء، أو ملك جاء. والوجه الثاني: أن يخرج على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون العطف رفعا على موضع اسم إن.

ومن أقوال النحويين في المسألة ذكر الشيخ خالد في تصريحه أنه "يعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين، استكمال الخبر، وكون العامل (إن) أو(أن) أو (لكن) مما لا يغير معنى الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣﴾ [التوبة: ٣]، فعطف ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ على محل اسم الجلالة بعد استكمال الخبر وهو ﴿بَرِيٓءٞ﴾ و"قوله: [من الطويل]

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ١٧٠، ١٧١. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٥٢، ٣٥٣.

[2] إسناده صحيح على شرط الشيخين، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند : ٢٥ / ١٣٧. وأخرجه البخاري في: ٦٤- كتاب المغازي، ١١- باب شهود الملائكة بدرا، حديث رقم = (٣٩٩٢). وينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١،: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ط٢،: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٥ / ١٧٩. حديث رقم = ٣٧٣٩

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ١٧٠، ١٧١. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٥٢، ٣٥٣.

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب [١]

فعطف الأب على محل الأم؛ بعد استكمال الخبر وهو (لنا). [٢]

وقوله: [من الطويل]

وما قصرت بي في التسامي خئولة ولكن عَمِّي الطيب الأصل والخال[٣]

فعطف (الخال) على محل (عَمِّي) بعد استكمال الخبر وهو: الطيب، وهذا معنى قول ابن مالك في الألفية:

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا[٤]

أي إذا أتي بعد اسم (إن) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: أحدهما: النصب عطفا على اسم (إن) نحو: إن زيدا قائم وعمرا. والثاني: الرفع نحو: إن زيدا قائم وعمرو واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم (إن) فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك وهو الصحيح، فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إن) أي قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول: إن زيدا وعمرا قائمان، وإنك وزيدا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع. [٥]

وقد أطال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في التعليق على العطف قبل أن تستكمل (إن) خبرها فذكر أنه" مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن

---

(١) ٢٤٤- البيت بلا نسبة في وبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المعروف بشرح ابن الناظم: ص١٢٦. ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك: ١/ ٣٤٣، وله: في تخليص الشواهد: ص٣٧٠.

(٢) خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١.

(٣) البيت بلا نسبة في ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك: ١/ ٣٥٥، وله في تخليص الشواهد: ص٣٧٠. والعيني (٨٥٥هـ): ٢ / ٧٧٩، والسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع: ٣ / ٢٤٠.

(٤) ابن مالك (٦٧٢هـ)، متن الألفية ، ضبط وتعليق د. عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م ، دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت، ص: ١٣ .

(٥) ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار التراث – القاهرة: ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

العرب – في جملة صالحة من الشعر، وفي بعض النثر – وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي: [من الطويل]

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيار بها لغريب[١]

أي: فإني، وقيار كذلك، بها لغريب.[٢]، وأصل الكلام: فإني لغريب وقيار كذلك، أو غريب، أو مثلي، أو ما أشبه هذا، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله (لغريب) خبرًا لقوله (وقيار) لوجود لام الابتداء في هذا الخبر، ولام الابتداء تدخل في خبر (إن)، ولا تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذًا، كما لا يجوز أن يكون قوله (وقيار) معطوفًا على اسم (إن)، وذلك من ثلاثة أوجه: الأول: أن اسم (إن) منصوب، وهذا مرفوع، ومن شرط صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب، والوجه الثاني: أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم (إن) المنصوب لكون اسم (إن) مبتدأ في الأصل والمبتدأ مرفوع، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال (إن) معموليها الاسم والخبر كما في قول الشاعر: [من الطويل]

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه   فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ[٣]

فقد جاء بالاسم المرفوع –وهو قوله (والأبُ)– بعد أن أوفى جملة (إن) حقها، والوجه الثالث: أنا لو جرينا على القول المرجوح الذي يجوز مجيء الاسم المرفوع معطوفًا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوفِ (إن) معموليها؛ لم يجز لنا في هذا البيت أن نعطف قوله: وقيار على اسم (إن)؛ لأنه لو عطف على اسم (إن) لوجب أن يقال: فإني وقيار بها لغريبان، لأنه حينئذ يكون خبرًا عن اثنين.[٤]

ومنه ما أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائل معين: [من الطويل]

---

[١] البيت لضابي البرجمي، وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه قد حبسه، وقيار اسم فرسه، والبيت في سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٨

[٢] ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية: ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

[٣] سبق تخريجه.

[٤] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ١/ ٧١. المسألة (١٣).

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان[1]

فحذف خبر (إن) لدلالة خبر المبتدأ عليه، والتقدير: فإني دنف، أي: مريض وأنتما دنفان، والتوجيه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس.[2]

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين، الأولى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة: ٦٩]، والثانية قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب:٥٦]. برفع ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾.

وذكر أنه "قد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم (إن) باعتباره مبتدأ قبل دخول (إن)، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر (إن) هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة (إن) واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم (إن) وخبرها، وهو حسن، لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه، لأن خبر (إن) متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر وخبر (إن) جزء من الجملة المعطوف عليها.[3]

ومن خلال أقوال النحاة في المسألة يتبين أن تعدد توجيه الرفع – سواء على الابتداء وخبره مقدر أو عطفا على موضع (إن) واسمها – خلاف بين نحويي البصرة والكوفة، وأن هذا التعدد المبني على الخلاف بين المذهبين رغم حجة كل من الفريقين له دلالات متفاوتة تثري المعنى النحوي في المسألة؛ ومن ثم فرفْعُ (ملك) على أنها مبتدأ أو معطوف على (إن) واسمها سيان.

□

---

[1] البيت بلا نسبة في: ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك: ١/ ٣٦٢، وله في تخليص الشواهد: ص٣٧٤، وشرح ابن الناظم: ص١٢٧، والأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٣١٤. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: ٢/ ٥٠، والسيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٦. وابن هشام (٧٦١هـ)، مغني اللبيب: ٢ / ٤٧٥. والبدر العيني (٨٥٥هـ) المقاصد النحوية: ٢ / ٢٧٤.

[2] خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١.

[3] ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية: ١ / ٣٧٥، ٣٧٦.

المسألة الثالثة: توجيه رفع (الشوكة) بين الابتداء والعطف على الضمير

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من حديث السائب بن خلاد رضي الله عنه من قوله ﷺ: «ما من شيء يصيب المؤمن حتى الشوكة تصيبه إلا كتب له بها حسنة أو حط عنه بها خطيئة». برفع (الشوكةُ). [1]

الحديث: «(١٦٥٦٠)، حدثنا يحيى بن غيلان، قال: حدثنا رشدين، قال: حدثني يزيد بن عبد الله يعني ابن الهاد، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن السائب بن خلاد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « ما من شيء يصيب المؤمن حتى الشوكة تصيبه إلا كتب له بها حسنة أو حط عنه بها خطيئة ».[2]

ذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أنه يجوز (حتى الشوكة) بالجر بمعنى (إلى)، أي: لو انتهى ذلك إلى الشوكة. وبالنصب على تقدير: يجد الشوكة، أو مع الشوكة. وبالرفع على جواز فيه، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الضمير في يصيب، والثاني: هو مبتدأ أي: حتى الشوكةُ تشوكه. [3]

(حتَّى) حرف، له أربعة أقسام: يكون حرف جرّ بمعنى: (إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ۝٣٥﴾ [يوسف: ٣٥]، أي: إلى طلوع الفجر، وإلى حينٍ[4]، ويكون حرفا من حروف العطف بمعنى الواو، نحو قولهم: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ، ومنه قول الشاعر[5]: [بحر الكامل]

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢٣٩. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٦٨ ، ٣٦٩.

[2] أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٧ / ٩٥. وقال محققو المسند: حديث صحيح لغيره. الحديث في المسند برقم (١٦٥٦٠). وأخرجه البخاري في: ٧٥- كتاب المرضى، ١- باب ما جاء في كفارة المرض، حديث رقم = (٥٦٤١). ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (د.ت): ١٠ / ١٠٥.

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢٣٩. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٦٨ ، ٣٦٩.

[4] ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ٥٤٢.

[5] هو مروان بن سعيد النحوي ينتهي نسبه إلى المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو ، وقد جاء تعليق سيبويه عن البيت أنه يحسن الجر في (نعله)، وهو ما ثبت في نسخة عبد السلام هارون ، وجوّز

ألقى الصحيفةَ؛ كي يخففَ رحلَه   والزادَ ، حتّى نعلَه ألقاها

والشاهد فيه: استعمال (حتى) في معنى واو العطف.

وما بعد (حتى) لا يكون إلا واحدا من جمع[1]، ويمكن للباحث أن يضرب لذلك مثالا كقولهم– وهو ما اشتُهر لدى عامة المثقفين فضلا عن متخصصيهم – :"أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها؛ لأنّ الرأس جزء من السمكة". ويكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، وليس معنى ذلك أنه يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل معناه أن يكون صالحا لذلك[2]،كقول جرير يهجو الأخطل[3]:[بحر الطويل]

فما زالتِ القتلى تمُجُّ دماءها   بدجلةَ، حتى ماءُ دجلةَ أَشكَلُ

حيث وردت حتى في البيت ابتدائية.

وقد تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية. [4]

إذن هناك عدة أوجه لـ(حتى) في الاستعمال، منها: جواز الجرّ والعطف، واشترطوا لذلك أن توضع (إلى) مكان (حتى) العاطفة شريطة أن يستقيم المعنى، ومن ذلك ما ورد في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لتختصمنَّ كل شيء يوم القيامة حتى الشاتان فيما انتطحتا**»[5] بالجر على تقدير (إلى)، وبالرفع عطفا على (كل) . [6]

الرفع. انظر: سيبويه، الكتاب: ١ / ٩٧ ، لكنّ ابن أم قاسم المرادي أثبت رواية (نعلَه) بالنصب؛ عطفا على الصحيفة؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعلَه، ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ٥٤٧ .

[1] ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ٥٤٧.

[2] المصدر السابق، ص: ٥٤٢.

[3] ديوان جرير بشرح ابن حبيب: ١ / ١٤٣، رقم البيت (١٨)، تحقيق الدكتور محمد أمين طه ، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣) ، الطبعة الثالثة – دار المعارف.

[4] ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص : ٥٥٢ ، ٥٥٣.

[5] أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٥ / ٣٣ – ١٧ / ٣٣٨. رقم الحديث = (٩٠٧٢) و(١١٢٣٨)

[6] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٣٥٢.

وجواز الجر والابتداء كما في قوله ﷺ في حديث المواقيت: « ... **ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهلُ مكةَ من مكة**».[1] ، قال ابن حجر في الفتح: "قوله: «**حتى أهلُ مكة**» يجوز فيه الرفع والكسر[2]الجرّ على أنّ (حتى) حرف جر بمعنى (إلى) ، والرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: حتى أهلُ مكة يهلون من مكة. [3]

وجواز الابتداء أو العطف، كما في قول عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:«**لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاةُ**». بالرفع على الابتداء؛ لأن (حتى) ههنا غاية لما قبلها بزيادة كما في قولهم: **مات الناس حتى الأنبياءُ**، والمعنى: حتى الصلاةُ شكوك فيها، وفي حال الجر تكون (حتى) عاطفة ليس غيرُ، ولا تصلح جارة؛ لانتفاء صلاحية (إلى) موضعها. [4]

وجواز الاستعمالات الثلاثة: العاطفة، والجارة، والابتدائية، كما في بيت مروان بن سعيد النحوي السالف فقد روي هذا البيت بثلاث لغات في (نعله): الرفع، النصب، والجرّ .

فالرفع: على أن (حتى) ابتدائية، و(نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر، وضمير (ألقاها) للنعل، بخلاف الجرّ والعطف فالضمير إمّا للنعل أو للصحيفة. [5]

وذكر ابن حجر أن "قوله ﷺ: «**حتى الشوكة**» جوزوا فيه الحركات الثلاث فالجر بمعنى الغاية أي حتى ينتهي إلى الشوكة أو عطفا على لفظ مصيبة والنصب بتقدير عامل أي حتى وجد أنه الشوكة والرفع عطفا على الضمير في تصيب وقال القرطبي قيده المحققون بالرفع

---

(1) أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٥- كتاب الحج، ٧ – باب مُهَلِّ أهل مكة بالحج والعمرة. ومسلم في: ١٦- كتاب الحج، ٢- باب مواقيت الحج والعمرة.

(2) ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣ / ٣٨٦.

(3) حسين الحكمي، الأداة (حتى) في الصحيحين – دراسة نحوية تطبيقية، جامعة الملك خالد – أبها ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ص: ٤٠٥ ، جزء (١٩)، عدد (٤٣) – ذو الحجة ١٤٢٨هـ.

(4) حسين الحكمي، الأداة (حتى) في الصحيحين – دراسة نحوية تطبيقية، جامعة الملك خالد – أبها ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ص: ٤٠٧.

(5) ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ٥٤٧.

والنصب فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل كذا قال، ووجهه غيره بأنه يسوغ على تقدير أن من زائدة".[1]

ومن أقوال النحويين ما يأتي بعد (حتى) العاطفة يكون الانتهاء به، وما بعد الجارة قد يكون الانتهاء به وقد يكون الانتهاء (دونه) عنده، ويلزم العاطفة أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، وأمّا الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل. [2]

ومنه توجيه العكبري في رفع (لفظ (الشوكة) من حديث السائب بن خلاد – مناط البحث – من أن له توجيهين بالرفع على جواز فيه. أحدهما: معطوف على الضمير في يصيب. والثاني: مبتدأ، أي: حتى الشوكة تشوكه. [3]

وما ذكره أبو البقاء في هذين التوجيهين من رفع لفظ (الشوكة) بعد (حتى) حيث جعل أول التوجيهين العطف على الضمير (هو) المستكن في الفعل (يصيب) العائد على كلمة «**من شيء**» في قوله: «**مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ** ...» أي: يصيب هو؛ ومن ثمّ فالدلالة – هنا – تفيد أنّ ما بعدها غاية، أي: يكون الانتهاء به، كأنه قال ﷺ: كل شيء يصيب المؤمن حتى (الشوكةُ) بالرفع، فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها. والثاني: جعله مرفوعا بالابتداء، فيكون قد استأنف الكلام من جديد، كأنه قال: حتى الشوكةُ يشاكُها.

---

[1] ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٠ / ١٠٥.

[2] الجنى الداني (٧٤٩هـ)، ابن أم قاسم المرادي، ص: ٥٤٩- ٥٥١.

[3] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٢٣٩. والسُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد، تحقيق: سلمان القضاة، ط: دار الجيل (١٩٩٤م): ١ / ٣٦٨.

المسألة الرابعة: توجيه موضع (أن تدع) بين الابتداء والبدلية

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ من قوله ﷺ: «إنك يا سعد أن تدع».[1]

الحديث: **«حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمرضت مرضا أشفيت على الموت، فعادني رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن لي مالا كثيرا وليس يرثني إلا ابنة لي، أفأوصي بثلثي مالي؟ قال: « " لا" قلت: بشطر مالي؟ قال: " لا " قلت: فثلث مالي؟ قال: " الثلث، والثلث كثير، إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، إنك يا سعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك ».** [2]

ذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي من حديث سعد بن أبي وقاص، قولهﷺ: «إنك يا سعد أن تدع»: إن "الهمزة مفتوحة، وهي (أن) الناصبة للفعل، وموضع المصدر على وجهين: أحدهما: هو بدل الاشتمال أي: إنّ تركَك. وفي النسخة المطبوعة بتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي: إنّك تركُك".[3] والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، و(خير) خبره. إذن هناك توجيهان للرفع في إعراب المصدر المؤول «**أن تدع**»، أحدهما: بدل اشتمال من (إن) واسمها والتقدير: إنّك تركُك. والثاني: مبتدأ وخبره (خير). ويرى ابن مالك في التسهيل عند جواز رفع المعطوف على اسم (إن) بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقا، خلافا للكسائي.

---

(1) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٢٤٠ ، ٢٤١. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٣٣.

(2) أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣ / ٥٠، رقم (١٤٤٠). وأخرجه البخاري (٢٥٦هـ)- واللفظ له - في: ٥٥- كتاب الوصايا، ٢- باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، حديث رقم = (٢٧٤٢). ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز: ٥ / ٣٦٣.

(3) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص:٢٤٠.

ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء.[١]وقد اعتُرض بما أورده السمين الحلبي بقوله: "لم يعتبروا المحل إلا في العطف بالحرف بشروط عند بعضهم".[٢]، لكن ابن مالك يرى أنه إذا جاء النعت وعطف البيان والتوكيد بعد الخبر جاز الرفع عند الجرمي والزجاج والفراء، ويعني بعد (إن) و(لكن)، فتقول: إن زيدًا قائم العاقلُ، وإن زيدًا قائم نفسُه، وإن زيدًا قائم بطنُه، وهو ما عناه ابن مالك في تسهيله بقوله: " والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء".[٣] فـ(العاقلُ)، و(نفسُه)، و(بطنُه) على الترتيب: نعت، وتوكيد، وبدل أو عطف بيان، مع تقوية ذلك الاتجاه – وإن لم يجعلوه شرطا – خفاء إعراب اسم (إنّ) وهو (ضمير المخاطب) من (إنك)؛ ومن ثم فإنه يجوز رفع المصدر المؤول (أن تدع) بدلا من (إنّ واسمها) قبل تمام الخبر بناء على رأي الجرمي والزجاج والفراء.[٤]

ويؤيد هذا التوجيه – الرفع على البدلية — أمران، أحدهما: ما تناوله الزمخشري من إعراب (علام) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾ [سبأ: ٤٨]، حيث ذكر أنه "رفع محمول على محل (إنّ) واسمها أو على المستكن في يقذف يعني بقوله: محمول على محل (إن واسمها) النعت إلا أن ذلك ليس مذهب البصريين لأنهم لم يعتبروا المحل إلا في العطف بالحرف بشروط عند بعضهم"[٥]، والثاني: أن البدل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن

---

[١] ابن مالك جمال الدين (٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد: ٢ /٤٧.

[٢] أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ت: ٩ / ٢٠١.

[٣] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت: ٥ / ٢٠٨.

[٤] المصدر السابق نفسه.

[٥] المصدر السابق نفسه. والزمخشري (٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ: ٣ / ٥٩١. وينظر: ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار النشر : دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ط١، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد . د ت: ٤ / ٤٢٥. وينظر: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (٩٧٧هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) — القاهرة، عام النشر: ١٢٨٥هـ: ٣ / ٣٠٧.

المقصود منه بالذات[1]، وأرى أن التوجيه الثاني للرفع ما ذكره العكبري ونقله عنه السيوطي وهو إعراب المصدر المؤول (أن تدع) مبتدأ وخبره لفظة (خير) أراه أسلم؛ خروجا من الخلاف إذ إعرابه على البدلية ليس مذهب البصريين؛ لأنهم لم يعتبروا المحل إلا في العطف بالحرف – كما تقدم.[2]

---

[1] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ط١: ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

[2] المصدر السابق نفسه. والزمخشري (٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣ / ٥٩١.

المبحث الثاني: الخبر وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: الخبر مع اسم (كان) والخبر مع البدل، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه رفع (إنما كان منزل) بين الخبر واسم كان

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي من حديث عائشة رضي الله عنها في باب المحصب «إنما كان منزل ينزله النبي ﷺ». تعني المحصب. [1]

الحديث: «١٦٥٣ – حَدَّثنا أَبُو نعَيْمٍ حَدَّثنا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنها – قَالَتْ إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلٌ يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ»[2]

ذكر ابن مالك في رفع (منزل) توجيهين، أحدهما: أن تجعل "ما" بمعنى (الذي) واسم "كان" ضمير يعود على "المحصب". والثاني: أن تكون "ما" كافة، ويكون "منزل" اسم "كان" وخبرها ضمير عائد على "المحصب"، فحذف الضمير، واكتفي بنيته.

ففي التوجيه الأول: إن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه (المحصب). فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كانهُ المحصَب منزل ينزله رسول الله ﷺ ثم حذف خبر (كان) لأنه ضمير متصل كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرا متصلًا ويستغني بنيته، كقولك: زيد ضرب عمرو، تريد: ضربه عمرو. واستدل ابن مالك على حذف الضمير المتصل خبرًا لـ(كان) قول الشاعر[3]:[بحر: الطويل]

فأطعمنا من لحمها وسديفها ... شواءً, وخير الخير ما كان عاجلُه

أراد: وخير الخير الذي كانَه عاجلُه، ومثله– قول الآخر: [بحر: الطويل][4]

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ ... على الود والعهد الذي كان مالكُ

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص٢٤٠ ، ٢٤١. ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص: ٨٦ – ٨٩ . والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٣٣.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٥– كتاب الحج. ١٤٧ – باب المحصب، حديث رقم (١٧٦٥). ينظر: شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط١، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م: ٨ / ٢١٥.

[3] قائل البيت مجهول. ينظر: العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية: ٤/ ١٢٤ ومعجم شواهد العربية: ١/ ٢٨٨.

[4] قائل البيت مجهول، ينظر: والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ١٧١.

أراد: الذي كانَه مالك، و"الذي" وصلته مبتدأ، وقد أخبر عنه بخمسة أخبار متقدمة، وقد وجه طه محسن - محقق الكتاب — اسم الموصول نعتا للعهد مجرورا وقال: "الذي أراه من ظاهر ألفاظ البيت أن لفظ "الذي" صفة لـ "العهد". ولفظ "أخ" وما بعده- خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو".[1]

وتوجيه ابن مالك هنا أولى من توجيه طه محسن؛ إذ لم يقدّر مبتدأ محذوفا، فـ(مالكُ) هو المبتدأ وأخباره الخمسة تقدمت عليه، واكتفى ابن مالك بنيّة الخبر عن لفظه، في حين جعل طه محسن المبتدأ ضميرا مقدرا وهذه الخمسة أخبرت عنه، بقطع النظر عن نسبة البيت؛ فقد عد مجهول النسب.[2]

واستطرد ابن مالك في حذف الضمير المتصل قائلا: ومثل هذا البيت في الاكتفاء بنية الخبر عن لفظه قوله: [بحر: الكامل]

شهدت دلائل جمة لم أحصها　　　أن المفضل لن يزالَ عتيق

أراد: لن يزاله.

هنا وجه ابن مالك (عتيق) مبتدأ وخبره المنوي أغنى عن لفظه، وعقب طه محسن بأن الأوْلى أن يكون "عتيق" خبر "أنّ" و"لن يزال" اعتراضًا بين الاسم والخبر.[3]

وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر:[4] [بحر: السريع]

عدو عينيك وشانيهما　　　أصبح مشغولٌ بمشغول

على أن يكون التقدير: أصبحه مشغول بمشغول. وأجاز أيضاً أن تكون "أصبح" زائدة.

ومما يتعين كونه من هذا النوع قول النبي ﷺ (أليس ذو الحجة) (٢٣٣) بعد قوله (أي شهر هذا)، والأصل: أليسَه ذو الحجة.[5]

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٨٦ — ٨٩.

[2] المصدر السابق، ص: ٨٧.

[3] البيت لم أقف على قائله، وينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح، ص: ٨٧.

[4] لم أقف على قائل البيت. ينظر: والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤١، وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٦/ ٥٧١.

[5] ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣ / ٥٧٦.

ويمكن أن يكون مثله قول أبي بكر ﷺ (بأبي، شبيهٌ بالنبي، ليس شبيه بعليٍ)[(١)] .

ومن الملاحظ أن ابن مالك أسهب في ذكر الشواهد على إعراب "ما" بمعنى (الذي) واسم "كان" ضمير يعود على "المحصب". حذف خبر (كان) الذي جعله ضميرا متصلا كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرا متصلًا استغناء بنيته، وساق مثالا: زيد ضرب عمرو، ف(زيد) مبتدأ و(عمرو) فاعل، أي: ضربه عمرو.

والثاني: أن تكون "ما" كافة، ويكون "منزل" اسم "كان" وخبرها ضمير عائد على "المحصب"، فحذف الضمير، واكتفي بنيته على نحو ما تقرر في الوجه الأول.

ويرى ابن مالك في الوجه الأول تعريف الاسم والخبر، وفي الوجه الثاني تعريف الخبر (المحصب) تنكير الاسم (منزل)، إلا أنه نكرة مخصصة بصفتها (ينزله)، فسهل ذلك كما سهل في قول الشاعر[(٢)]: [من الوافر]

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

ف"منك" صفة لـ " موقف" قربته من المعرفة، وسهلت كون الخبر " الوداع".

ثم افترض ابن مالك واقعا جديدا – وهو ضرب من التصور الذهني – أنه لو كان اسم "كان" نكرة محضة وخبرها معرفة محضة لم يمتنع, لشبههما بالفاعل والمفعول، ومن شواهد ذلك قول حسان ﷺ [(٣)]: [من الوافر]

كأن سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل "مزاجَها" خبرًا، وهو معرفة محضة، و"عسل" اسمها وهو نكرة محضه، ولم تحوجه ضرورة، لتمكنه من أن يقول: يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم "كان" ضمير "سبيئة" و "مزاجُها عسل" مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ "كان".

---

(١) المرجع السابق: ٧ / ٩٦. وفي نسخة منه "ليس شبيها".

(٢) هو القطامي. ديوانه، ص: ١٧. وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١/ ٢٤٣. وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م: ٤/ ١٨٧

(٣) ديوانه، ص: ٣، وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٤٩. وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: ١/ ٢٠

وأرى أن (إِنَّمَا) في الحديث: «**إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلٌ ينْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ**» سواء جُعلت (ما) كافة أو بمعنى (الذي) فالتركيب يفيد التوكيد ويصرف ذهن المتلقي عن تصور غير مراد عن (المحصب) أو توهم، حيث كان يظن أن المحصب شيء ما، فقد روي عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

المسألة الثانية: توجيه رفع (الأجر) بين الخبر والبدل [1]

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، والسيوطي في عقود الزبرجد في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من قوله ﷺ: « الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ الأجرُ والمغنم ».

الحديث: « ٥١٠٢ – حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ الأجرُ والمغنم». [2]

جوّز أبو البقاء في إعراب (الأجر) توجيهين، الأول: بدل من (الخير) مرفوع وهو من بدل كل من كل. والثاني: الرفع على الخبرية (هو الأجر). وأرى أن هناك توجيهًا ثالثًا أن يكون مرفوعا على الفاعلية بتقدير فعل محذوف: يقدم الخيرُ أو يثبت.

أما الرفع على البدلية فكأن الأجر والمغنم مساويان للخير تماما؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ولابن يعيش أن البدل: "البدل ثانٍ يقدَّر في موضعِ الأوّل".[3]، والبدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا بلا واسطة، ودون المتبوع، أي: على تقدير تكرير العامل. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير[4]، وأن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير. والبصريون يسمونه البدل[5] ومن ثمّ فالبدل مرتبط بكلّ أجزاء الجملة التي يذكر فيها.[6]

وأما إعرابها على الخبرية فالجملة الاسمية – من المبتدأ المقدر والخبر – جملة مؤكدة بثبات المعنى ورسوخه. وأما التوجيه الثالث الذي يرى أنها تعرب على الفاعلية ففيه نوع من تجدد الحدث واستمراره. والتوجيهات الثلاثة جائزة دون الحاجة إلى الترجيح فقد يؤدي إلى التكلف أو التعسف. و الله أعلم

□

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ١٦٢. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣١٩.

[2] حديث صحيح، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٩ / ١١٧.

[3] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ٢٥٨.

[4] وينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٠.

[5] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ١٩٦٢.

[6] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ١٢٦.

المبحث الثالث: النعت وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: النعت مع البدل، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه رفع (كاتب) بين الصفة أو البدل [١]

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، والسيوطي في عقود الزبرجد في حديث الدجال من قوله ﷺ: «يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب».

الحديث: «١٤٩٥٤- حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، أنه قال: قال رسول الله ﷺ" يخرج الدجال في خفقة من الدين، وإدبار من العلم، فله أربعون ليلة يسيحها في الأرض، اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه، وله حمار يركبه عرض ما بين أذنيه أربعون ذراعا، فيقول للناس: أنا ربكم وهو أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر - ك ف ر مهجاة - يقرؤه كل مؤمن كاتب، وغير كاتب» [٢]

بجواز رفع (كاتب) صفة لـ (كل) أو بدلا منه.

ذكر العكبري في توجيه الرفع أنه يجوز إعراب (كاتب) صفة مرفوعة للمضاف (كل)، أو بدلا منه مرفوعا.

يرى النحويون أنه إذا وقع بعد المركب الإضافي نعت فهو للمضاف، لأن المضاف هو المقصود الأساسي بالحكم، أما المضاف إليه فهو قيد له، ومن ثم فالنعت للمضاف لا المضاف إليه؛ فقد ذكر ابن هشام في المغني في إعراب كلمة (الأعلى) في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى:١] حيث يجوز فيه كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفة للاسم أو صفة للرب وأما نحو: جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ومنه: «**وكل فتى يتقي فائز**» فالصفة للمضاف إليه لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله: [من الوافر]

وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان[٣]

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٢١٦. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٢٩.

[٢] مسند أحمد: ٢٣ / ٢١١. برقم (١٤٩٥٤).

[٣] هذا البيت من شواهد سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٨١. وقد سبق تخريجه.

فشذّ وصف المضاف وهو (كل)، والقياس أن يوصف (أخ).[1]

ومن الأدلة التي ذكرها الأستاذ عباس حسن، "الأول: أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه، نحو أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف. والثاني: أن يكون المضاف هو لفظة (كل) فالأولى في هذه الحال مراعاة المضاف إليه لأنه المقصود الأساسي، أما المضاف (كل) فجيء به لإفادة العموم والشمول"[2]، وحسب ما ذكر فإن إعرابها تابعا للمضاف إليه (نعتا مجرورا) أولى من إعرابها تابعا (مرفوعا) للمضاف (كل) الذي يفيد العموم والشمول، وبهذا الإعراب تخرج المسألة من تعدد التوجيه الذي من أجله اختيرت.

أما إعراب العكبري التابع مرفوعا على الصفة أو البدل فشاذّ، لأن المتبوع هو المضاف بخلاف ما ذكر آنفا من أن التابع في هذا الموطن يكون للمضاف إليه لعلة الشمول والعموم في لفظة (كل) وهو القياس.

وأرجح إعرابها نعتا مرفوعا؛ لأن إعرابها بدلا إنما يكون على نية طرح المبدل منه، فإذا طُرح المبدل منه المرفوع الذي هو لفظة (كل) ضاع مفهوم (الإيمان) الذي هو قيد لشمول (كل) وعموميتها، إذ قراءة كلمة (ك ف ر) المكتوبة بين عيني الدجال متعينة لكل مؤمن وليست (كاتب) على إطلاقها، ومن ثم فإعرابها على الرفع صفة أولى من إعرابها بدلا. والله تعالى أعلم.

□

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، الكويت: ٦ /١٦٦ ، ١٦٧، (والحاشية): ١/٤٧١.

[2] الأستاذ عباس حسن (١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - مصر: ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨

المسألة الثانية: توجيه رفع (الْأَولُ فَالْأَوَّلُ) بين الصفة أو البدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من حديث مرداس الأسلمي ﵁ من قوله ﷺ: «يذهب الصالحون الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»[١]

الحديث: «**٧٧٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "يُقْبَضُ الصَّالِحُ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَيَبْقَى كَحُثَالَةِ التَّمْرِ**». [٢]

ذكر أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أن للرفع توجيهين، أَحدهما: على الصّفة. وَالثَّانِي: على الْبَدَل.

ففي التوجيه الأول أعرب أبو البقاء - ونقل ذلك عنه السيوطي - كلمة (الأول) نعتا حقيقا وهو نعت مفرد لكلمة (الصالحون)، وإنما جاز ذلك لأن العطف عليها جعلها صالحة للمنعوت (الصالحون) الجمع، وذلك حملا على النعت المثنى الذي يكون منعوته مفردا، فتقول: حضر خالد وأسامة الصالحان، ف(خالد) منعوت مفرد (وأسامة) معطوف، فيعرب (الصالحون) نعتا لـ (خالد).

وفي التوجيه الثاني أعربها أبو البقاء - ونقل ذلك عنه السيوطي — بدلا مطابقا من كلمة (الصالحون) ولا يشترط في البدل أن يطابق فيه التابع متبوعه كما يشترط في النعت.

ولا يخفى على المتأمل في المسألة — مناط البحث - أن هناك فارقا دلاليا بين التوجهين: النعت والبدل، فالنعت بيان صفة في متبوعه ولا يستغنى عن المنعوت ذكرا أو تقديرا، أمّا توجيه الرفع على البدلية فذكر النحاة أنه على نية تكرار العامل، فكما يقال: «يقبض أو [يذهب] الصالحون» يقال: يقبض أو [يذهب] الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»، وأميل إلى ترجيح التوجيه النعتي لما فيه من فضل دلالة البيان والتخصيص ما لا يوجد في التوجيه الثاني وهو الإعراب على البدلية.

□

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤١٢. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢١٧.

[٢] إسناده صحيح على شرط البخاري، ورجاله ثقات. الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٩ / ٢٦٤. رقم (٧٧٢٨).

المبحث الرابع: توجيه الرفع في نون الفعل وما يلتبس به، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: العطف على الضمير أو بفعل محذوف، أو ثبوت نون الرفع، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه رفع (وَهَاتَانِ) عطفا على الضمير أو بفعلٍ محذوف

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري في كتابه إعراب الحديث، ونقله السيوطي في عقود الزبرجد من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ من قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ». وذكر ابن مالك في شَوَاهِد التَّوضيح أنه من "جامع المسانيد".[١]

الحديث: «٤٢٦٣ – قَرَأْتُ عَلَى أَبِي، حَدَّثَكَ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ الْكَعْبَتَانِ الْمَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تُزْجَرَانِ زَجْرًا، فَإِنَّهُمَا مَيْسِرُ الْعَجَمِ». [٢]

قال أبو البقاء العكبري ونقل عنه السيوطي أن فيه ثلاثة توجيهات، أَحدهَا: أَن يكون مَعْطُوفًا على الضَّمِير فِي إيَّاكُمْ أَنْتُم وَهَاتَانِ كَمَا قَالَ جرير: [من المتقارب]

فإياك أَنْت وَعبد الْمَسِيح   أَن تقربا [قِبْلَة] الْمَسْجِد[٣]

وَالثَّانِي: أَن يكون مَرْفُوعا بِفعل مَحْذُوف تَقْدِيره: لتجتنب هَاتَانِ.

وَالثَّالِث: أَنه لَيْسَ فِي هَاتين وَمَا بعده دَلِيل الرّفْع بل على لُغَة بني الْحَارِث فِي جعل التَّثْنِيَة بِالْأَلف كَمَا قَالُوا: ضَربته بَين أذناه. قَالَ الشَّاعِر: [من الرجز]

إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا   قد بلغا فِي الْمجد غايتاها[٤]

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٣٠٣، ٣٠٤. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ١٥٧، ١٥٨. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٨٥.

[٢] إسناده ضعيف، وصحّح الدارقطني وَقفَه. الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٧ / ٢٩٨، رقم (٤٢٦٣).

[٣] الشاهد لجرير في ملحق ديوانه، ص: ١٠٢٧، وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٢٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب لمحمد بن يزيد أبي العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت (د.ت): ٣ / ٢١٣. وينظر: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١. ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م: ١ / ٣٤٠

[٤] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص: ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في: الشيخ خالد (٩٠٥هـ)، شرح التصريح: ١ / ٦٣. والسيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني: ١/ ١٢٧؛ والعيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحويَّة: ١ / ١٩٠. وله أو لرجل من بني الحارث في البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٣ / ٦٣، ٧ / ٤٥٣. والسيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني: ١ / ١٢٨.

أما التوجيه الأول وهو العطف على الضمير فِي (إِيَّاكُمْ أَنْتُم وَهَاتَانِ ...) فيرى سيبويه أنك إذا رفعت الاسم الثاني بعد (إياك) عطفا على المضمر المرفوع كان ذلك قبيحا، أما إذا برز الضمير وعطفت عليه في الرفع فجاز لك ذلك؛ لأنه جعله بالخيار الرفع والنصب، فتأمل قوله:" فإن قلتَ إيّاك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار، إن شئت قلتَ ذاك أنت وزيدٌ جاز".[(١)]

وللمبرد في تركيب (إياك أَنْت وزيدًا.. أو وَزيدٌ) توجيهان: الأول النصب على بابه حيث إنه الأصل. والثاني: الرفع وذلك إن قلت: إياك وَزيدٌ (بالرفع)، فَهُوَ قَبِيح وَهُوَ على قبحه جَائِز كجوازه في قُم وَزيد. [(٢)]

فـ(إياك) وهو ضمير بارز منصوب، والآخر: مستتر في (إياك)، وهو مرفوع؛ لأن الضمير (إياك) قائم مقام الفعل، فالضمير المرفوع هو الفاعل للعامل المحذوف؛ فإذا أردت تأكيد الضمير المرفوع المستتر في (إياك) فإنه لا بدّ من الفصل بضمير الرفع المنفصل العائد على الضمير المرفوع، ثم رفع (نفس)، فتقول: إياك أنت نفسُك أو عينُك والشرّ. برفع (نفس أو عين). على ضمير الرفع المستكن في إياك. [(٣)]

إذن توجيه الرفع بالعطف على الضمير في الفعل المحذوف الذي ناب عنه الضمير (إياك)، أي: على ضمير الرفع المستكن في (إياك)، حيث إن كلّ موضع يمتنع فيه إظهار الفعل ففيه ضمير لنيابته عن المحذوف، أي أن الضمير البارز المنفصل المنصوب فيه ضمير مرفوع؛ لأنه قائم مقام الفعل المحذوف. [(٤)]

وقد وصف سيبويه – وتابعه المبرد – توجيه رفع (عبدُ) في بيت جرير بالقبح حيث ذكر أن" النصب أحسنُ، لأنَّ المنصوب يُعْطَفُ على المنصوب المضمَر، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمَر إلاَّ فى الشعر، وذلك قبيح".[(٥)]

[(١)] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ٢٧٨، ٢٧٩.

[(٢)] ينظر: المبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب: ٣ / ٢١٣.

[(٣)] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات – مصر، (دون ط)، (دون تا): ٤ / ١١٤، ١١٥

[(٤)] ينظر: المصدر السابق نفسه.

[(٥)] ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ٢٧٨. والمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب: ٣ / ٢١٣.

وأمّا التوجيه الثاني: فيكون مَرْفُوعا بِفعل مَحْذُوف تَقْدِيره: لتجتنب هَاتَانِ؛ على أن (هَاتَانِ) نائب فاعل حيث جعل الفعل المقدر مبنيا لما لم يسم فاعله. [١]

وأمّا التوجيه الثَّالِث فيرى ابن مالك أنه بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فانهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور، فإن وجَّهتَه على الرفع كان جائزا وهو ما اخترته ليتناسب والمسألة – مناط البحث – حيث إنها اختيرت على أساس توجيهات الرفع، وإن وجَّهتَه على النصب فجائز. [٢]

وأميل إلى ما ذكره أبو البقاء من أن توجيه الرفع ليس قياسا؛ لأن القياس النصب، في قوله: "والقياس أن ينصب الجميع عطفًا على (إياكم)، كما تقول: إياك والشَّرَّ، أي: جنب نفسك الشر، والمعنى تجنبوا هاتين".[٣] ومن ثم فجميع توجيهات الرفع في المسألة خالفت القياس، فكأن من اختار الرفع اختار الاستحسان وترك القياس.

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٣٠٣، ٣٠٤. ١٥٨. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٨٥.

[٢] ينظر: الفراء (٢٠٧هـ)، معاني القرآن: ٢ / ١٨٤. وابن مالك (٦٧٢هـ)، في شَوَاهِد التَّوضيح ص: ١٥٧، ١٥٨.

[٣] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٣٠٣، ٣٠٤. ١٥٨. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٨٥.

المسألة الثانية: توجيه إثبات نون الرفع وحذفها في الفعل

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي من حديث عبد الله بن أنس ﷺ: «وَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحْثُثْنَنِي».[1]

الحديث: «١٢٥- حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ، وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عِشْرِينَ. وَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحْثُثْنَنِي[2] عَلَى خِدْمَتِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا دَارَنَا، فَحَلَبْنَا لَهُ مِنْ شَاةٍ دَاجِنٍ، وَشِيبَ لَهُ مِنْ بِئْرٍ فِي الدَّارِ. فَشَرِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ. فَأَعْطَاهُ أَعْرَابِيًّا عَنْ يَمِينِهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ[3]».[4]

ذكر أبو البقاء في معرض حَدِيثه ﷺ: «فكُن أمهاتي[5]يحثثني».[6] حيث يرى أن النُّون فِي (كنَّ) حرف يدل على جمع الْمُؤَنَّث وَلَيْسَت اسْما مضمرا؛ لِأَن أمهاتي هُوَ اسْم كَانَ فَلَا يكون لَهَا اسمان. . وَنَظِير النُّون هَهُنَا الْوَاو فِي لُغَة " أكلوني البراغيث "، وكقول الشَّاعِر: [من الطويل]

وَلَكِن دِيافِيٌّ أبوهُ وَأُمُّهُ ... بِحَوران يَعصِرنَ السَليطَ أَقارِبُه [7]

---

[1] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٠٧، ١٠٨. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٢١٣.

[2] وفي المسند بثاء واحدة مشددة (تَحُثُّنِي). ينظر: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م: ١٩ / ١٣٢. حديث رقم (١٢٠٧٧).

[3] بالنصب والرفع

[4] الحديث في: صحيح مسلم (٢٦١هـ)، ٣٦-كتاب الأشربة، ١٧- باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ، رقم = ١٢٥. ينظر: القَاضِي عِيَاض(٥٤٤هـ) المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ٦ / ٤٩٧.

[5] قوله: «كن أمهاتي»، قال السندي: أي أمي وخالتي وقرابتهما. ينظر: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: ١٩ / ١٣٢.

[6] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٠٨، ١٠٩.

[7] والبيت للفرزدق (١١٠هـ)، يراجع ديوانه: ١ / ٨٢ رقم البيت (٥)، إليًا الحاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، دار الكتاب اللبناني. ودِيافيّ: منسوب إلى موضع في الجزيرة يدعى دياف، والسَّليط: الزيت .

وَيجوز أَن تجْعَل النُّون اسْما مضمرا وَيكون أمهاتي بَدَلا مِنْهُ. [1]

وعند النحويين إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مفردًا جاء الفعل بصيغة الإفراد عند العرب قاطبة. أمّا مجيئه اسمًا ظاهرًا مثنًّى أو جمعًا فإن " المشهور تجريد الفعل فلا يلحقون به علامة تثنية أو جمع، نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامتْ الهندات"[2] ، فحذفوا العلامة اكتفاءً بدلالة الفاعل على التثنية أو الجمع ،وبعض العرب وهم بلحارث[3]وطيِّئ وأزد شَنُوءة[4]يلحقون الفعل– إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا مثنًّى أو جمعًا– علامة التثنية أو الجمع ، قال سيبويه : "واعلم أنّ مِن العرب مَن يقول: ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة" ، وذكر بيت الفرزدق السابق[5]: [من الطويل]

وَلَكِن دِيافِيٌّ أَبوهُ وَأُمُّهُ بِحَورانَ يَعصِرنَ السَليطَ أَقارِبُه

يقول ابن يعيش: "ونظير ذلك نون جماعة المؤنث، إذا قلت : الهندات قمْنَ ، فالنون ضـمير، فإذا قلت : قمْنَ الهندات فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في: قامت هند[6]

وعلق الوقشـي على إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع والفاعل اسـم ظاهر، بقوله: " وهي لغة لبعض العرب يضـمرون في الفعل إذا تقدم الفاعل كما يضـمرون فيه إذا تأخر،

---

(1) أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٠٨، ١٠٩.

(2) السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة مؤسسة الرسالة : ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، الكويت: ٢ / ٢٥٦.

(3) الحسن بن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص:١٧١. والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح (شرح على أوضح المسالك إلى الألفية لابن هشام): ١ / ٤٠٥، و للسيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم: ٢ / ٢٥٧.

(4) ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية: ٢ / ٨٠.

(5) لم ينسب سيبويه تلك اللغة إلى قوم بأعينهم. ومنهم مَن عزاها إلى القبائل الثلاثة كابن هشام (٧٦١هـ)، في المغني: ٤٢١/٢. والبيت للفرزدق (١١٠هـ)، يراجع ديوانه: ١ / ٨٢ رقم البيت (٥)، إليَّا الحاوي. ودِيافِيّ: منسوب إلى موضع في الجزيرة يدعى دياف، والسَّليط: الزيت.

(6) سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٢٠ – و٢ / ٤٠. وانظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٧ / ٧.

فيقولون: قاموا إخوتك، وقمن النســـاء، والأفصـــح الأكثر: الإفراد، وذكر بيت الفرزدق بتمامه".[1]

وقد وردت على هذه اللهجة شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب، فمن كتاب الله قوله تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الأنبياء: ٣]، ومن الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة » [2].

ومن أشعار العرب قول ابن قيس الرقيات: [من الطويل]

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم [3]

فإذا كانت هذه لغة لبعض العرب كما تقدم فإنّ علامتي التثنية والجمع فيها حروف لا ضمائر، والسبب في هذا الاستعمال أنهم أرادوا زيادة في إيضاح البيان وتوكيدا للمعنى؛ فبها يَعلم السامع ابتداءً أن الفاعل مثنى أو جمع، في قولك: قاما الزيدان ، وقاموا إخوتك ، وقمن النســـاء؛ لأنه قد يســـمّى المفرد بالمثنى أو الجمع، نحو: زيدان ملحقا بالمثنى، وزيدون ملحقا بجمع الذكور السالم، وسعادات ملحقا بجمع الإناث السالم، أو أنهم أرادوا أمن اللبس ودفعًا للوهم والغموض في شبَه بعض الأسماء، نحو: حمدان وسلمان، فلفظه يشبه لفظ المثنى عند الرفع، وثمة لبس حاصل بسبب وجود العلامة أو غيابها.[4]

---

[1] هشام بن أحمد الوقّشيّ الأندلسي (٤٨٩هـ)، كتاب "التعليق على الموطأ " في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، طبعة ١٤٢١هـ ، مكتبة العبيكان – الرياض: ١ / ١١.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ)، في : كتاب الصلاة – باب فضل صلاة العصر. ومسلم (٢٦١هـ): كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

[3] ديوان الشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات (٧٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت، ص: ١٩٦ . والبيت من بحر الطويل. "المارقون": الخارجون عن الدين، "مبعد" أراد به الأجنبي، "حميم" هو الصديق. شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٢٠٧.

[4] ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق عليّ بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، ودار عالم الفوائد، بدون تاريخ: ١ / ٢١٦. واللهجات العربية في كتاب سيبويه دراسة نحوية تحليلية، عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف، رسالة دكتوراه (مخطوط)، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٣٤٠. (بتصرف).

ويرى ابن مالك أنّ "الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـــــ (مَنْ)، فإذا قصـدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد، لم يعلم القصـد، فأراد أصـحاب هذه اللغة تمييز الواحد من غيره. فوصـلوه عند قصـد التثنية والجمع، بعلامتيهما، وجرّدوه عند قصـد الإفراد، فرفعوا اللبس. ثمّ التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد ". [١]

فـالأفعـال لا تثنى ولا تجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الـدلالـة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع، وذلك نحو قولك: قام زيد، وضـــرب زيد عمرًا، فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضـــرب. ولو وجبت تثنية الفعل أو جمعه إذا أســند إلى فاعلَيْنِ أو جماعة؛ لجازتْ تثنيته إذا أسـند إلى واحد وتكرر الفعل منه، فكان يقال: قاما زيد وقاموا زيد، وذلك فاسـد. فإذا كان الفعل نفســه لا يثنى ولا يُجمع فالتثنية في قولك: يفعلان والجمع في قولك: يفعلون للفاعل لا للفعل. [٢]

ومن مجموع أقوال النحويين في المســألة بشــقيها: تجريد الفعل، ولحاقه علامة التثنية أو الجمع، أنّ الفعل إذا أسند إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية أو الجمع[٣]، وأنّه إذا ألحق به إحدى العلامتين فهي حرف لا ضـمير وهما دوالّ كتاء التأنيث ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث[٤]، وعلى هذه اللغة وردت شواهد من الكتاب العزيز والحديث النبوي الشــريف وكلام العرب، و"هذه العلامة إنما هي للفاعلينَ ، كما كانت التاء في : قامت هند ليست للفعل". [٥]

فإذا كان الأفصـح الأكثر تجريدَ الفعل – فيما ذكره الوقشـي– فإنّ لحاق الفعل العلامة يعد فصــيحا، حول لحاق علامة التأنيث لازمةً في الفعل وهي فصــيحة لأن " التأنيث معنى

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص: ٢٤٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٣ / ٢١٥.

[٢] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٧ / ٧.

[٣] السيوطي (٩١١هـ)، همع الهمع: ٢ / ٢٥٦. وينظر: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، الدكتور أحمد عبد العظيم، كلية دار العلوم، ط دار الثقافة ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، ص: ١٣٦.

[٤] السيوطي (٩١١هـ)، همع الهمع: ٢ / ٢٥٦.

[٥] ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ)، بدائع الفوائد: ١ / ٢١٦.

لازم لا يفارق الاســـم، والتثنية غير لازمة؛ فقد تزيد عليها وتنقص ... فللزوم التأنيث لزمت، ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتها "[١] ومما يُقَوِّي مقولة الأفصـــح لـدى النحويين" أنهم لم يختاروا : قاما أخواك ، ولا قاموا إخوتك ؛ لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ.[٢]

ولعلّ ذلـك مـا دعـا بعض النحويين إلى أن يرموا لغـة: أكلوني البراغيث بالضـــعف والشـذوذ[٣] ويرى عبد الله بن سـعد العياف[٤] الأخذ بها؛ فهي لغة ثابتة مشـهورة لها وجه من القياس معتمد في ذلك على قرارات المجمع اللغوي".[٥]

وخلاصـــة الرأي أن العكبري له توجيهان، أحدهما: أنّ النُّون فِي (كنّ) حرف يدل على جمع الْمُؤَنَّث وَلَيْسَــت ضـــميرا حتى يكون له محل من الإعراب، ويرى الباحث بناء على هذا التوجيه أن دلالته دلالة توكيدية بطريق ذكر علامة جمع الإناث مع وجود الفاعل اسما ظاهرا، والثاني: أنه – العكبري– جوّز أن تكون النون فِي (كنّ) ضميرا في محل رفع فاعل، وأنّ الاسم الظاهر (أمهاتي) بدل من هذه النون، ولا يخرج دلالتها أيضـــا – في نظر الباحث – عن التوكيد.

وما ذكره العكبري والســـيوطي في كتابه: «من كنَّ له ثلاثُ بناتٍ يمونهنّ ويرحمهنّ ويكلفهنّ وجبتْ لـه الجنة ألبتة». [٦] من أن النون في (كُنَّ) لها توجيهـان، أحـدهمـا: أَنه جعل النُّون

---

[١] وابن يعيش(٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٣ / ٨٩ .

[٢] ينظر رسالتي للماجستير، بعنوان: الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك، من خلال كتاب "التعليق على الموطأ "للوقشي الأندلسي، ص: ١٠٥، ١٠٦.

[٣] أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ٤٣٤. وابن أم قاسم المرادي(٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ١٧١. للباحث علي النوري، سورة النور دراسة تحليلية نحوية، ماجستير ١٩٨٥م، مخطوط، جامعة أم القرى، ص: ٥١٥.

[٤] عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف، رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية)، رسالة ماجستير (مخطوط) جامعة أم القرى – مكة المكرمة: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ص: ٣٤٤.

[٥] ينظر: الدكتور عبد الغفار حامد هلال، كتاب اللهجات العربية نشأة وتطورا ، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ، ص: ٣٤٠.

[٦] هو في "المسند" برقم (١٣٨٣٥)، فيه علي بن زيد، قال الحافظ في "التقريب": ضعيف. وللحديث شاهد من حديث عوف بن مالك، عند أحمد (٢٣٤٧١)، إلَّا أن في إسناده علي بن أبي عاصم، قال يحي بن معين: كذاب، ليس

عَلامَة مُجَرّدَة للْجمع، وَلَيْسَت اسْما مضمرا. والثاني: النُّون اسْم مُضْمر وَهُوَ فَاعل وَثَلَاث بدل مِنْهُ. وَمن هَذَا قَوْلهم: " أكلوني البراغيث"، وحكم أبو البقاء أنه وقع في هذه الرواية (من كنّ) بالتشديد للنون، والوجه: من كان له أو من كانت له، والوجه في الأولى أن تجعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسمًا مضمرًا، وقيل هي اسم مضمر وهو فاعل وثلاث بدل منه، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث. [1]

□

بشيء، وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال علي بن المديني: كثير الغلط. وقال البخاريّ: ليس بالقوي عندهم.

[1] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٣١،١٣٠،١٢٩. وينظر: السُّيوطِيّ (٩١١هـ)، عقود الزبرجد، تحقيق: سلمان القضاة، ط: دار الجيل (١٩٩٤م): ١ / ٢٩١.

المسألة الثالثة: توجيه إثبَات نُون الرفع مَعَ حَتّى

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي من حديث أنس ﷺ من حَدِيث الْغَار، قَوْله ﷺ: «إِنَّه كَانَ لي والدان فَكنت أحلب لَهما فِي إنائهما، فآتيهما فَإِذا وجدتهما راقدين قُمْت على رءوسهما كَرَاهِيَة أَن أرد سنتهما حَتَّى يستيقظان مَتى استيقظا». [1]

الحديث: «١٣٤٥٤ – حَدَّثنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ فِيمَا سَلَفَ مِنَ النَّاسِ انْطَلَقُوا يَرْتَادُونَ لِأَهْلِهِمْ، فَأَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا غَارًا، فَسَقَطَ عَلَيْهِمْ حَجَرٌ مُتَجَافٍ، حَتَّى مَا يَرَوْنَ مِنْهُ خُصَاصَةً، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ وَقَعَ الْحَجَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَلَا يَعْلَمُ بِمَكَانِكُمْ إِلَّا اللهُ، فَادْعُوا اللهَ بِأَوْثَقِ أَعْمَالِكُمْ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلُبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهِمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُءُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا فِي رُءُوسِهِمَا، حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقَظَا .. اللهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَمَخَافَةَ عَذَابِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا، قَالَ: فَزَالَ ثُلُثُ الْحَجَرِ». [2]

ففي توجيه رفع الفعل (يستيقظان) بعد (حتى) ثلاثة توجيهات: أَحدها: أَن يكون ذَلِك سَهوا من الروَاة. وَالثَّانِي: أَن يكون ذَلِك على مَا فِي شذوذ الشّعْر. وَالثَّالِث: أَن يكون على حذف مُبتَدأ، أَي: حَتَّى هما يستيقظان، فذهب النحاة إلى أن المضارع ينصب على الأصالة بعد أربعة أحرف، وهي: (أنْ) ، و(لَنْ) ، و(كي)، و(إذَنْ) ، وينصبونه بعد خمسةٍ بإضمار (أن) بعدهن : (حتى) ، و(اللام) ، و(الواو) ، و(الفاء) ، و(أو)[3]، واختلفوا في (ثُمّ) بإعطاء (ثُمّ) حكم واو الجمع. [4]

وفي كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري ورد الفعل المضارع (يستيقظان) مرفوعا بعد حتى، وكان لأبي البقاء العكبري ثلاثة توجيهات– كما تقدم – أحدها: جعل هذه الرواية من

---

[1] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٦ – ٩٨. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ١ / ١٢١.

[2] أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٤٣٨/١٩

[3] شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي (٦١٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ: ٣ / ٢٢١. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٥ / ٨٧.

[4] ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠.

قبيل سهو الرواة وعلل ذلك بأن (حَتَّى) معناها: إلى أنْ، وهي متعلقة بالفعل (قمتُ). وعند مناقشة هذا الرأي نجد أنه ينبني على انتصار أبي البقاء العكبري للقاعدة النحوية على الرواية فهو من عادته أن يصف الرواة أحيانا بالخطأ أو بالسهو، ويعد أبو البقاء – طبقا لهذه النظرة – ذا اتجاه معياري؛ إذ لا يقيس على القليل أو النادر كما فعل الكوفيون، إنما يتبنى مذهب البصريين الذي يقيس على الكثير والغالب.

والثاني: أنه وجّه ثبوت النون في الفعل (يستيقظان) بأَن يكون ذَلِك على مَا فِي شذوذ الشّعْر؛ لقول الشَّاعِر: [بحر: البسيط]

أَن تقرآن على أَسمَاء ويحكما ... مني السَّلَام وَأَن لَا تخبرا أحدا (١)

فَأثْبت النُّون فِي مَوضِع النصب، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الحَدِيث؛ لِأَن الْمَعْنى إِلَى أَن يستيقظا.

وقال الرؤاسي: فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشد ابن مالك:

وبعضُهم أهملَ أنْ حَمْلا علَى ... ما أخْتِها حيث استحقَّتْ عَمَلا

يعني: أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله الشاعر، وذكر البيت الأسبق:

أَنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويْحَكُمَا ... مني السلام وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا

وذهب النحويون أنه لا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو (حتى يرجع) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١﴾ [طه:٩١] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو (حتى يقول الرسول) في قوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤﴾[البقرة:٢١٤] فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.(٢)

---

(١) قائل البيت مجهول ولم أقف على قائله. ينظر: ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر : عالم الكتب – بيروت، (د.ت): ١ / ٣٩٠، والمرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ٣ / ١٢٣٧.

(٢) ابن أُمّ قَاسِم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٩٣

وأورد ابن هشام كلاما طويلا في رفع الفعل المضارع بعد (حتى)، منه أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالا ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية، نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤] قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا. (١)

ثم ذكر ابن هشام ثلاثة شروط يرتفع بهن الفعل بعد حتى: أحدها: أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما ورد سالفا. والشرط الثاني: أن يكون مسببا عما قبلها، وذكر أمثلة تختص بهذا الشرط من بين الشروط التي جوّز ابن هشام أن يرتفع بهن الفعل المضارع بعد حتى: فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها، أما المثال الأول؛ فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما المثال الثاني؛ فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما المثال الثالث؛ فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك.

والشرط الثالث: أن يكون فضلة فلا يصح في نحو: سَيْرِي حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: كان سَيْرِي حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت سَيْرِي أمس حتى أدخلها جاز الرفع إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف. (٢)

---

(١) ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط٦، ١٩٨٥، ص: ١٧٠.

(٢) ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ١٧٠.

وأورد ابن يعيش (٦٤٣هـ) – في رفع الفعل بعد (أن) المصدرية – أن بعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيها بـ(ما)، وذكر البيت السابق، وذكر قراءة الرفع عن ابن مجاهد[(١)] في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾ [البقرة:٢٣٣] برفع الفعل (يتمُّ).

وذكر ابن جني (٣٩٢هـ) في خصائصه أنه سأل أبا عليّ رحمه الله عن **(أَن تقرآن)**؛ فقال هي مخفَّفة من الثقيلة كأنه قال: **(أنكما تقرآن)** إلا أنه خفّف من غير تعويض، وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن[(٢)] عن أحمد بن يحيي[(٣)] قال شبّه أن بـ(ما) فلم يُعملها كما لم يُعمل (ما).[(٤)]

ووجه رواية الرفع – في كتابه: المنصف– على اعتبار أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة، وجعله من قبيل الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن الاستعمال يبطل القياس.[(٥)]. ونقل ابن يعيش هذا عن ابن جني في **(أنَّكُمَا تقرآن)**، وفي علّة رفعه أِنه شبّه (أنْ) بـ(ما)، فلم يُعْمِلْها في صلتها، ومثلُه الآيةُ السالفة، وهو رأيُ السيرافي[(٦)]، ويقول أن صحّة مَحْمَل البيت عندهم على أنّها المخفّفةُ من الثقيلة، أي: **(أنَّكُمَا تقرآن)**، و(أنْ) وما بعدها في موضع البدل من قوله: حاجة؛ لأنّ حاجته قراءةُ السلام عليها.[(٧)] ويتعقب ابن يعيش هذا التوجيه حيث يرى أنهم استبعدوا تشبيهَ (أنْ) بـ(ما)؛ لأن (ما) مصدرٌ معناه الحال، و(أنْ) وما بعدها مصدرٌ إمّا ماضٍ، وإما مستقبلٌ على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصحّ حملُ إِحداهما على الأُخرى، وكأنه ينبه على هذا بقوله:

---

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد(٣٢٤هـ). غاية النهاية في طبقات القراء.

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم العطار(٣٥٥هـ) راوية ثعلب.

(٣) أحمد بن يحيي (٢٩١هـ) المشهور بثعلب.

(٤) ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر : عالم الكتب – بيروت، (د.ت): ١ / ٣٩٠

(٥) ابن جني (٣٩٢هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م. والخصائص: ١ / ٩٠

(٦) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م: ١ / ٣٢.

(٧) ابن يعيش(٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٥ / ٨٧.

(فاعرفه).[1]، وهو ما يخالف قول السيرافي الوارد في المسألة بصيغة الاحتمال (ربما) وذلك في قوله: "وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد (أن) تشبيها بـ(ما)؛ وقد روي عن ابن مجاهد قول الله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، ثم ذكر البيت:

أَن تقرآن على أَسمَاء ويحكما .... [2]

والثَّالِث: توجيه أبي البقاء رفع الفعل (يستيقظان) أَن يكون على حذف مُبْتَدأ، أَي: حَتَّى هما يستيقظان.

وهذا التوجيه الذي رآه أبو البقاء يجعل (حتى) استئنافية وهنا جاء بعدها مبتدأ – ولا يلزم– ثم الجملة الفعلية بفعلها المضارع إذ لا مسوغ للنصب ولا الجزم فثبتت النون. ودلالة هذا التوجيه تأكيد معنى الاستيقاظ وثبوته.

ويميل الباحث إلى ترجيح التوجيه الثاني الذي يرى أنّ (أن) هنا مهملة؛ لأن هذا الرجل البار بوالديه يستحضر حكاية حال ماضية هو استشعرها ورآها وكأنه رجع به الزمان ليعيش فيها أثناء دعائه ربه سبحانه وتعالى، ويؤيده قراءة ابن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:٢٣٣] بالرفع، وقراءة نافع في قوله تعالى:﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع الفعل ﴿يَقُولَ﴾ بعد (حتى)، وما أورده ابن مالك أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن.

---

[1] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٥ / ٨٧

[2] أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٢.

الفصل الثاني: تعدد التوجيه النحوي في المنصوبات

وفيه: أربعة مباحث

١ـ المبحث الأول: خبر الناسخ، وفيه مطلب واحد

٢ـ المبحث الثاني: المفعول به وما يلتبس به، وفيه ستة مطالب

٣ـ المبحث الثالث: بقية المفعولات، وفيه مطلبان

٤ـ المبحث الرابع: التوابع وما يلتبس بها، وفيه مطلب واحد

الفصل الثاني: تعدد التوجيه النحوي في المنصوبات

مقدمة

يضم الفصل الثاني في طياته المنصوبات التي تمثل المادة التي بُني عليها التحليل في هذا الفصل، وهو يُعنى بالأمثلة ذات الحكم الإعرابي الواحد والوظائف متعددة، فالحكم الإعرابي أو الحالة الإعرابية في أمثلة هذا الفصل هو النصب ولكن وظائف هذه الأمثلة تعددت في إطار علامة إعرابية واحدة حسب اختلاف المعربين أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي، فنجد النصب مثلا يشترك فيه عدد كبير من الوظائف النحوية يصل إلى إحدى وخمسين وظيفة، ما بين المفعولات الخمسة، والحال، وتوابع المنصوبات على مختلف أنواع التوابع، والتمييز، وخبر كان، واسم إن...إلى غير ذلك، وتلك الوظائف بعضها في الأسماء ، وما في حكمها من مواقع الجمل، وأشباه الجمل، والمصادر المؤولة، وبعضها يخص الأفعال.[١]

وشملت المنصوبات ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول أربعة مطالب، والمبحث الثاني اثني عشر مطلبًا، ، وختم هذا الفصل بالمبحث الثالث وفيه أربعة مطالب، وجاءت الأمثلة متوزعة بين وظائف المنصوبات المختلفة، ومجموع مسائل هذا الفصل عشرون مسألة رجحت منها ما ظهر لي أن يترجح حسب معطيات التحليل من سياق لفظي أو مقامي وسيكون معتمد التحليل النحوي في الأمثلة التي تعددت فيها التوجيهات النحوية هو الدلالة أو الارتكاز على المعنى النحوي الدلالي، وهو أمر لا يحتاج إلى أن يُنصّ عليه أو ينبه إليه؛ لأنه بالضرورة كل تحليل نحوي – ولا سيما إذا ارتبط بتعدد التوجيه – معتمده الدلالة والمعنى، تلكم التي أطلق عليها علماؤنا الدلالة النحوية أو المعنى النحوي الدلالي، منهم أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتبه النحو والدلالة. [١]

---

[١] الخليل (١٧٠هـ)، الجمل في النحو، ص: ٣٤.

[١] الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، النحو والدلالة، ص: ٩٨.

المبحث الأول: خبر الناسخ، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: خبر كان وما يلتبس به، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (حبوًا) بين خبر (كان) المحذوفة واسمها والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري من حديث جابر بن عبد الله ﵁، قوله ﷺ لابن أم مكتوم: «فإن سمعت الأذان فأجب ولو حبوا أو زحفا». وتناوله السيوطي من طريقين: طريق جابر بن عبد الله ﵁ قوله ﷺ: «إن سمعت الأذان فأجب ولو حبوا أو زحفا». [1]

الحديث: «١٤٩٤٨ – حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق أبو إسحاق، حدثنا يعقوب، أخبرنا عيسى بن جارية، عن جابر بن عبد الله، قال: أتى ابن أم مكتوم النبي ﷺ فقال: يا رسول الله منزلي شاسع، وأنا مكفوف البصر، وأنا أسمع الأذان، قال: " فإن سمعت الأذان فأجب، ولو حبوا " أو " زحفا». [2] .

ومن طريق أبيّ بن كعب ﵁ قوله: ﷺ: «**ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا**».[3]

حيث وجّه العكبري كلمة (حبوا) من حديث جابر بن عبد الله ﵁ قوله ﷺ: «إن سمعت الأذان فأجب ولو حبوا أو زحفا»، حيث أعربها على الحالية، تقديره: ولو أتيت حبوا أو زحفا، ويرى أنها مصدر في موضع الحال أي: حابيًا أو زاحفًا. [4]، واللافت للنظر أن العكبري وجهها توجيها واحدا –كما سلف – على الحالية بأن (حبوًا) مصدر مؤول بمشتق على تقدير (حابيًا أو زاحفًا)، دون أن يتطرق إلى إعرابها على أنها خبر كان المحذوفة مع اسمها؛ وذكر العكبري في موضع آخر من كتابه حديث أبيّ بن كعب ﵁ الذي فيه قوله ﷺ: «ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا». لكنه لم يتطرق إلى إعراب (حبوًا) واكتفى بتناول بعض ما أشكل في هذا الحديث بعيدا عن كلمة (حبوًا) مناط البحث دون أن يذكر العبارة السابقة من هذا الحديث حديث أبيّ بن كعب ﵁ المذكور سالفًا.

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٣٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٩٥، ٢٧٦.

[2] الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٣ / ٢٠٧. وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده ضعيف.

[3] الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٥ / ١٩٥. وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث حسن.

[4] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١ ٣٧.

ففي إعراب أبي البقاء العكبري (حبوًا) حالًا وتبعه السيوطي أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن تلك المصادر موضوعة بمعنى الحال، فيكون معنى: جاء زيد مشيا، أي: ماشيا، وهم يختلفون في أنها سماعية أو قياسية، ومنهم المبرد الذي يرى أنها قياسية ووضع لذلك شرطا دلالة الفعل على الحال، أما جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يذهبون إلى أنها سماعية.[1]

ويرى ابن هشام في أوضح المسالك أن هناك مصادر جاءت أحوالا بكثرة في النكرات، من ذلك: (طلع بغتة)، و(جاء ركضا)، و(قتلته صبرا)، على سبيل التأويل بالوصف، أي: مباغتا، وراكضًا، ومصبورًا، أي: محبوسًا. [2]، وهذا على مذهب سيبويه والجمهور من النحاة؛ وحجتهم في ذلك: أن الحال كالخبر والصفة، وقد وقع كل منهما مصدرا منكرا كثيرا؛ فكذلك الحال[3]

والتوجيه الثاني الذي ذكره السيوطي عن الطيبي أن (حبوًا) خبرا لـ(كان) المحذوفة مع اسمها على تقدير: (ولو كان الإتيان حبوًا) [4]

يرى النحويون أن ظاهرة الحذف تُبنَى على أنه كل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جاز لعلم المخاطب فعلى هذا فأجره، وعرف أن العرب تختار إعمال الآخر؛ لأنه أقرب، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا. [5]

وقد نبه ابن مالك إلى الحذف المشار إليه، وجعل كلامه يصب فيما له صلة بحذف (كان) بعد الشرط في جملته لا في الجواب،[6] فحذف (كان) مع اسمها حذف وارد بكثرة في

---

[1] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٣ / ٣٧.

[2] ينظر: ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢ / ٢٥٨.

[3] السابق نفسه، وينظر الحاشية رقم (٥) للشيخ البقاعي محقق الكتاب.

[4] ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٢٧٦. والطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م: ٤/١١٣٢.

[5] ينظر: المبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب: ٣ / ١١٢، ٢٥٤. وينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، في مبحث " الفرق بين الحذف والاتساع "، ص: ٢٠٠ – ٢٠١، طبعة دار غريب القاهرة، نشرة: ٢٠٠٨م.

[6] ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح، ص: ٧١.

اللغة، وهو مقيس بعد (إنْ، ولوْ) الشرطيتين جوازًا[1]

وفي الحديث الشريف: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**» [2]، أي: ولو كان الملتمس خاتما، وذكر سيبويه، قوله: ألا ماء ولو باردا، أي: ولو كان الماء باردا. [3]

وأرى أن بين التوجيهين دلالة اتفاق وافتراق، فدلالة الاتفاق تلتمس في الحالية والخبرية من حيث مطلق المعنى وهو اتصاف الإتيان سواء بتأويل (أي: حابيًا) أو من غير تأويل (حبوًا).

وأمّا دلالة الافتراق فالحال منتقلة عن وصف عاملها فلا يراد معنى الدوام فيها، بخلاف خبر كان الذي يدل على اتصاف اسمها بخبرها على سبيل الملابسة.

---

[1] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١ / ٣٦٢، ٣٦٣. الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٤٦. الأستاذ عباس حسن (١٩٧٩م) النحو الوافي: ١ / ٥٨٤. وطاهر سليمان حموده (٢٠٢٠م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية ١٩٩٨م، جامعة الإسكندرية، ص: ٢٠٨.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٧-كتاب النكاح، ٤٠- باب السلطان ولي، بقول النبي ﷺ: «زوجناكها بما معك من القرآن» من حديث عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، حديث رقم (٥١٣٥). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٨ / ٥٣.

[3] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٢٢٧.

المسألة الثانية: توجيه نصب (عِبَادَ اللّهِ) بين خبر (كان) والنداء والاختصاص

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في كتابه عن نصب (عِبَادَ اللهِ) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قوله ﷺ: «وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا».[1]

الحديث: «٧٨٥٨ – حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، لَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا». [2]

ذكر السيوطي أنّ في نصب (عِبَادَ) ثلاثة توجيهات، أحدها: خبر (كونوا)، والثاني: على الاختصاص. والثالث: على النداء وحذف حرفه.[3]

أمّا التوجيه الأول: فأن تعرب (عِبَادَ) خبرًا لـ(كونوا)، ويجوز أن يكون (إخوانا) خبرا بعد خبر. أي: (عباد) خبر أول، و(إخوانا) خبر ثان.

أمّا التوجيه الثاني: فأن تعرب (إخوانا) خبرًا لـ(كونوا)، و(عِبَادَ) منصوبة على الاختصاص بفعل تقديره: أخص، ويقول الطيبي: وهذا الوجه أوقع، يعني أنتم مستوون في كونكم عبيد الله وملتكم واحدة، والتباغض وما معه مناف لذلك، والواجب أن تكونوا إخوانا متواصلين متآلفين.[4]

أمّا التوجيه الثالث: فأن تعرب (إخوانا) خبرًا لـ(كونوا)، و(عِبَادَ الله) منصوبة على النداء، والتقدير (يا عِبَادَ الله) وحُذف حرف النداء، ويجوز أنهما خبران، ويجوز أن الخبر عباد الله، وإخوانا حال، ونقله السيوطي عن الزركشي.[5]

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٩٢، ٩٣.

[2] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٣ / ٢٤٧، ٢٤٨. حديث رقم (٧٨٥٨) وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

[3] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٩٢، ٩٣.

[4] المصدر السابق: ٣ / ٩٢، ٩٣. وينظر: الزرقاني (١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ٤ / ٤١٧.

[5] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٩٢، ٩٣. وينظر: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٤ / ٤١٧.

أفضى تحليل المسألة إلى أنّ في التوجيه الأول الذي يقضي بإعراب (**عِبَادَ الله**) خبرًا قبل خبر فدلالته تشى بأنهم مأمورون بعبادة الله ابتداء ثم بالإخاء ثانيا، وسياق الحديث لا يدل على هذا فالكلام – والله أعلم– كان موجهًا لهم، أي: الذين هم عباده سبحانه، إذ ليس الأمر هنا طلب عبادته جل وعلا، بل هو سبحانه يخاطبهم على أنهم عباده المؤمنون أن يكونوا إخوانا وأن حالهم هذه ينبغي أن تكون في إخوة. وفي التوجيه الثاني الذي يقضي بإعراب (عِبَادَ الله) مختصًا، فنلتمس فيها دلالة الأمر الموجهة لأناس اختصهم الله تعالى سلفا قبل أن يأمرهم بالفعل (كونوا) فهم عباده سبحانه من قبل. وفي التوجيه الثالث الذي يقضي بإعراب (عِبَادَ الله) على النداء وحذف حرفه، ففي النداء معنى من معاني الاختصاص.

فهو قريب الدلالة من التوجيه على النداء. فالمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام، أحدها: إفادة الاختصاص بالمتكلم، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب، والثاني: أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر، والثالث: أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.[1] ، وهو ما ذكره ابن مالك في ألفيته:

الاختصاص كنداء دون يا	**كأيها الفتى بإثر ارجونيا**
وقد يرى ذا دون تلو أل	**كمثل نحن العرب أسخى من بذل**[2]

ومن ثَمّ يترجح لديّ التوجيهان الثاني والثالث بأن يعرب (عِبَادَ الله) على الاختصاص، أو على النداء وقد حُذفَ حرفُه.

---

[1] خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢ / ٢٧٠

[2] ابن مالك (٦٧٢هـ)، متن الألفية، عبد اللطيف الخطيب، توزيع مكتبة دار العروبة – الكويت، ط١، ٢٠٠٦م، ص: ٤١.

المبحث الثاني: المفعول به وما يلتبس به، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: المفعول به والمصدر (المفعول المطلق)، والنائب عنه، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (شَيْئًا) بين المفعول به والمصدر (المفعول المطلق)

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي في نصب (شَيْئًا) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «غير منتقص من أجورهم شَيْئًا».[(١)]

الحديث: «٢٣٢٨٩- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ حُذَيْفَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَمْسَكَ الْقَوْمُ، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا أَعْطَاهُ فَأَعْطَى الْقَوْمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " مَنْ سَنَّ خَيْرًا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِنْ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ شَرًّا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِنْ أَوْزَارِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا». [(٢)]

ذكر أبو البقاء وتبعه السيوطي أنّ في نصب (شيئا) توجيهين، الأول: واقع موقع المصدر، أي: المفعول المطلق، والثاني: أن يكون مفعولا به. [(٣)]

وكلا التوجيهن قال بهما كثير من النحويين فذكر أبو البقاء العكبري في موضع آخر حين تناول قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨﴾ [البقرة:٤٨]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ١٢٣﴾ [البقرة:١٢٣] يرى أنه يجوز أن تكون (شيئا) في موضع نصب على الحال على أن يكون التقدير: شيئا عن نفس، و(شيئا) هنا في حكم المصدر؛ لأنه وقع موقع جزاء وهو كثير في القرآن؛ لأن الجزاء شيء فوضع العام موضع الخاص. [(٤)]

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٧٦، ٧٧ والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٨ / ٣٢٥. حديث رقم (٢٣٢٨٩) وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل أبي عبيدة بن حذيفة، فقد روى عنه جمع، ووثقه العجلي وابن حبان، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٣) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٧٦، ٧٧ والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤٢.

(٤) أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٦٠.

وهو ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط في هاتين الآيتين الكريمتين من أنّ انتصاب (شيئا) على أنه مفعول به، أي: لا يقضي شيئا، أي: حقا من الحقوق، ويجوز أن يكون انتصابه على المصدر، أي: ولا تجزي شيئا من الجزاء، قاله الأخفش، وفيه إشارة إلى القلة، كقولك: ضربت شيئا من الضرب [(١)]، وأعرب السمين الحلبي (شيئا) في الآية السالفة نصبًا على المصدر، أي: شيئا من الجزاء؛ لأن الجزاء شيء، فوضع العام موضع الخاص، ويجوز أن يكون مفعولا به على أن (تجزي) بمعنى (تقضي)، أي: لا تقضي (نفس) من غيرها شيئا من الحقوق، والأول أظهر. [(٢)]

أما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠﴾ [البقرة:١٧٠] فوجّه السمين الحلبي (شَيْئا) في هذه الآية الكريمة توجيهين، أحدهما: أنه مفعول به، فيعم جميع المعقولات لأنها نكرة في سياق النفي، ولا يجوز أن يكون المراد نفي الوحدة فيكون المعنى: لا يعقلون شيئا بل أشياء. والثاني: أن ينتصب على المصدرية، أي: لا يعقلون شيئا من العقل. وقدم نفي العقل على نفي الهداية؛ لأنه تصدر عنه جميع التصرفات[(٣)]، وفي قوله ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩﴾ [البقرة: ٢٢٩] فوجه (شيئا) مفعولا به ناصبه (تأخذوا). ويجوز أن يكون مصدرا، أي: شيئا من الأخذ. والوجهان منقولان في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنبياء:٤٧] [(٤)]

---

(١) أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط: ١ / ٣٠٨.

(٢) أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق: ١ / ٣٣٧.

(٣) المرجع السابق:٢ / ٢٢٨

(٤) المرجع السابق:٢ / ٤٤٦.

ويميل الباحث إلى إعرابها على المصدرية، أو ما يسمى نائبا عن المصدر في باب المفعول المطلق ويقوي هذا الرأي عندي ما ذكره أبو حيان أن فيه إشارة إلى القلة، كقولك: ضربت شيئا من الضرب.[١]

---

[١] أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط: ١ / ٣٠٨.

المسألة الثانية: توجيه نصب (أربعًا) بين المفعول به والنائب عن المفعول المطلق

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي أن بعض الصحابة ﷺ سئل: كم اعتمر النبي ﷺ؟ فقال: (أربع)، وفي بعضها بالنصب. [(١)]

الحديث: «**١٧٧٥ – حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، جالس إلى حجرة عائشةرضي الله عنها، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعة " ثم قال له: "كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال: أربعا، إحداهن في رجب، فكرهنا أن نرد عليه**». [(٢)]

ذكر ابن مالك في توجيه (أربعًا) بالنصب ثلاثة توجيهات، أحدها: ثبوت الألف (أربعًا) وقفًا دليلًا على تنوينه بالنصب؛ تكميلا لمطابقة اللفظ والمعنى؛ لأن (كم) في موضع نصب على المفعولية.

أي نصبه بفعل مقدر قياسا على (كم) لأنها مفعول به للفعل اعتمر، فيكون التقدير: اعتمر رسول الله ﷺ أربعًا، نائبا عن المصدر في باب المفعول المطلق على تقدير أربع عمرات.

والتوجيه الثاني: ويجوز أن يكون كتب (أربع) على لغة ربيعة، وهو في اللفظ منصوب كما تقدم في ثالث من أوجه "إنما كان منزل".[(٣)] فالوقف على تنوين النصب بالسكون من

[(١)] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩٠. والسيوطي، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٤٩.

[(٢)] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٦- كتاب العمرة، ٣- باب كم اعتمر النبي ﷺ؟. وقال محقق كتاب شواهد التوضيح: أورد البخاري في صحيحه الجواب في حديثين، أحدهما مسند إلى عبد الله بن عمر، والثاني إلى أنس رضي الله عنهما، وأورده مسندًا إلى عبد الله بن عمر بلفظ (أربعًا) فقط. حديث رقم (١٧٧٥). ينظر تخريج الحديث: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م: ٤ / ٢٢٩.

[(٣)] إشارة إلى المسألة التي ورد فيها الوقوف على تنوين النصب بالسكون بغير ألف حملا على الرفع والجر فإنه يوقف عليه بالسكون دون الألف. ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٩١.

خصائص لغة ربيعة، فذكر ابن يعيش والرضيّ أن ربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور، وفي ذلك يستدلون ببيت الأعشى: [من المتقارب]

[إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى]   وآخُذُ مِن كلّ حَيٍّ عُصُمْ[1]

ولم يقل: (عصمًا)، وذلك قليل في الكلام. قال أبو العبّاس المبرّد: من قال: (رأيت زيدْ) بغير ألف – يقِفون عليها بالسّكون – يلزمه أن يقول في "جَمَلٍ": "جَمْلْ". يريد أنه إذا وقف على المنصوب بلا ألف، فأجراه مجرى المرفوع والمجرور، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوّي بين الفتح والكسر والضمّ بتخفيف الفتحة، كما تُخفَّف الضمّة في "عَضُدٍ"، والكسرةُ في "فَخِذٍ"، و(كَتِفٍ).[2]

ثم يرى ابن يعيش أنه "لا يكون هذا الإبدالُ إلّا في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجرّ، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع، لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجرّ، لكان بالياء. والواوُ والياء يثقُلان، وليسا كالألف في الخفّة. وأَزْدُ السَّراة يُجرون الرفعَ والجرَّ مجرى النصب، فيُبْدِلون، ويقولون: "هذا زَيْدُو" بالواو، وفي الجرّ: "مررت بزَيْدِي". يجعلون الرفع والجرّ مثلَ النصب، وهو في القلّة كلُغَةِ من قال: "رأيت زيدْ". وذلك أنّنا إنّما أبدلنا في النّصب من التنوين لخفّة الألف والفتحة. ولا يلزم مثلُ ذلك في الرفع والجرّ لثقل الواو والياء".[3]

---

(1) التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٨٧؛ و ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص: ٢ / ٩٧. وله في: سرّ صناعة الإعراب: ٢ / ٤٧٧، ٦٧٦. وبلا نسبة في المالقي (٧٠٢هـ)، رصف المباني ص ٣٥. الرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩؛ وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ٩/ ١١٢ (رأف). اللغة: السُّرى: المسير ليلاً. العُصم: العهد بالسلامة.

(2) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٥ / ٢١٢.

(3) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٥ / ٢١٢. الرضي محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، ط دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٢هـ: ٢ / ٢٧١،٢٧٢. وينظر: يوسف محمود فجال، الظواهر اللهجية في لغة ربيعة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١٠) العدد (١) جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ / نيسان ٢٠١٤م، ص: ٣١.

ومن ثمّ وقوف المتكلم بالسكون على المنصوب المنون ليس على المشهور من لغات العرب إنما يكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون.

والتوجيه الثالث: ويجوز أن يكون المكتوب بلا ألف منصوبا غير منون (أربعَ)، على نية الإضافة، كأنه قال: أربعَ عُمر فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين، ليُستدل بذلك على قصد الإضافة. وفي ذلك يقول ابن مالك:

ويحذف الثاني فيبقى الأول　　　كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى　　　مثل الذي له أضفت الأولا

وشرح ابن مالك في كافيته وشافيته أنه قد يحذف المضاف إليه مقدرا وجوده فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. [١]

وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى المحذوف كقول بعض العرب: "قطع الله يد ورجل من قالها". وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

إلا علالة أو بدا　　　هة سابح نهد الجزارة[٢]

ويستطرد ابن مالك أنه قد يفعل هذا دون عطف، فمن ذلك ما حكى الكسائي من قول بعض العرب: "أفوق تنام أم أسفل" بالنصب على تقدير وجود المضاف إليه، كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه. ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٧٦.

[٢] التخريج: البيت للأعشى (٧هـ – ٦٢٥م)في ديوانه ص ٢٠٩؛ والبغدادي (١٠٩٣هـ،)خزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠؛ وابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص ٢/ ٤٠٧؛ وله في: سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٢٩٨. وأبو محمد السيرافي (٣٨٥هـ): ١/ ١١٤. وابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ): ١/ ١٦٣؛ وسيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٣٥ (جزر)، ١٣/ ٤٧٥ (بده)؛ والبدر العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحويَّة ٣/ ٤٥٣؛ وبلا نسبة في: ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب: ٢ / ٦٢٦. وأحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ٣٥٨. والمرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ) شرح ديوان الحماسة، ص: ١١٨؛ محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب ٤/ ٢٢٨.

اللغة: العُلالَة بضم العين: البقية. والبُداهة: أول جرى الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجُزارة: الرأس واليدان والرجلان، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحه الناقة. المعنى: يريد أنه إذا واجه عدوه، فليس لهذا العدو منه ومن قرمه إلا صولة فَرس هذه صفاته.

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف[1]

وقد جعل الأخفش من هذا القبيل قولهم: (لا غيرُ) فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب، وليس ما ذهب إليه ببعيد إذا كان قبله مرفوع. وقد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصن[2] قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الأنعام: ٤٨] قرئت بالضم دون تنوين (فلا خوفُ عليهم ولا هم يحزنون) على تقدير: فلا خوف شيء عليهم.[3]

وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل؛ حذف المضاف ولم يَبْنِ. وسمع أيضًا قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فحذف ولم يَبْنِ، أي: على نية حذف المضاف إليه وبقاء المضاف مجرورا من غير بناء في (من قَبْلِ) و(من بَعْدِ).[4]

وقد علق المحقق محمد علي النجار على كلام ابن جني في الحاشية بقوله: "إنه يريد أن هذا سمع عن بعض العرب؛ ولم ترد به قراءة، وإنما الوارد في القراءة غير الضم والكسر مع التنوين، وهي قراءة الجحدري والعقيلي، كما في البحر. ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام ومن تبعه, فظنَّ قراءتهما بدون تنوين فجعل ذلك قراءة، وممن تابعه الأشموني في مبحث الإضافة، ونسب الشيخ خالد في شرحه للتوضيح ذلك إلى الجحدري والعقيلي، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين".[5]

وذكر الصبان تسعة أقسام باعتبار الإضافة وعدمها وأخذ يعددها، فهناك ما تجوز إضافته، وما تمتنع، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط، وما تجب إضافته للجملة مطلقا، وما تجب إضافته لفظا أو نية للمفرد مطلقا، وما تجب إضافته لفظا للمفرد أو للظاهر فقط أو

---

[1] البيت بلا نسبة في ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣١. وابن مالك (٦٨٦هـ) شرح ابن الناظم على الألفية، ص: ٢٨٥، ٢٨٨، والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢ / ٣٢٢. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٨. وابن هشام (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى، ص:٢٠.

[2] محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مقرئ أهل مكة، أحد القراء الأربعة عشر توفي ١٢٣هـ.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٧٧.

[4] ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص: ٢/ ٣٦٧.

[5] المرجع السابق: ٢/ ٣٦٥.

للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب. قوله: "كلا وكلتا" فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وك (ما ونا) خاصة.[1]، وذكر عباس حسن أنّ للإضافة عشرة أنواع لخصها في كتابه النحو الوافي منها ما سلف ذكره[2]

[1] أبو العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ٢ / ٣٧٧، ٣٧٨.

[2] عباس حسن (١٩٧٩م)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة: ٣ / ١٥٦

المطلب الثاني: بين المفعول به والمفعول فيه، وفيه مسألة واحدة

المسألة الأولى: توجيه نصب (الخلاءَ) بين المفعول به والمفعول فيه ونزع الخافض

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في نصب (الْخَلَاءَ) من حديث أنس بن مالك ﷺ «كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاءَ». [١]

الحديث: « ١٢٧٥٤ – «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ». [٢]

ذكر السيوطي لكلمة (الخلاء) ثلاثة توجيهات، أحدها: على الظرفية، والثاني: على المفعولية. والثالث: بإسقاط الخافض. [٣]

أمّا التوجيه الأول – النصب على الظرفية – فذكر السيوطي في عقود الزبرجد عن ابن الحاجب وغيره أنه منصوب على الظرفية؛ لأن (دخل) من الأفعال اللازمة، بدليل أن مصدره على فُعول، وما كان مصدره على فُعول فهو لازم. ولأنه نقيض خرج، وهو لازم فيكون هو أيضا كذلك [٤]، وأمّا التوجيه الثاني وهو النصب على المفعولية فذكر السيوطي أن قومًا اختاروا — ولم يذكرهم – أنه مفعول به، عازيًا ذلك إلى سيبويه حيث يرى أنه منصوب بإسقاط الخافض[٥]

---

[١] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٥.

[٢] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٠ / ١٦١. حديث رقم (١٢٧٥٤) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وابن خزيمة في صحيحه: كتاب الوضوء ٦٦– بَابُ ذِكْرِ اسْتِنْجَاءِ النَّبِيِّ ﷺ حديث رقم (٨٧). ينظر في ذلك: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، صحيحُ ابن خُزَيمة، حَققهُ وعلّق عَلَيه وَخرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م: ١ / ٨٦.

[٣] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢١٧.

[٤] ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب،١٩٨٩م: ٢ / ٧٧٣، ٧٧٤. تحت عنوان: (وجه عدم نصب الظرف المختص بالأمكنة بتقدير في)، إملاء رقم (٨٣).

[٥] أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م: ٢ / ٢٩٤.

وجعله الجرمي من الأفعال المتعدية تارة بنفسها وتارة بحرف الجر. [١]

وذكر أبو حيان أن الفعل (دخل) يتعدّى عند سيبويه لظرف الزمان المختص الحقيقي بغير واسطة في، فإن كان مجازيا تعدّى إليه بواسطة في، نحو: دخلتُ في الأمر. [٢]

ويرى الفاكهي (٩٧٢هـ) أن (الدار والشام) في نحو: دخلت الدار، وسكنت الشام منصوبان على التوسع. لكنه مع (دخلت) مطرد لكثرة استعماله. [٣]

أمّا التوجيه الثالث وهو النصب بإسقاط الخافض فذكر ابن يعيش: "فلمّا كانت هذه الحروف عاملة للجرّ، من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وُصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُفْضِي غيرُها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطةِ حرف الإضافة، ألا تراك تقول: "ضربتُ عمرًا"، فيُفْضِي الفعلُ بعد الفاعل إلى المفعول، فينصب؛ لأن في الفعل قوّةً أفضتْ إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعالٌ ضعُفت عن تجاوُز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياءَ تستعين بها على تناوُله والوصول إليه، وذلك نحوُ: "عجبتُ"، و"مررت"، و"ذهبت". لو قلت "عجبت زيدًا"، أو "مررت جعفرًا"، أو "ذهبت محمّدا"، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال ... ." [٤]ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

تَمُرّون الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ[٥]

---

[١] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٥.

[٢] المصدر السابق نفسه.

[٣] عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٩٧٢ هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، ص: ٢٢٠.

[٤] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٤ / ٤٥٤.

[٥] التخريج: البيت لجرير في ديوانه:

أتمضون الرسوم ولا تُحَيَّ كلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ

وفي خزانة الأدب للبغدادي:

تمرون الديار وَلم تعوجوا كلامكم عَليّ إِذا حرَام

ديوان جرير بشرح ابن حبيب: ٢ / ٢٧٨، رقم البيت (٦)، تحقيق الدكتور محمد أمين طه، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣)، الطبعة الثالثة – دار المعارف. وينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩ / ١٢١.

فهو منصوب على التوسع، أي: التوسع في قاعدة المفعول به المنصوب، وذلك بنزع الخافض أو إسقاطه، فتنصب ما كان يجب أن يكون مجرورا. [١]

ويرى الباحث أن التوجيهين، الأول: (النصب على الظرفية)، والثالث: (النصب بإسقاط الخافض) ليس بينهما ترجيح فكلاهما صادران عن مسلك إعرابي واحد؛ فإن الظرف متضمن حرف الجر اطرادا.[٢]

وهذان التوجيهان معا يرجحان على التوجيه الثالث الذي يقضي بالنصب على المفعولية؛ لأن الفعل غير واقع على المنصوب (الخلاء)، إنما هو وعاء مكاني وظرف للفعل وليس معمولا له على جهة المفعولية.

---

[١] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي:٢ / ٣٣٣.

[٢] ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ٢ / ٢٠٠. وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي: ٧ / ٢٤٨.

المطلب الثالث: بين المفعول به الأول والثاني وما يلتبس بهما، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (الدماءَ) بين المفعول به أول وثان والمشبه بالمفعول والتميز ونزع الخافض

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في نصب (الدماءَ) من حديث أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ».[(١)]

الحديث: « **١٥٧٩ – وأَمَّا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ فَأَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بِشْرَانَ الْعَدْلُ بِبَغْدَادَ أنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ ثنا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ: سَلِي رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: " لِتَنْظُرْ عَدَدَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بِهَا الَّذِي كَانَ بِهَا وَقَدْرَهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ فَلْتَتْرُكِ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لِتَسْتَثْفِرْ بِثَوْبِهَا، ثُمَّ تُصَلِّي**».[(٢)]

ذكر الجلال السيوطي أنّ في نصب (الدماء) خمسة توجيهات، أحدها: على التمييز (وإن كان معرفة). والثاني: على التشبيه بالمفعول به. والثالث: بفعل مقدر، أي: على المفعولية. والرابع: على توهم التعدية إلى مفعول آخر، أي: مفعول به ثان. والخامس: على نزع الخافض.[(٣)]

---

(١) السيوطي (٦١٦هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١.

(٢) الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٤٤ / ٣٠٧. بإفراد لفظة (الدم)، حديث رقم (٢٦٧١٦). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) حديث صحيح، وهو مكرر (٢٦٥١٠). وقال في موضع آخر: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين. وأخرجه أبو داود في: كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض، حديث رقم (٢٧٥). ينظر: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت:١ / ٧١. وينظر: أبو الحسن، نور الدين السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م: ١ / ١٢٠. وأخرجه البيهقي (٤٥٨هـ) السنن الكبرى في: كتاب الحيض، باب، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، حديث (١٥٧٩)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م: ١ / ٤٩٤].

(٣) السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١.

أمّا التوجيه الأول نصبا على التمييز فثمة إشكال فيه لمجيء التمييز معرفة بـ(أل). وقد استدل بعض النحويين ومنهم ابن مالك بقول الشاعر: [من الطويل]

رأيتُك لَمّا أن عرفتَ وجوهنا صدَدْت وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[١]

والشاهد في البيت: قوله: (وطبت النفس) أي: نفسًا وهو تمييز.

وذكر أبو السعادات ابن الأثير في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر" أن (تُهَرَاقُ الدّمَ) كذا جاء على ما لم يسم فاعله. والدم منصوب. أي تهراق هي الدم. وهو منصوب على التمييز - وإن كان معرفة - وله نظائر. أو يكون قد أجري تهراق مجرى: نفست المرأة غلاما، ونتج الفرس مهرا.[٢]

وجوّز ابن الحاجب في أماليه أن يكون (الدماءَ) منصوبًا على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك منه: مهراق الدماء، كقولك: زيدٌ حسن الوجهَ.[٣] وأورد السيوطي في كتابه عقود الزبرجد مناط الدراسة أن الأندلسي[٤] يرى أن الأصل (تهراق دماؤها)، فلما

---

[١] البيت من بحر الطويل، من قصيدة لراشد بن شهاب الشيباني، شاعر جاهلي، يفتخر فيها بالشجاعة وقتل الأعداء. ينظر: المفضل الضبي (١٦٨هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، ط٦ (د.ت) — القاهرة، قطعة رقم (٨٧)، ص: ٣١٠. وفي المقاصد النحوية الشاهد الثاني والأربعون بعد المائة، وذكر بدر الدين العيني أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به. وينظر: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م: ١/ ٤٧٠.

[٢] مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر:٥ / ٢٦٠.

[٣] ينظر: عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م : ٢ / ٧٨٩.

[٤] أبو القاسم اللورقي (٦٦١ هـ): القاسم بن احمد بن الموفق بن جعفر الاندلسي، المرسي، اللورقي (علم الدين، أبو محمد) مقرئ، فقيه، اصولي، نحوي، متكلم. رحل من الاندلس إلى المشرق. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م: ١ / ٢١٨٨، ٢١٨٩. وعمر كحالة الدمشقي (١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت)، ص: ٩٤.

جعلت المرأة هي المهراقة مبالغة ورفع ضميرها (تهراق) نصب (الدماء) التمييز. [١]، ويرى ابن مالك في شرح التسهيل أن (أل) في التمييز زائدة؛ حيث يرى أن الأصل (تهراق دماؤها)، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، أي: (تهراق هي)، وصار المسند إليه (الدماء) منصوبًا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا. [٢]

وجرى السِّندى مجرى من سبقوه ولكن بصيغة تمريضية "وقيل هو تمييز وتعريفه زائد والأصل يهراق دمها فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة وجعل الدم تمييزا وقيل يجوز تعريف التمييز لورود أمثاله كثيرا". [٣]

والتوجيه الثاني: فقد أعربوا (تُهَرَاقُ الدّماءَ) على التشبيه بالمفعول به؛ أي: أن الفعل القاصر (اللازم) إما أن تنيب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، وإمّا أن تضمر في هذا الفعل القاصر ضميرا بحيث يستغني عن فاعله الظاهر فينصبه تشبيها بالمفعول به، فعرض السيوطي رأي أبي القاسم اللورقي المشهور (٦٦١هـ): أن نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به، وعلى جهة البيان، بحقيقة المهراق، ومثله قول جرير: [من الوافر]

فلو ولدت قُفَيْرةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبّ بذلك الجِرْوِ الكِلابَا [٤]

والشاهد: أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح. فلما أضمر السب، وجعله المسبوب مبالغة واتساعًا في كثرة وقوع الفعل، وأخرج (الكلاب) على التفسير لبيان حقيقة المسبوب، نصب على التشبيه بالمفعول به[٥] ونقل ابن الحاجب في أماليه للنحاس عن أبي إسحق الزجاج تعليقا على هذا البيت، يقول فيه: ولو ولدت فقيرة الكلابا يا جرو كلب؛ لسب بذلك السبب الجرو. وقال –رحمه الله–

---

[١] ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١.

[٢] ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ١ / ٢٦٠.

[٣] أبو الحسن، نور الدين السِّندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م: ١ / ١٢٠.

[٤] هذا البيت من الوافر وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. وليس في ديوانه. ابن ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (٦٤٣هـ): ٤ / ٣١٤، ٣١٥. وابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ١ / ٢٦٠. والرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٢١٩.

[٥] ينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١.

مليًا: يلزم قائل هذا القول أنه حذف علامة التأنيث من قوله: لسب، وهو ضعيف، لأن الفعل إذا أسند إلى فاعل مضمر غير حقيقي فالفصيح إثبات العلامة، فهذا جاء به على ذلك الوجه البعيد. وكان يلزمه على الفصيح أن يقول: لسُبّتْ.[١]

وتطرق أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل إلى مسألةٍ ختم بها (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) مشيرا إلى أنهم اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شبه وصفه باسم الفاعل المتعدي؛ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيد تفقأ (الشحمَ) بالنصب، فإن أصله: تفقأ (شحمُه)، فأضمرت في تفقأ، ونصبت الشحم تشبيهًا بالمفعول به. واستدل بما روي في الحديث مناط الدراسة. [٢]، وذكر السندي في حاشيته على سنن النسائي أن نصب (الدم) تشبيها بالمفعول وهو في المعنى تمييز إلا أنه لا يطلق عليه اسم التمييز مراعاة لقواعد الاعراب. [٣]

والتوجيه الثالث: بفعل مقدر، أي: على المفعولية، ذكر أبو حيان في التذييل أن أبا علي الشلوبين منع نصب (الشحم)، في قولهم: زيد تفقأ (الشحمَ) تشبيهًا بالمفعول به. وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد تأولوا الأثر على إضمار فعل، أي: يهريق الله الدماءَ منها، بنصب (الدماءَ) وحكم بأن هذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب. [٤]، وأوله السندي على إضمار الفعل، أي: يهريق الله تعالى الدم منها أو لما قيل: يهراق كأنه قيل: ما تهريق؟ قال تهريق الدم. [٥]

والتوجيه الرابع: على توهم التعدية إلى مفعول آخر، أي: مفعول به ثان، ذكر ابن الحاجب في أماليه أنه يجوز أن يكون منصوبا على توهم التعدي إلى مفعول ثان، لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في (أراق) فعداه بها إلى مفعول آخر كأن

---

[١] ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، الأمالي: ٢ / ٦٧٨.

[٢] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١ / ٥٤. ينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١

[٣] أبو الحسن، نور الدين السِّندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي: ١ / ١٢٠.

[٤] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١ / ٥٤. ينظر: السيوطي، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١

[٥] أبو الحسن، نور الدين السِّندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي: ١ / ١٢٠.

المعنى: جعلها غيرها مهريقة الدماء[1]، والتوجيه الخامس: على نزع الخافض، فالمنصوب على نزع الخافض ضربان، الأول: مطّرد ويكثر مجيئه في (أنّ) المشددة، و(أنْ) المخففة، مع أمن اللبس. والثاني: غير مطّرد وهذا غير مقيس فيقتصر فيه على السماع. [2]، فهو منصوب على التوسع، أي: التوسع في قاعدة المفعول به المنصوب، وذلك بنزع الخافض أو إسقاطه، فتنصب ما كان يجب أن يكون مجرورا. [3]وحين ذكر أبو حيان في التذييل أن الأستاذ أبا علي الشلوبين منع نصب (الشحم)، في قولهم: زيد تفقأ (الشحمَ) تشبيهًا بالمفعول به. وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين وذكر أنهم تأولوا الحديث على أنه إسقاط حرف الجر، أي: (بالدماء) نصبًا على نزع الخافض.

ومن مجموع ما سبق يمكن القول إن التوجيه على التمييز يعتوره التكلف في التأويل فضلا عن ندرته وقلة اطراده لذا لا ينبغي أن نلجأ إليه إلا عندما نُعدم الحيلة النحوية في بقية التوجيهات المحتملة، وأمّا التوجيه الثاني أن يكون منصوبا على التشبيه فيحتاج تأويلا لا يقل تكلفا عن سالفه؛ لأنه يسري وفق نظرية وجود فاعل في الجملة قد نُصِب، ولا يوجد فاعل منصوب، فاضطر النحويون إلى تقدير الضمير المستتر ومن ثَمّ نصب الفاعل الظاهر على التشبيه بالمفعول به درءا للمشكل النحوي في التركيب.

وأما التوجيه الثالث وفيه النصب على المفعولية بتقدير فعل محذوف، وهذا وغن كان فيه تقدير فعل إلا أنه أخف وطأة مما سبق؛ إذ يكثر لدى المعربين النصب على المفعولية والناصب هو الفعل المقدر. والتوجيه الرابع أن يكون منصوبا على توهم التعدي إلى مفعول ثان، وعلة ذلك عندهم أن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في (أراق) فعداه بها إلى مفعول آخر كأن المعنى: جعلها غيرها مهريقة الدماء، فنجد هذا التوجيه ربما يكون أقرب ساعة الأخذ به، لسلامته من التكلف الزائد وإن وجد فيه تكلف فله نظائر.

---

[1] ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب: ٢ / ٧٨٩. وينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٦١

[2] ينظر: من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم، يوسف بن عبد الله الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع ٢٨، شوال ١٤٢٤هـ، ص:٧٢٠.

[3] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي:٢ / ٣٣٣.

وأما التوجيه الخامس على أنه إسقاط حرف الجر قياسا على قولنا: دخلت الدار، أي: دخلت في الدار، ويكون التقدير في التركيب بناء على هذا التوجيه: يهراق بالدماءِ فحذف الجار ونصب الذي كان مجرورا بإسقاط حرف الجر، ولا يخفى أن هذا النوع من الإعراب مقصور على السماع فهو غير مطرد.

لذا يميل الباحث إلى ترجيح التوجيه الرابع الذي يرى إعراب (تُهَرَاقُ الدّماءَ) على أنه مفعول به ثان على النحو الذي سلف.

المسألة الثانية: توجيه نصب (فَاهُ إلَى فِيَّ) بين المفعول به ومعمول (جاعلا) والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي في نصب (فَاهُ إِلَى فِيَّ) من حديث عبد الله بن مسعودﷺ «أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ».[(١)]

الحديث: «٣٧٦١ – حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ "دَخَلْتُ الشَّامَ فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا. فَرَأَيْتُ شَيْخًا مُقْبِلًا، فَلَمَّا دَنَا قُلْتُ: أَرْجُو أَنْ يَكُونَ اسْتَجَابَ اللهُ. قَالَ: مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟ قُلْتُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: أَفَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالْوِسَادِ وَالْمِطْهَرَةِ؟ أَوَ لَمْ يَكُنْ فِيكُمُ الَّذِي أُجِيرَ مِنَ الشَّيْطَانِ؟ أَوَ لَمْ يَكُنْ فِيكُمْ صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ؟ كَيْفَ قَرَأَ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ فَقَرَأْتُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ [الليل: ١ – ٣] **قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ، فَمَا زَالَ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَادُوا يَرُدُّونَنِي».** [(٢)]

ذكر ابن مالك وتبعه السيوطي أنّ في نصب (فَاهُ إِلَى فِيَّ) ثلاثة توجيهات، أحدها: أن يكون الأصل: جاعلا فاه إلى فيّ، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض منه. والثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فى، فحذفت (مِن) وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجرورا. والثالث: أن يكون مؤولا بـ(متشافهين)، كما يؤول (بعته يدًا بيد) بـ (متناجزين). والرابع: هو مفعول به، أي جاعلا فاه إلى فيّ.[(٣)]

والتوجيه الأول: الذي يرى أصحابه أن هناك عاملا محذوفا قدروه: جاعلا فاه إلى فيّ، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض منه. فقد "شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر، نحو قولك: فاه إلى في، وليس بالفاعل ولا المفعول. فكما شبهوا هذا بقولك عوده على بدئه وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر، وشذ هذا كما شذت المصادر فى بابها حيث

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٤٦، ٢٥٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٩٢.

(٢) أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٦٢ – كتاب فضائل أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم–، ٢٧ – باب مناقب عبد الله بن مسعود ﷺ، حديث رقم (٣٧٦١). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٦ / ١٣٩. الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٤٥ / ٥٢٨، ٥٢٩. حديث رقم (٢٧٥٤٤). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٤٦، ٢٥٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٩٢.

كانت حالا وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر".[1] فقد رد السيرافي قول الكوفيين، وقال: إنهم ينصبون: فاه بإضمار: جاعلا كأنه قال: كلمته جاعلا (فاه إلى في)، أي أعربوه مفعولا به منصوبا؛ معللا أنه لو كان على ما قالوا من إضمار: جاعل ما كان فيه شذوذ، ولجاز أن يقال: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد فدلّ على أنه شاذ، كما قال أصحابنا فلذلك لم يقس عليه.[2] ومن ثمّ لم يقبل سيبويه – ووافقه السيرافي– تقدير الحال المحذوفة المقدرة بـ(جاعلا). وهذا ما أورده السيرافي في شرح الكتاب. [3]

وأشار السيوطي إلى إعراب هذا التركيب من حديث حذيفة بن اليمان ﷺ قوله: «ثم رجعا عَوْدَهما على بدئهما».[4] حين نقل كلام أبي حيان في الارتشاف أنّ (رجع عَوْدَه على بدئه) عند الكوفيين نصب على المصدر، أي عاد عوده على بدئه، وأجاز بعضهم نصبه على المفعول أي: ردّ عوده على بدئه، وأمّا عند أصحابنا فعلى الحال على التقديرات الثلاث في: (كلمته فاه إلى فيّ) على اختلاف قائليها، وإذا انتصب على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه لأنه من جملته، وإن كان مفعولا جاز، ويجوز رفع عوده فاعلا برجع أو مبتدأ خبره (على بدئه) وعلى هذين يجوز تقديمه على عوده. [5]

وذكر سيبويه أن يونس جعل "وحده بمنزلة عنده، خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك: جميعا وعامة، وكذلك: طرا وقاطبة بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاه

---

[1] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٩٧، ٣٩٨.

[2] أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٨٢.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٨ / ٣٢١. حديث رقم (٢٣٢٨٥). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده حسن من أجل عاصم– وهو ابن بهدلة – وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين. أبو النضر: هو هاشم بن القاسم، وشيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي.

[5] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م: ٣ / ١٥٦٦. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤١، ٣٤٢.

إلى في".[١] وبسط السيرافي قول سيبويه الذي عزاه إلى يونس الذي قال فيه: ومعنى ذلك أن يونس يجعل (وحده) إذا قلت: (مررت به وحده) بمنزلة متوحّدا ومنفردا، ويجعل المرور به، وكذلك إذا قلت: لقيته وحده جعلت (وحده) بمعنى منفردا وجعلته الملقيّ، وتقول: (كلّمته فاه إلى فيّ) معناه معنى المشافهة، وذلك وجه آخر"، كأنه قال: كلمته جاعلا فاه إلى في، ولو كان على ما قالوا من إضمار: جاعل ما كان فيه شذوذ، ولجاز أن يقال: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد فدلّ على أنه شاذ. وفيه اعتراض السيرافي على هذه التوجيه لشذوذه كما ذكر.[٢]

وفي المفصل للزمخشري أن الاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا الباب، تقول: و(كلمته فاه إلى في)، و(بايعته يدا بيد)، و(بعت الشاء شاة ودرهما)، و(بينت له حسابه بابا بابا).[٣]

وذكر ابن يعيش في شرح النص السابق أن "كلمته فاه إلى في" فقولهم "فاه" نصب على الحال، وجعلوه نائبا عن "مشافهة"، ومعناه: مشافها، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو "كلمته"، وتقديره: كلمته مشافها. وليس ثم إضمار عامل آخر، فيكون من الشاذ، لأنه معرفة بمنزلة "الجماء الغفير"، و"رجع عوده على بدئه". هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين.[٤]ومن ثمّ فإن الزمخشري في مفصله وابن يعيش في شرحه يأخذان برأي سيبويه إذ هما يُعدّان تركيب (فاه إلى في) من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه. ومن ثمّ فهذا التوجيه يرى أن التقدير لا إضمار فيه وأن الناصب كلمته النائبة عن مشافهة التي معناها: مشافها، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره، لأنه معرفة.

---

(١) سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٧٧.

(٢) أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٤.

(٣) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص: ٩١.

(٤) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١٤، ١٥.

ووجّه أبو سعيد السيرافي إعراب (فَاهُ إِلَى فِيَّ) في موضع نصب على الحال وذلك حين شرح نص سيبويه السابق أن الناس اختلفوا فيما نصب فاه، فأصحابنا، أي: البصريون يقولون: إن الناصب كلمته، وإنه لا إضمار فيه، وجعلوه نائبا عن: مشافهة التي معناها: مشافها، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره، لأنه معرفة، وأنه اسم غير صفة، فصار بمنزلة قولك: الجمّاء الغفير، ورجع عوده على بدئه.[1] ومن ثمّ فهذا التوجيه يرى أن التقدير لا إضمار فيه وأن الناصب كلمته النائبة عن مشافهة التي معناها: مشافها، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره، لأنه معرفة.

والكوفيون ينصبون "فاه إلى في" بإضمار "جاعلا"، أو "ملاصقا" كأنه قال: كلمته جاعلا فاه إلى في، أو ملاصقا فاه إلى في. والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه، إذ لو كان بإضمار "جاعلا"، لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره، ولجاز أن تقول: "كلمته وجهه إلى وجهي"، و"عينه إلى عيني"، وأشباه ذلك. [2]

ويرى ابن يعيش أن قولهم: "فاها لفيك"، معتمدا على ما حكاه أبو زيد: "فاها لفيك" بمعنى "الخيبة لك". وأنشد لرجل من بلهجيم، وهو أبو سدرة الأسدي: [من الطويل]

تحسب هواس وأيقن أنني ... بها مفتد من واحد لا أغامره
فقلت له: فاها لفيك فإنها ... قلوص امرىء قاريك ما أنت حاذره[3]

---

[1] أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٨٢. المقصود بأصحابنا عند السيرافي هم نحاة البصرة؛ ففي كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف – رحمه الله تعالى– يقول عن السيرافي: "وكثيرا ما يستخدم مع الأولين كلمة: قال أصحابنا، معلنا بصريته, ودائما يقف معهم مناصرا لهم ضد الكوفيين. واستقر في نفسه إلى أقصى حد أن سيبويه هو الإمام المتبوع وأن كتابه هو العَلم المنصوب، مما جعله يتصدى في مواطن كثيرة للرد على مخالفيه من الكوفيين، ومن البصريين أمثال الأخفش والمبرد." [شوقي ضيف (٢٠٠٥م)، المدارس النحوية، ط٧ (د.ت)، الناشر: دار المعارف، ص: ١٤٦.

[2] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١٤، ١٥.

[3] ١٧٥ – التخريج: البيتان لأبي سدرة الأسدي في البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٢/ ١١٦، ١١٨؛ وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ١/ ٣١٧ (حسب)، ١٣/ ٤٥٧. (يقن) (البيت الأول فقط)، ١٣/ ٥٢٨ (فوه)؛ ولرجل من بني الهجيم في أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، ص: ١٨٩ (البيت الثاني فقط).

والشاهد فيه: نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره: جعل الله فاها لفيك، والمقصود: فم الداهية لفيك.[1] ومن ثمّ فإن توجيه النصب على المفعولية بتقدير فعل محذوف: جعل، وقال: إنما يعنون به فم الداهية، فالضمير يعود إلى الداهية، يدل على ذلك قوله: [من المتقارب]

وداهية من دواهي المنو ن يحسبها الناس لا فا لها[2]

والشاهد فيه قوله: "لا فا لها" حيث جعل للداهية فما. [3]ويلاحظ أن (فا) هنا ليست معرفة لذا فهي في موضع نصب اسم (لا) النافية للجنس

والثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فِى، فحذفت (مِن) وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجرورا. ومن توجيهات ابن مالك في شواهد التوضيح. [4]لا يتعدى الفعل اللازم مفعوله إلا بواسطة حرف الجر واختلف النحاة في حكم إسقاط حرف الجر، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وعد لازما بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر

فالمنصوب على نزع الخافض ضربان، الأول: مطّرد ويكثر مجيئه في (أنّ) المشددة، و(أنْ) المخففة، مع أمن اللبس. والثاني: غير مطّرد وهذا غير مقيس فيقتصر فيه على السماع. [5]وأشار ابن مالك – أيضا – إلى ذلك:

نقلا، وفي أنَّ وأنْ يطرد مع أمن لبس: كعجبت أن يدوا

---

[1] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ١ / ٣٠١– ٣٠٣

[2] التخريج: البيت لعامر بن جوين الطائي في البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٢ / ١١٧؛ أبو سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة — مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م: ١ / ١٣٩. وبلا نسبة في لسان العرب، مادة (فوه).

[3] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ١ / ٣٠١– ٣٠٣. وينظر: الرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة بنغازي، ط٢ عام ١٩٩٦م: ١ / ٣٣٢، ٣٣٣.

[4] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٠.

[5] من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم، يوسف بن عبد الله الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع ٢٨، شوال ١٤٢٤هـ، ص:٧٢٠.

والمسألة مناط الدراسة ليست من المطّرد في شيء، لكن يحسن عدّها من قبيل السماع؛ فقد ذكر أبو حيان في الارتشاف أن الأخفش ذهب إلى أن أصله (من فيه إلى في)، فحذف حرف الجر[١]؛ ومن ثمّ فليس هناك ما يمنع من إعرابها بنزع الخافض.

والتوجيه الثالث: أن يكون مؤولا بـ(متشافهين)، كما يؤول (بعته يدًا بيد) بـ (متناجزين)، ويفهم ذلك من كلام سيبويه أيضا حين أوّل (فاه إلى فيّ) بـ(مشافهةً) وقال في: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه، "وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يدا بيد، كأنه قال: بايعته نقدا، وكلمته مشافهة، أي في هذه الحال".[٢]

وذهب السيرافي كما ذهب سيبويه إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال. ومعناه: كلّمته مشافهة، فوضع (فاه إلى فيّ) موضع (مشافهة)، ومشافهة موضع مشافهًا. [٣]فهو يرى أن مجاوزتهم عنده بمعنى الحال، كالمصادر التي توضع موضع الحال، كقولك: رجع عوده على بدئه، ونظائره، كأنه قال: أتاني القوم مجاوزين، أو خالين من زيد. وأن الناس اختلفوا فيما نصب فاه، فأصحابنا يقولون: إن الناصب: كلمته، وإنه لا إضمار فيه، وجعلوه نائبا عن: مشافهة التي معناها: مشافها، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيره، لأنه معرفة، وأنه اسم غير صفة، فصار بمنزلة قولك: الجمّاء الغفير، ورجع عوده على بدئه. [٤]

ولم يبعد الرضي في هذا الاختيار أن قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) منصوب على الحال أي: مشافهًا، أو على المصدر، أي: مشافهة. فإن (كلمته فاه إلى في) ومنه (بعته يدا بيد)، (وأرسلها العراك)، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة. ويجوز أن تكون هذا أيضا

---

[١] أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ١٥٦٦. والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤١، ٣٤٢. وابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٠.

[٢] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٩١.

[٣] السيوطي، عقود الزبرجد: ٢ / ٩٢.

[٤] أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٩٨.

بمعنى المصدر، أي كلمته مشافهة، إلا أنه لا يجب حذف ناصبه، كما وجب ذلك في: فاها لفيك. [1]

والتوجيه الرابع: أن يكون منصوبا على أنه مفعول به، أي جاعلاً فاه إلى فيَّ. نسبه السيوطي في عقود الزبرجد إلى الكوفيين. [2]وذكر ابن يعيش أن الكوفيين ينصبون (فاه إلى في) بإضمار "جاعلا". [3] أي: على المفعولية.

وفي الارتشاف أنّ (رجع عَوْدَه على بدئه) عند الكوفيين نصب على المصدر، أي عاد عوده على بدئه، وأجاز بعضهم نصبه على المفعول أي: ردّ عوده على بدئه [4]، ويميل الباحث إلى توجيه المسألة – مناط الدراسة – في الحديث النبوي (أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ) أن يكون مؤولا بـ(متشافهين)، كما يؤول (بعته يدًا بيد) بـ (متناجزين).

---

[1] الرضي الاسترابازي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة بنغازي، ط٢ عام ١٩٩٦م : ٢ / ٢١، ٢٢، ٣٩. والسيوطي، عقود الزبرجد: ٢ / ٩٢.

[2] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٩٢.

[3] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١٤، ١٥.

[4] أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م: ٣ / ١٥٦٦. والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٩٢.

المطلب الرابع: المفعول به ونزع الخافض وما يلتبس بهما، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه نصب (إِسْكَاتَكَ) بين المفعول به ونزع الخافض

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في نصب (إِسْكَاتَكَ) من حديث أبي هريرة «فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِسْكَاتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟» [1]

الحديث: « ٧٤٤ – حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً – قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ هُنَيَّةً – فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ ﷺ: أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ». [2]

ذكر السيوطي أنّ في نصب (إسكاتَك) توجيهين في الحديث الوارد مناط المسألة، وعزاهما إلى مظهر الدين الزنداني في شرح المصابيح المشهور بالمظهري، أحد هذين التوجهين، الأول: أنّ (إسكاتك) بالنصب على أنه مفعول فعل مقدر، أي: أسألك إسكاتك ما تقول فيها، والثاني: أو في إسكاتك ما تقول، فنصب على نزع الخافض. [3]

وفي كتب الشروح نقل أصحابها عن شيوخهم هذين التوجيهين، ففي "شرح مصابيح السنة للإمام البغوي" ذكر أن (إسكاتَكَ) بالنصب على أنه مفعول فعل مقدر؛ أي: أسألك عن إسكاتك: ما تقول فيه؟ ويجوز أن يكون تقديره: في إسكاتك ما تقول؟ فحُذِفت (في)،

---

[1] السيوطي(٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٧، ١٨.

[2] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠ – كتاب الأذان، ٨٩ – باب مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ. حديث رقم (٧٤٤). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٧٧. وأخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٢٧– باب ما يقال بين التكبير والقراءة ٥ – كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث رقم (٥٩٨). ينظر: القَاضِي عِيَاض (٥٤٤هـ) المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢ / ٥٥٠. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٢ / ٨١، ٨٢. حديث رقم (٧١٦٤). وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده صحيح على شرط الشيخين

[3] مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّرِيرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (٧٢٧هـ)، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م: ٢ / ١١٧. والسيوطي، عقود الزبرجد: ٣ / ١٧، ١٨.

ونصب (إسكاتك). [1]

ومنهم علي الملا القاري حيث أثبت في كتابه "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" ما ذكره المظهر بِالنَّصْبِ على أنه مفعول فعل مقدر، أي: أسألك إسكاتك ما تقول فيه، أو في إسكاتك ما تقول؟ بنزع الخافض. [2]

يميل الباحث إلى التوجيه الأول الذي أعرب (إسكاتَكَ) على أنه مفعول به بفعل محذوف مقدر؛ لأن عندي تقدير الفعل المحذوف أولى من تقدير حرف الجر المحذوف؛ لما أرى فيه من كثرة حذف الفعل في توجيه المصادر المنصوبات، ولقلة التكلف الحادث إذا ما قدرنا المحذوف بحرف عند إعرابه منصوبا على نزع الخافض.

[1] محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف الحنفيُّ، المشهور بابن المَلَك (٨٥٤هـ)، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م: ١ / ٤٨٣.

[2] أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م:٢ / ٦٧١.

المسألة الثانية: توجيه نصب (أهلَه ومالَه) بين المفعول به الثاني والتضمين ونزع الخافض والتمييز

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في نصب (أهلَه) من حديث ابن عمر ﵄ «الذي تفوته صلاة العصر فكأنّما وُتِرَ أهله وماله». [(١)]

الحديث: « **٤٥٤٥ – حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ، وَمَالَهُ».** [(٢)]

ذكر السيوطي أنّ في نصب (أهلَه) أربعة توجيهات، الأول: مفعول به ثان، والثاني: على التمييز. والثالث: على نزع الخافض. وأورد ما قاله النووي: "روي بنصب الاثنين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور".[(٣)] والرابع: بتضمين الفعل (وُتِر) معنى (سُلب) أهله وماله.

وذكر الوقّشيّ في كتابه – التعليق على الموطأ – أن مجيء تركيب: "فكأنَّما وُتِرَ أهْلَه ومَالَه" حيث وردت روايتان، إحداهما: (أهْلَه ومَالَه) بالنصب، وأخرى بالرفع.[(٤)] وهو ما ذكره ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات قوله: "يروى بنصب الأهل ورفعه". فمن نصب جعله

---

(١) السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٨ / ١٤٦. حديث رقم (٤٥٤٥) وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد ورد الحديث في المسند تسعة عشر إسنادا. وأخرجه مالك في: ١–كتاب الصلاة، ٥– باب جامع الوقوت. يُراجع: الموطأ المطبوع، للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: ١ / ١١– ١٢، حديث: ٢١. والتعليق على الموطأ: ١/٣٢– ٣٣. وفي الموطأ لإمام دار الهجرة، رواية يحيى بن يحيى الليثي: ١ / ٤٤، حديث: ٢٣. وأخرجه الإمام البخاري في: ٩–كتاب مواقيت الصلاة، ١٤– باب إثم منْ فاتته صلاة العصر. وأخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٥– كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٥– باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، حديث: ٢٠٠.

(٣) السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤

(٤) الوقشي (٤٨٩هـ)، التعليق على الموطأ: ١ / ٣٢، ٣٤. وينظر الباحث: عبد الله كمال أبو العلا، الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك، من خلال كتاب " التعليق على الموطأ " للوقشي الأندلسي، في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، الماجستير (مخطوط)، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة عام ٢٠١٣م، ص: ٢١٥– ٢١٩.

مفعولا ثانيا لوتر، وأضمر فيها مفعولا لم يسم فاعله عائدا إلى الذي فاتته الصلاة.[(١)]، وهو ما ذكره أيضا المتولي محمود أنَّ رواية النصب هي الأشهر، وأنها الثابتة عند جمهور المحدِّثين، أي: (سُلب أهلَه ومالَه) فبقي بلا أهل ولا مال. [(٢)]والذي تعنى به المسألة مناط البحث هو توجيهات النصب لا الرفع. فقد رأى الوقشي أن الصواب نصب الأهل والمال، وهكذا رويناه في الموطأ وغيره، ومن رفعه فقد غَلِطَ؛ لأن معناه: أُصِيبَ بأهلِه ومالِه، وسُلِبَ أهْلَه ومَالَه، ففي (وُتِرَ) ضمير مرفوع على أنه اسم ما لم يُسَمَّ فاعله.[(٣)]

ففي التوجيه الأول الذي أعرب فيه السيوطي (أهلَه) مفعولا به ثانيًا فقد وافق قوله قول المعربين؛ فالوقشي جاء توجيهه في (أهلَه) منصوبا؛ لأنه مفعول به ثان، وذكر أن (وُتِرَ) استُعمِلَ متعدّيًا إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين أيضا، واستدل على هذا التوجيه (المتعدِّي إلى مفعولين) بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٥﴾﴾ [محمد: ٣٥]، وبيّن أنّ هذا هو المذكور في الحديث، واستدل على المتعدِّي إلى مفعول واحد بقولهم: وتَرْتُ الرَّجُلَ: إذا أصبتَه بِوَتْرٍ؛ وذلك أن تقتل له حميمًا يطلبك به، مستشهدا بقول الشاعر: [من البسيط]

إذا وترتَ امرَءًا فاحذر عداوته **مَنْ يزرعِ الشوك لا يحصد به عنبًا** [(٤)]

---

(١) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م:٥/ ١٤٨.

(٢) أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف، المتولي محمود المتولي عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها — جامعة أم القرى)، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض)، بعنوان: العربية والعلوم البينية، مارس : ٢٠٠٧م – جامعة القاهرة، ص : ١٠٥٥

(٣) ينظر: القاضي عياض (٥٤٤هـ)، شرح صحيح مسلم المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم: تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة – مصر: ٢ /٥٩٠.

(٤) صالح بن عبد القدوس (١٦٧هـ) شاعر عباسي، حكيم واعظ، بصْري، اتهم بالزندقة فقتله المهدي الخليفة العباسي سنة (١٦٠هـ) . يراجع: البغدادي (٤٦٣هـ)، تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٠ / ٤١٣. وياقوت الحموي، معجم الأدباء: ٤ / ١٤٤٥. ابن خلكان، ووفيات الأعيان: ٢ / ٤٩٢. والذهبي، تاريخ الإسلام (وفيات الطبقة السابعة عشرة): ٤ / ٤١١ — ٤١٣. وابن حجر، لسان الميزان: ٤ / ٢٩١– ٢٩٤، رقم الترجمة: ٣٨٧٤، والوقشي، التعليق على الموطأ: ١ / ٣٢، ٣٣. حاشية (٣).

ولو قال قائل: إن قوله: «وُتِرَ أهْلَه ومَالَه» من المتعدِّي إلى واحد، وإنه من باب قولهم: سَفِهَ نفْسَه وغَبِنَ رأيه ما كان بعيدًا؛ لأن الوَتْرَ يستعمل في جميع أنواع الظلم وإن كان أصله القتل. [١]، وكذلك ابن الأثير يرى أنّ من نصب (أهْلَه) جعله مفعولا ثانيا لوتر، وأضمر فيها مفعولا لم يسم فاعله عائدا إلى الذي فاتته الصلاة. فمن رد النصب إلى الرجل نصبهما.[٢]

ويعدّ هذا التوجيه من باب التضمين في الأفعال والبناء لما لم يسم فاعله، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ..." [٣]، والتضمين: أن يؤدى فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم.[٤]

فأورد صاحب اللسان قوله: "فمن نصب جعله مفعولا ثانيا لوتر وأضمر فيها مفعولا لم يسم فاعله عائدا إلى الذي فاتته الصلاة، ووتره حقه وماله، أي نقصه إياه ... وفي حديث النبي ﷺ: من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهلَه ومالَه، أي: نُقِصَ أهلَه ومالَه، وبقي فردا فَمن رَدَّ النَّقص إلى الرجُل نَصَبهما".[٥]، ويرى الطاهر بن عاشور أن الفعل (وُتر) تضمن معنى (سُلب).[٦]

---

[١] الوقشي (٤٨٩هـ)، التعليق على الموطأ: ١ / ٣٢، ٣٤.

[٢] مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر:٥ / ١٤٨. وينظر: السيوطي، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤

[٣] ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص: ٢ / ٣٠٨. وانظر: سيبويه، الكتاب (١٨٠هـ): ١ / ٣٨، ٢١٤. وقال في موضع آخر: ونقص الدرهمُ ونَقَصْتُهُ . السابق: ٤ / ٥٨. وينظر: ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥ / ٦٩٢. تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، الكويت. وفاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٣ / ١١. والتأويل النحوي في كتب إعراب الحديث، ص: ٢٢٨. والتأويل النحوي في الحديث الشريف، ص: ٢٣٩، ٢٤١. والتأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب، ص: ١٦٦– ١٧٠، أكرم نعيم عطوان، ماجستير ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، مخطوط، جامعة الكوفة.

[٤] الأستاذ عباس حسن (١٩٧٩م)، النحو الوافي: ٢ / ٤٦٠

[٥] ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: مادة: (و ت ر).

[٦] الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٤هـ – ١٩٧٣م)، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ضبط نصه، وعلق علي وخرج أحاديثه طه بن علي بو سريح التونسي، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م ، دار السلام – مصر، ص: ٦٦.

وللتضمين ثمرة دلالية في عموم النظرة إليه، فأنت في التضمين أوجبت للفعل المقدر من الحسن واللطف والخلابة وعلو الطبقة ما ليس للمعنى المبذول في الفعل المثبت.[1]

والتوجيه الثاني الذي ذكره السيوطي – في المسألة مناط الدراسة – أنه منصوب على التمييز. وأورد كلام الشيخ أكمل الدين بعد ذكر ذلك: قيل ويجوز أن يكون النصب على التمييز أي: وتر من حيث الأهل نحو: غبن رأيه، وألم نفسه، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة: ١٣٠] نصبه على وجه[2]، وذكر الوقّشيّ في تعليقه أن الكوفيين ينصبون على التمييز، وعلق بقوله: إنّ التمييز عند البصريين لا يكون معرفه.[3]

والتوجيه الثالث الذي ذكره السيوطي في كلامه عن المسألة "وقال بعضهم: إنه منصوب على نزع الخافض: أي: وتر في أهله وماله، فلما حذف الخافض انتصب".[4] وهو ما حكاه الوقشي من أن أهل البصرة ينصبون هذا على تقدير سقوط حرف الجر.[5]

وقد أفضى تحليل المسألة إلى أنّ في التوجيه الأول – الذي يقضي بإعراب (أهلَه) مفعولا به ثانيا – توجيهًا قائمًا على التضمين؛ فقد ضمّن الفعل (وُتر) معنى (سُلب) الذي ينصب مفعولين. وفي التوجيه الثاني الذي يقضي بإعراب (أهلَه) تمييزًا؛ فقد اعتُرض عليه؛ لأن التمييز لا يأتي معرفة إلا في نادر كلام العرب. وفي التوجيه الثالث الذي يقضي بإعراب (أهلَه) منصوبا على نزع الخافض فلا يخلو من تأويل؛ حيث جعله المعربون منصوبا على تقدير حذف حرف الجر، كأنه قال: سفه في نفسه، وغبن في رأيه، فيكون التقدير على هذا: فكأنَّما وُتِرَ في أهْلِه ومَالِه.

---

[1] محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ص: ٢٦

[2] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤

[3] الوقشي (٤٨٩هـ)، التعليق على الموطأ: ١ / ٣٢، ٣٤.

[4] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤

[5] الوقشي (٤٨٩هـ)، التعليق على الموطأ: ١ / ٣٢، ٣٤. وينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٣، ١٤.

ومن ثَمّ أميل إلى ترجيح التوجيه الأول الذي يرى النصب على المفعولية؛ لأن هذا التأويل خال من البعد والتكلف مقارنة بالتوجيهات الأخرى الواردة، وهو ما لا يوجد فيها؛ إذ تحتاج إلى تأويل مكثف عند مقارنتها بالتوجيه الأول.

المسألة الثالثة: توجيه نصب (فيستحي ربه) بين نزع الخافض والتضمين

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي فيما أخرجه الإمام البخاري من طريق أبي هريرة ﷺ وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون: لو استشفعنا على ربنا، فأراحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم ... فيقول لهم آدم: لست هناكم، ويذكر ذنبه الذي أصاب **فيستحي ربه** ﷻ من ذلك ... إلى آخر الحديث».[1]

الحديث: «١٣١٥٣ – حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: " يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون: لو استشفعنا على ربنا، فأراحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء، فاشفع لنا إلى ربك، يريحنا من مكاننا هذا، فيقول لهم آدم: لست هناكم، ويذكر ذنبه الذي أصاب فيستحيي ربه ﷻ ويقول: ولكن ائتوا نوحا، فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، فيأتون نوحا فيقول: لست هناكم، ويذكر لهم خطيئته سؤاله ربه ما ليس له به علم، فيستحيي ربه من ذلك، ولكن ائتوا إبراهيم خليل الرحمن، ... ولكن ائتوا محمدا ﷺ عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني ... إلى آخر الحديث». [2]

يرى أبو البقاء وتبعه السيوطي أن في نصب (ربَّه) توجيهين، أحدهما: النصب على نزع الخافض، أي: حذف حرف الجر (من)، مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: (من قومه)، فلما حذف الجار نصب الاسم على

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠.

[2] مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٩ / ١٩٧. وأخرجه البخاري في: ٦٠- كتاب الأنبياء، ٣- باب قوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١﴾ [نوح:١] إلى آخر السورة، وقوله: ﴿۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١﴾ [يونس:٧١]، حديث رقم (٣١٢٥). ينظر تخريج الحديث: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

التوسع[١]. والثاني: الذي ذهب إليه أبو البقاء أن (ربَّه) منصوب على تضمين الفعل (يستحيي) معنى الفعل (يخشى أو يخاف).

ويرى الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسير الآية السالفة الذكر أن حذف الجار من المتعلق الذي هو في رتبة المفعول الثاني شائع في ثلاثة أفعال: اختار، واستغفر وأمر، ومنه أمرتك الخير وعلى هذا يكون قوله: سبعين مفعولا أول. [٢]

ومن أقوال النحاة في المسألة ما ذكره ابن يعيش شارحا كلام الزمخشري في المفصل عن حروف الجر أن هذه الحروف "تسمّى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمّى حروف الجرّ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفاتٍ لِما قبلها من النكرات. وهي متساويةٌ في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعَمَلِ الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ... ." [٣]

ويقول ابن يعيش: "فلمّا كانت هذه الحروف عاملة للجرّ، من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وُصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُفْضِي غيرُها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطةِ حرف الإضافة، ألا تراك تقول: "ضربتُ عمرًا"، فيُفْضِي الفعلُ بعد الفاعل إلى المفعول، فينصب، لأن في الفعل قوّةً أفضتْ إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعالٌ ضعُفت عن تجاوُز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياءَ تستعين بها على تناوُله والوصول إليه، وذلك نحوُ: "عجبتُ"، و"مررت"، و"ذهبت". لو قلت "عجبت زيدًا"، أو "مررت جعفرًا"، أو "ذهبت محمّدا"، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال[٤]، ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

---

[١] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠. وينظر: إبراهيم بركات: ١ / ٢٢٣.

[٢] ينظر: الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الناشر: ٩ / ١٢٣.

[٣] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل: ٤ / ٤٥٤.

[٤] المرجع السابق نفسه.

تَمُرّون الديارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ[1]

والتوجيه الثاني: الذي ذهب إليه أبو البقاء أن (ربَّه) منصوب على تضمين الفعل (يستحيي) معنى الفعل (يخشى أو يخاف) وَيكون الْمَعْنى يخْشَى ربه، أَو يخَاف ربه؛ لِأَن الاستحياء والخشية بِمَعْنى واحد.

وتعد هذه المسألة من باب تضمين الفعل (يستحي) اللازم معنى (يخشى) المتعدي، وذكر ابن جني أن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه. [2]، والتضمين أن يؤدى فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. [3]

وذكر محمد نديم فاضل أن للتضمين ثمرة دلالية في عموم النظرة إليه، ففي التضمين توجب للفعل المقدر من الحسن واللطف والخلابة وعلو الطبقة ما ليس للمعنى المبذول في الفعل المثبت. [4]

---

[1] التخريج: البيت من الوافر لجرير في ديوانه:

أتمضون الرسوم ولا تُحيَّ كلامُكُمُ عَلَيَّ إذَنْ حَرامُ

وفي خزانة الأدب للبغدادي:

تمرون الديار وَلم تعوجوا كلامكم عَليّ إذا حَرَام.

ديوان جرير بشرح ابن حبيب، رقم البيت (٦)، تحقيق الدكتور محمد أمين طه، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣)، الطبعة الثالثة – دار المعارف: ٢ / ٢٧٨. وينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩ / ١٢١.

[2] ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص: ٢ / ٣٠٨. وانظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٨، ٢١٤. وابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥ / ٦٩٢، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، الكويت. الدكتور فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٣ / ١١. العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١١٠. والتأويل النحوي في كتب إعراب الحديث، ص: ٢٢٨. والتأويل النحوي في الحديث الشريف، ص: ٢٣٩، ٢٤١. وأكرم نعيم عطوان، التأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب، ماجستير (مخطوط)، جامعة الكوفة، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ص: ١٦٦– ١٧٠.

[3] الأستاذ عباس حسن (١٩٧٩م)، النحو الوافي: ٢ / ٤٦٠.

[4] الدكتور محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ط١: ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة، ص: ٢٦.

ويميل الباحث إلى ترجيح تضمين الفعل (يستحيي) الفعل (يخشى أو يخاف) لثراء الدلالة إذ بالتضمين حصل المعنيان، معنى الفعل (يخشى أو يخاف)، وبقاء معنى الاستحياء.

المطلب الخامس: المفعول به وأنماط من المنصوبات غير ما سبق، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه نصب (نحوًا) بين المفعول به والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي في نصب (نحوًا) من حديث عائشة – رضي الله عنها– أم المؤمنين فاذا بقي من قراءته نحوًا من كذا». [1]

الحديث: «**١١١٨ – حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنها – أم المؤمنين أنها أخبرته "أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن، فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحوا من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع».** [2].

ذكر ابن مالك والسيوطي أن في نصب (نحوًا) توجيهين، أحدهما: على المفعولية، والثاني: على الحالية. [3]

التوجيه الأول: ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح وتبعه السيوطي في عقود الزبرجد أنّ (نحوَا) نُصبتْ على المفعولية؛ وذلك حين جعل (من) زائدة، ويكون التقدير: فإذا بقي قراءته نحوا. ف (قراءته) فاعل (بقي). وهو مصدر مضاف إلى فاعله، فأعمل المصدر بإضافته للمعمول الأول (الفاعل)، وجعل المعمول الثاني (نحوا) منصوبا على المفعولية. [4]

التوجيه الثاني: أن تجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظا ونوي ثبوته، وتجعل (نحوا) منصوبا على الحال. تقدير: فإذا بقي باق من قراءته نحوا من كذا. وهذا الحذف يكثر قبل (من) لدلالتها على التبعيض. [5]، ومنه قول النبي ﷺ: «تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ١٨٦. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢١٧.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٨– كتاب أبواب التقصير ٢٠– باب إذا صلى قاعدا ثم صح، أو وجد خفة، تمم ما بقي، حديث رقم (١١١٨). ينظر في ذلك: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٣٠٦. وينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٤٢ / ٢٨٠، ٢٨١. حديث رقم (٢٥٤٤٩) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١٨٦. والسيوطي، عقود الزبرجد: ٣ / ٢١٧.

[4] المصدر السابق نفسه.

[5] المصدر السابق نفسه.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ كُلِّهِنَّ ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ» [1]، ومنه على أجود الوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣٤﴾ [الأنعام:٣٤][2]، وذكر ابن عطية في المحرر الوجيز أن "فاعل (جاءَكَ) في الآية مضمر على ما ذهب إليه الطبري والرماني، تقديره: ولقد جاءك نبأ أو أنباء.[3]

وذكر أبو البركات بن الأنباري أن في إعراب (من نبأ) وجهين، أحدهما: صفة لمصدر محذوف تقديره: ولقد جاءك مجيء من نبأ المرسلين والفعل (جاءك) دالّ على المحذوف ولا تكون (من) زائدة إنما تزاد في النفي. وهذا مذهب سيبويه. والثاني: زيادة (من) وتقديره: ولقد جاءك نبأ، وهو مذهب الأخفش. [4]

وأميل إلى التوجيه الثاني الذي يعرب (نحوًا) حالا، ففي حذف الفاعل مع الدلالة عليه له شواهد في العربية تؤيده ذكرتها آنفا في آية الأنعام وفي حديث الذكر بعد الصلاة؛ من أجل ذلك يرى ابن مالك أن تقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كـ(باق) بعد الفعل (بقي) و (جاءٍ) بعد الفعل (جاء) أولى من تقدير غيره، لدلالة الفعل عليه معنى ولفظًا. [5]

---

[1] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠-كتاب الأذان ١٥٠- باب الذكر بعد الصلاة، حديث رقم (٨٤٣). ينظر في ذلك: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ١٣٧.

[2] السابق نفسه

[3] ابن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، - ١٤٢٢هـ : ٢ / ٢٨٧.

[4] أبو البركات، كمال الدين بن الأنباري (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١ / ٣٢٠.

[5] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١٨٦. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢١٧.

المسألة الثانية: توجيه نصب (صَدَقَةً) بين المفعول به والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري وابن مالك والسيوطي في نصب (صَدَقَةً) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ «أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: " لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ " قالوا: اللهم نعم». [1]

الحديث: «**١٦٥٨ – حدثنا سفيان، عن عمرو، عن الزهري، عن مالك بن أوس ﷺ سمعت عمر ﷺ يقول لعبد الرحمن، وطلحة، والزبير، وسعد ﷺ: نشدتكم بالله الذي تقوم به السماء والأرض – وقال مرة: الذي بإذنه تقوم السماء والأرض – أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: " لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ " قالوا: اللهم نعم».**

روى هذا الحديث جمع من الصحابة؛ فقد أورده العكبري والسيوطي في كتابيهما في مسند الزبير بن العوام[2]، وابن مالك في شواهده فقد أورد قوله ﷺ «**مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**» بالرفع والنصب، وعلق محقق الكتاب الدكتور طه محسن أنّ الحديث ورد بالرفع فقط في صحيح البخاري، وقال المحقق: ولم أقف على رواية النصب. فلعل ابن مالك اطلع على نسخة أخرى. [3].

والحديث له طرق كثيرة في مسانيد الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها أبي بكر الصديق ﷺ وعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ والزبير بن العوام ﷺ ... إلى غير ذلك. [4].

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١١. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ – ٣٦١.

[2] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص: ٢٣٦. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ – ٣٦١.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١١

[4] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣ / ١٩٧، ١٩٨. حديث رقم (١٦٥٨). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه الإمام مالك – رحمه الله تعالى – في موطئه.[1]، والبخاري رحمه الله تعالى في صحيحه[2]ومسلم رحمه الله تعالى في صحيحه. [3] وأورده أبو البقاء العكبري مرفوعا ليس غير. [4]

ذكر ابن مالك وتبعه السيوطي أنّ في نصب (صدقة) توجيهين، أحدهما: على الحالية، والثاني: على أنه مفعول به وهو ما يقول به الشيعة. [5]

وأما التوجيه الأول النصب على الحالية فابن مالك جعل التقدير فيه: ما تركنا مبذولٌ صدقةً، فحذف الخبر (مبذولٌ) وبقى الحال (صدقةً) كالعوض منه ونظيره قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾ ﴾ [يوسف: ٨] بنصب ﴿عُصْبَةٌ﴾[6]، وفي موضع آخر لابن مالك من كتابه خرج قوله تعالى: ﴿عُصْبَةٌ﴾ بالنصب، قال: "وهي قراءة تعزى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وتقديرها: ونحن معه عصبة، أو: ونحن نحفظه عصبة. [7]، وذكر فخر الدين الرازي أن عليًّا– رضي الله عنه – قرأ

---

[1] أخرجه الإمام مالك (١٧٩هـ) عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين ﵂. في كتاب الجامع. باب ما جاء في تركة النبي ﷺ. أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)، المنتقى شرح الموطأ، الناشر: مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٣٢هـ: ٧ / ٣١٧. ينظر: أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي. ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، ١٣٨٧هـ: ٨ / ١٥١. وينظر: القَاضِي عِيَاض (٥٤٤هـ) المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٦ / ٧٦.]

[2] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٦٤- كتاب المغازي، ٣٨ — باب غزوة خيبر. حديث رقم = ٤٢٤٠ و٤٢٤١. ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٦ / ٣٧٥.

[3] أخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٣٢- كتاب الجهاد والسير، ٢- باب حكم الفيء. ينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت: ٣ / ١٣٧٧.

[4] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي: ص ٨٩.

[5] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١١. والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ – ٣٦١.

[6] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١١.

[7] المصدر السابق، ص: ١٧٠

قوله تعالى: ﴿عُصۡبَةٌ﴾ بالنصب، قيل: معناه: ونحن نجتمع عصبة.[1]، وروى النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب ﷺ قوله تعالى: ﴿عُصۡبَةٌ﴾ بالنصب. فـ(نحن) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: نحن نجتمع عصبةً، وعصبة حال سدت مسد الخبر.[2]وذكر في كتاب معجم القراءات أن نصب (عصبة) عزاها إلى علي بن أبي طالب ﷺ [3]

وذكر السيوطي كلام القرطبي أنّ جميع الرواة لهذه اللفظة في الصحيحين وغيرهما يقولون (لا نورث) بالنون، وهي نون جماعة الأنبياء، و (صدقة) مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (ما تركنا)، والكلام جملتان: الأولى فعلية والثانية اسمية، لا خلاف بين المحدثين في هذا. [4]

ومن ثمّ فالتوجيه الثاني النصب على المفعولية صحفه بعض الشيعة فقالوا: (لا يورث) بالياء، (ما تركنا صدقةً) بالنصب وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولا لم يسم فاعله، و (صدقةً) منصوبة على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقة لا يورث ويورث سائر أمواله. [5]

وهذا النوع الذي سد فيه الحال مسد الخبر، مع صلاحيتها لأن تجعل خبرا شاذًا لا يكاد يستعمل، ومنه قول الزباء: [من الرجز]

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا[6]

---

[1] فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ: ١٨ / ٤٢٣.

[2] أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير: ٦ / ٢٤٢. وينظر: رنا بنت ناصر بن سعيد الدوسري، أثر المعنى في توجيه إعراب القرآن الكريم شواهد مختارة من سورة يوسف، المجلد التاسع من العدد السادس والثلاثين لمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، د ت، ص: ١١٧٦.

[3] أحمد مختار عمر (٢٠٠٣م)، عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط، ٢،١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م: ٣/١٥٠.

[4] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ - ٣٦١.

[5] المصدر السابق نفسه.

[6] ينظر: أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، الأمالي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ١ / ١٦٦. وينظر: الفراء (٢٠٧هـ)، معاني القرآن: ٢ / ٧٣، ٤٢٤. إميل بديع يعقوب المعجم المفصل في شواهد العربية، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م: ٩ / ٣٩٦.

فيرى ابن مالك أن الوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر.

ويؤكد أنه يحسن سد الحال سد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبرا، نحو: ضربي زيدا قائما، وأكثر شربي السويق ملتوتا. فلو جعل (قائم) خبرا لي "ضربي" و"ملتوت" خبرا لـ(أكثر شربي) لم يصح، فلذلك نصبا على الحال. وأما الأمثلة التي تقدمت فجعل ما نصب فيها على الحال خبرا صحيحا، لا ريب في صحته، فلذلك كان النصب ضعيفا. [1]

وأما التوجيه الثاني بنصب (صدقة) على الحالية لكن على خلاف التوجيه الذي يتفق مع مذهب أهل السنة والجماعة، بأن وجّهوا التركيب النبوي فرووا الحديث (لا يورث) بالياء و(ما تركنا صدقةً) بالنصب، وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولا لم يسم فاعله، و(صدقة) ينصب على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقة لا يورث ويورث سائر أمواله. [2]

وهناك توجيه بنصب (صدقة) على المفعولية وهو ما يقول به الشيعة أيضا فإنهم جعلوا (ما) نافية وليس اسما موصولا، وأعملوا الفعل (تركنا) في المفعول به (صدقة) وهذا التوجيه يخدم مذهبهم وهو ما لا يتفق مع مذهب أهل السنة والجماعة.

ومن خلال تحليل المسألة في التوجيه الأول بنصب (صدقةً) على الحالية وإعراب (ما) مبتدأ وخبره مقدر بـ (مبذول) يدل عليه السياق هو التوجيه الذي يعتمده الباحث لاتفاقه مع مذهب أهل السنة والجماعة.

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١٧١. خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٣٩٧.

[2] أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د ط) ١٤٢٣هـ: ٥ / ٥٩، ١١ / ٧٨، ٨١، ٨٢. والسيوطي، عقود الزبرجد: ١ / ٣٥٩ – ٣٦١.

المسألة الثالثة: توجيه نصب (أخلاقًا) بين المفعول به والتمييز

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري وتبعه السيوطي من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحبكم إليّ وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقا».[(١)]

الحديث: «١٧٧٣٢ – حدثنا محمد بن أبي عدي، عن داود، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: قال رسول الله ﷺ: " إن أحبكم إلي، وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقا، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني في الآخرة مساوئكم أخلاقا، الثرثارون، المتفيهقون، المتشدقون». [(٢)]

قال أبو البقاء: "أكثر ما يجيء في الحديث أحاسنكم أخلاقا وهو جمع (أحسن) مثل أبطح وأباطح. وقد جعل أفعل هنا صفة غالبة فجمعت جمع الأسماء مثل: (أفكل وأفاكل).[(٣)]

يرى أبو البقاء العكبري – وتبعه السيوطي– أن في نصب (أخلاقا) توجيهين، أحدهما: يجوز أن يكون مفعولا به، كما تقول: فلان يحسن خلقه. والثاني: إعرابه تمييزا، مثل: المحسنين أعمالا، في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف:١٠٣]. وفي هذا يذكر ابن منظور في اللسان عن الأزهري: لا تكاد العرب توحد المحاسِن، وقال بعضهم: واحدها مَحْسَن؛ واعترض ابن سيده بأنه ليس هذا بالقوي ولا بذلك المعروف، إنما المحاسِنُ عند النحويين وجمهور اللغويين جمع لا واحد له، ويستدل بقول سيبويه: إذا نسبت إلى محاسن قلت مَحاسِنيّ، فلو كان له واحد لرده إليه في النسب، وإنما يقال إن واحده حَسَن على

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٥٦، ١٥٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٩ / ٢٦٧، ٢٧٩. حديث رقم (١٧٧٣٢، ١٧٧٤٣) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده حسن لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح، لكن مكحولا – وهو الشامي– لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني.

(٣) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٥٦، ١٥٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٨١، ٢٨٢.

المسامحة، ومثله المفاقر والمشابه والملامح والليالي.[1]؛ ومن ثمّ فإنه يجوز أن يكون (أخلاقًا) مفعولا به كما نقول: فلان يحسّن خلقه.

وفي معرض إعمال اسم المصدر والمصدر الميمي ذكر أبو حيان عدم الخلاف بين البصريين والكوفيين أنّ كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي اسم مصدره على قياس مفعوله قياسًا مطردًا، فيرى أن هذا النوع من اسم المصدر يجري مجرى المصدر في جميع أحكامه [2]، واستشهد بقول الشاعر: [من الكامل]

أظلومُ إنّ مصابكم رجلا　　　أهدى السّلام تحية ظلم[3]

والشاهد: (رجلا) مفعول به للمصدر الميمي (مصاب) المضاف إلى فاعله. [4]

والتوجيه الثاني: إعرابه تمييزا، مثل: المحسنين أعمالا، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف:١٠٣].

---

[1] ينظر: ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب مادة (ح س ن). الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ، مادة (ح س ن): ١٣ / ١١٧. وينظر: كلام المحقق عبد الإله نبهان، حاشية العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٥٦، ١٥٧. طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

[2] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي: ١١ / ١٠٢.

[3] اختلف في قائله، فقد نسب للحارث بن خالد المخزومي ولأبي دهبل الجمحي وللعرجي أيضا، وفي شعر الحارث المخزومي (أظليم) بدل (أظلوم). ينظر شعر الحارث، ص: ١٢٣. ينظر: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م: ٢ / ٧٢١.

[4] ينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح: ٢ / ٧. وأبو محمد عبد الله الصيمري (ق ٤هـ)، التبصرة والتذكرة ١ /٢٤٥. وابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ٣ / ١٢٤. وبهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ: ٢/٢٣٩. والجَوجَري (٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب: ٢ / ٧٢١.

ويرى الباحث في التوجيه الثاني إعراب (أخلاقًا) تمييزا أن فيه مبالغة تتناسب مع اسم التفضيل ومع جمعه من (الأخسر) إلى (الأخسرين) فلم يقل المولى عز وجل: قل هل ننبئكم بعمل الأخسرين إنما قال سبحانه ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ﴾؛ ليدل على أن في الجملة القرآنية مبالغة مقصودة ليكون الكلام أوقع في نفس السامع والمتلقي.

المطلب السادس: المفعول به والتوابع، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (لا أحسنَ من هذا) بين المفعول به والنعت [(١)]

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي في باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين من طريق أسامة بن زيد ﷺ أن النبي ﷺ حين مر على مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين وكان فيهم عبد الله بن أبيّ بن سلول زعيم المنافقين، وعرض النبي ﷺ عليهم القرآن، قال ابن سلول: «لَا أَحْسَنَ من هذا»، أي: لا شيء أحسن من هذا، أي: أنه حسن جدا، قاله استهزاء ورياء، وقد كان يومئذ كافرا مجهرا به. [(٢)]

الحديث: «**٢١٧٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا عَلَيْهِ إِكَافٌ تَحْتَهُ قَطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ، وَأَرْدَفَ وَرَاءَهُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ... مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَالْيَهُودِ، فِيهِمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَّرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا. فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ وَقَفَ فَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، ... فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ**». [(٣)]

يرى أبو البقاء وتبعه السيوطي أن في نصب (أحسن) توجيهين، أحدهما: صفة لاسم (لَا) النافية للجنس المحذوف، و(من هَذَا) خبر (لَا). وَيجوز أَن يكون الْخَبَر محذوفا، وَتَكون (من) مُتَعَلقَة بِأَحْسَن، على تقدير: لَا شَيْء أحسن من كَلَام هَذَا فِي الْكَلَام، أَو فِي الدُّنْيَا.

يرى النحاة أنه قد يحذف الاسم قليلا، ويذكر الخبر، فذكره سيبويه، قال: هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينا لسعة الكلام والاختصار، أنهم "أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرا

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٦٧، ٦٨. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٠٠.

(٢) ينظر: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٣٦ / ١٠٣

(٣) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٦ / ١٠١، ١٠٢، وأخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٦٥- كتاب الاستئذان، ١٧- باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين، حديث رقم (٥٨٧٦). وقال محقق المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه مسلم (١٧٩٨)، والترمذي (٢٧٠٢)، والبزار في "مسنده" (٢٥٦٧). وهو في "مصنف" عبد الرزاق (٩٧٨٤)».

استخفافا، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير عليك".[1] لا بأس عليك، أو: لا واجب عليك، ذلك تبعا لما هو موقوف من الحال أو المقام أو السياق.[2]، وذكر صاحب المفصل في حذف اسم (لا) أنهم حذفوا المنفي في قولهم: (لا عليك)، أي: لا بأس عليك، وبسطه ابن يعيش شارحا عبارة الزمخشري أنّهم قد حذفوا اسمَ (لا) النافيةِ للجنس، كما حذفوا الخبرَ، فقالوا: (لا عليك)، ويريدون بكلامهم: (لا بأسَ عليك)، أي: لا سيّء عليك، معللا أنهم حذفوا الاسم لكثرةِ الاستعمال تخفيفًا، وساق قول امرئ القيس [من البسيط]:

وَيلُمّهَا في هَواءِ الجَو طالِبَةً ... ولا كهذا الذي في الأرض مَطْلُوبُ[3]

والشاهد فيه قوله: "لا كهذا الذي ... " حيث حذف اسم (لا) والتقدير: لا شيء له كهذا الذي في الأرض.[4]

ويرى ضياء الدين ابن الأثير أن الصفة تأتي في الكلام على ضربين: إما للتأكيد والتخصيص، وإما للمدح والذم، وكلاهما في معرض الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والإيجاز، ويرى أنه لا يحسن الحذف به، إضافة إلى اللبس الحادث الذي يؤمر البليغ باجتنابه، ويستطرد ابن الأثير أنه إذا كان هناك حذف للموصوف فحذفه إنما هو شيء قام الدليل عليه، أو شهدت به الحال، وإذا استبهم وغمض كان حذفه غير لائق لأنه يؤدي إلى اللبس

---

[1] ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ٢٢٤. محمد بن يزيد أبو العباس، المبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب: ٢ / ١٥١، ٤ / ١٢٩. ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١١٦.

[2] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ١ / ٢٨٩.

[3] البيت في ديوان امرئ القيس؛ تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م، ص: ٨٢.

والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٤/ ٩٠، ٩١، ٩٢؛ أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م: ص: ١ / ٢٣٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٢ / ٩٩٨؛ وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ: ١٥/ ٤١٨، مادة: (و. ي. ا). اللغة: ويلمّها: الأصل: ويلُ أمها، أو ويلٌ لأمّها. والمعنى: أنه وصف عُقابًا تتبع ذئبًا لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدّة هروبه.

[4] أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ص: ٢ / ٢٣٥.

والإبهام [1]، وَالتوجيه الثَّانِي: أَن يكون مَنْصُوبًا بِفعل مَحْذُوف تَقْدِيره أَلا فعلتَ أحسن من هَذَا؟! وَحذف همزَة الِاسْتِفْهَام لظُهُور مَعْنَاهَا، فالنصب على المفعولية، ويرى ابن هشام في المغني أن (أَلا) بِفَتْح الْهمزَة وَالتَّخْفِيف على خَمْسَة أوجه، وَالْخَامِس الْعرض والتحضيض ومعناهما طلب الشَّيْء لَكِن الْعرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص أَلا هَذِه بالفعلية نَحْو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ٢٢﴾[النور: ٢٢]، وقوله: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ﴾[التوبة: ١٣]، وَمِنْه عِنْد الْخَلِيل قَوْله: [من الوافر]

ألا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خَيرًا ... يَدُل على مُحَصّلَةٍ تبيتُ [2]

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلًا) حيث نصب (رجلًا) بفعل مضمر، والتقدير: (ألا تروني رجلًا ...). كأنّه قال: ألا تُرُونَني رجلاَ. وزعم يُونُس أنّه نَوَّنَ مُضطرًا [3]، وأرى أنه على التوجيه الأول الذي يقضي بأن (أحسن) صفة لاسم (لَا) المحذوف، على تقدير: (لَا شَيْء أحسن من كَلَام هَذَا) يكون فيه جانب الرياء وإبطان الكفر أبْيَن؛ لأن أحد الدلالات المحتملة لهذا التركيب أن عدو الله ابن أُبَيّ يُظهر في كلامه أن القول الذي يسمعه من محمدﷺ

---

[1] ينظر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة (د.ت): ٢ / ٢٤٥.

[2] البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس). ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢/ ٣٠٨. أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ص: ٢٥٦. وجمال الدين ابن منظور (٧١١هـ): ١١/ ١٥٥ مادة (ح ص ل). البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣؛ السيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، ص: ٢١٤، ٢١٥. ينظر: ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م: ص ١٦٧، ٤١٢. ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني، ص: ٣٨٢, أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ٧٩. ومغني اللبيب، ابن هشام: ٢ / ٢٢٩، ٢٣٠. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ٩٣، ٩٤. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٥٤. اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصَّلة: المرأة التي تخلّص الذهب من شوائبه. والمعنى: أتمنى أنّ أجد رجلًا يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتغدو زوجتي، وجزاه الله فيّ خيرًا.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ٢ / ٢٢٩، ٢٣٠. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ٩٣، ٩٤. والأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٥٤.

وهو القرآن لم يُسمع أحسن منه، ولا شك أنه لا يريد من وراء كلامه هذا إلا النفاق. وعلى التوجيه الثاني الذي يقضي بأن (أحسن) مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف على تقدير: (أَلا فعلتَ أحسن من هَذَا؟) فجانب التوبيخ والاستهزاء بالكلام الذي سمعه من النبي ﷺ – حاشاه ﷺ أبْيَن وأظهر.

المسألة الثانية: توجيه نصب (عبدًا) بين المفعول به والنعت والبدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي في باب الشفاعة من حديث أنس بن مالك ﵁ وقوله ﷺ: «ولكن ائتوا محمدا ﷺ **عبدًا** غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر».[1]

الحديث: **«حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: " يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون: لو استشفعنا على ربنا، فأراحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر، ....، ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر، فيأتوني ... إلخ الحديث».**[2]

وجه العكبري كلمة (عبدًا) ثلاثة توجيهات، أحدها: على البدلية. والثاني: على النعتية. والثالث: على المفعولية. وتبعه السيوطي في ذلك[3]، وعند تحليل المسألة في توجيهاتها الثلاثة يتبين من التوجيه الأول أن إعراب كلمة (عبدًا) بدلا مطابقًا يمد المتلقي بدلالة التطابق الموجودة في البدل إذ جعل (عبدًا) هو (محمدًا)على جهة استغراق معنى العبودية وشموله.

يظهر لي من التوجيه الثاني أن إعراب كلمة (عبدًا) نعتًا يمد المتلقي بدلالة الوصف، وكما هو معلوم أن الوصف ملازم للموصوف، إذ الدلالة أن محمدًا ﷺ موصوف بالعبودية وذاك وصف ثابت فيه صلى الله عليه وسلم.

وكذلك من التوجيه الثالث أن إعراب كلمة (عبدًا) مفعولا به يمد المتلقي بدلالة التخصيص وأن الأنبياء تفردوا عن غيرهم من البشر في هذا الاختصاص.

فالدلالات الثلاث تدور في فلك واحد وهي اتصافه ﷺ بالعبودية إمّا على سبيل البدلية المطابقة التي تقضي بتجريد شخصية الأنبياء وخلوصهم إلى العبودية، وإمّا على سبيل النعتية التي تقضي بوصف النبيين بهذه الصفة الملازمة لهم فهم ممن اصطفاهم الله جل وعلا

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠.

[2] الحديث في: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٩ / ١٩٦. وذكر شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين.

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠.

من البشر ليكونوا عباده وأنبياءه، وإمّا على سبيل المفعولية بفعل تقديره (أعني) الذي يدل على الاختصاص، والتخصيص دال على تفرد الأنبياء دون سواهم من البشر.

المبحث الثالث: بقية المفعولات، وفيه مطلبان

المطلب الأول: المفعول لأجله والحال، وفيه مسألة واحدة

المسألة: توجيه نصب (تَهَاوُنًا) بين المفعول لأجله والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي في نصب (تَهَاوُنًا) من حديث أبي الجعد الضمري رضي الله عنه قوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ».[1]

الحديث: «١٥٤٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبِيدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ». [2]

ذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السيوطي أنّ في نصب (تَهَاوُنًا) توجيهين، أحدهما: منصوب على أنه مفعول له. والثاني: ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي: متهاونا.[3]

عند تحليل التوجيه الأول فالمصدر المنصوب الذي يُذكر في الجملة الفعلية لغرض التعليل مفعولا لأجله، وهو مصطلح مختَصر أصله «المِفعُول الذي وَقَعَ لأجله فعل فاعل»، أي لأجلِ شيءٍ آخر وقع بسببه هذا المفعول[4] والمفعول له أكثر شُهرة واستعمالًا من المفعول من أجله، الذي يظلُّ الأقل شهرة من بين المصطلحات الثلاثة. ولأنَّ دور المفعول لأجله في أي جملة ينحصر على تبيين سبب وقوع الفعل فهو أحيانًا يُسَمَّى» المفعول السببي. [5]

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤٥٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٨٨.

[2] أخرجه: أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م: ٨ / ٢٠٩. باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ترك الجمعة ثلاث مرار. حديث رقم (٣١٨٢). والإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٤ / ٢٥٥. حديث رقم (١٥٤٩٨). وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) إسناده حسن من أجل محمد بن عمرو: وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم متابعة، وبقية رجاله ثقات. يحي بن سعيد: هو القطان.

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٤٥٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٢٨٨.

[4] الأستاذ عباس حسن (١٣٩٨هـ)، النحو الوافي: ٢ / ٢٣٧

[5] الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م) وآخرون، النحو الأساسي، ص: ٣٣٦

ويأتي المفعول لأجله مصدرا، قلبيًا، معللا للفعل، مشتركًا معه في الزمان والفاعل، ليس من لفظ الفعل، ويصح الاستفهام عنه بحرف التعليل، ويقع في ثلاث صور، إحداها: أن يجرد من أداة التعريف والإضافة. والثانية: أن يعرف بالأداة (الألف واللام). والثالثة: أن يكون مضافا.[(١)]

وتناول سيبويه المفعول لأجله في باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله، وليس صفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهما. وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشر، وفعلت ذلك مخافةَ فلان، وقال حاتم الطائي: [من الطويل]

وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه   وأُعرض عن شتم اللئيم تكرّما

وفعلت ذاك أجلَ كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله حين طرح (مثل وكان) حالا.[(٢)]

وعند تحليل التوجيه الثاني الذي يرى النصب على الحالية مؤولا المصدر الجامد بحال مشتقة، نجد خلافا سائغا بين النحويين، فالحال حين تكون مصدرًا ترد كثيرا وهو أكثر من وروده نعتا فمنه ﴿سَعۡيٗا﴾ في قوله تعالى: ﴿يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٧٤﴾ [البقرة: ٢٧٤]، و﴿خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿جِهَارٗا﴾ في قوله تعالى:

---

(١) خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٠٩ - ٥١٣. وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ١٣٠ — ١٣٦. وينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٢ / ٢٩٤، ٢٩٧.

(٢) سيبويه (١٨٠)، الكتاب: ١ / ٣٦٧ - ٣٦٩. وينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ١ / ٤٥٤. وينظر: علاء إسماعيل الحمزاوي (أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب)، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية، مخطوط (د.ت) و(د.ط)، جامعة المنيا، ص:٦٧.

﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾ ﴾ [نوح: ٨]، وقالوا قتلته صبرا، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا، ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعا. [١]

فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطائعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقي. [٢]

وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد اتكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة. [٣]

ومن مجموع ما سبق فإن النحويين يقرّون الإعراب الأول النصب على أنه مفعول لأجله لخلو هذا التوجيه من التأويل، ولا ريب أن التأويل ضرب من التكلف في وجود التوجيه الذي يخلو منه عملا بقول علماء الأصول: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل. ولكن لم يترجح لدى الباحث أحد التوجيهين؛ فعند التأمل في دلالة التركيب وكذلك صيغة (تهاونا) في سياق هذا التركيب الواردة في الحديث النبوي من قوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ» أجدني أطرح سؤالا: أكان تَرْكُ الجُمَع الثلاث من أجل التهاون؟ أم تَرْكُها وحالة كونه متهاونًا؟ فالتهاون بوصفه مصدرا بدون تأويل على المفعولية السببية يشي بمعنى الاستخفاف وأن الترك حاصله بجعل التهاون في حد ذاته مقصدا؛ لأن المصدر السببي سيكون قلبيا وما انطوى عليه القلب من قصد التهاون بخلاف تأويل المصدر بمشتق على تقدير (متهاونا) فإن المعنى المستفاد غير الأول ولا ريب.

---

[١] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٧٠. وينظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي: ٩ / ٤٤.

[٢] أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي: ٩ / ٤٤. وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٩٨. خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٧٥.

[٣] جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٢٩٩.

ففي الحديث الذي أخرجه الترمذي من حديث أبي الجعد المتقدم من باب ما جاء في ترك الجمعة بغير عذر قوله ﷺ: (تهاونا بها)، قال العراقي: المراد بالتهاون الترك عن غير عذر والمراد بالطبع أنه يصير قلبه قلب منافق انتهى. وقال الطيبي، أي: إهانة. والظاهر هو ما قال العراقي والله تعالى أعلم. قال الشيخ عبد الحق في اللمعات: الظاهر أن المراد بالتهاون التكاسل وعدم الجد في أدائه لا الإهانة والاستخفاف فإنه كفر والمراد بيان كونه معصية عظيمة. [1]

ومن ثمّ فإن الإجابة عن هذا السؤال تؤذن أن التهاون هنا معناه التكاسل وعدم الجد في الأداء، وأن المتهاون عاص لله تعالى وإن كانت المعصية عظيمة، أمّا إذا ترك ثلاث الجمع من باب الإهانة والاستخفاف فإن الفقهاء عدوا ذلك كفرا ربما يُخرج عن الملة وليس هذا المراد من الحديث بل المراد بيان أن الترك معصية عظيمة وليس كفرا مخرجًا عن الملة على القول الراجح ومن ثم أميل إلى أن التوجيه الثاني الذي يرى إعرابه حالا أرجح رغم تأويل المصدر (تهاونًا) بالمشتق فهو أولى بالقبول عندي من التوجيه الأول.

---

[1] قال الألباني (١٩٩٩م): حسن صحيح أخرجه الترمذي في: ٤- أبواب الجمعة.٧- باب ما جاء في ترك الجمعة بغير عذر. حديث رقم (٥٠٠). الحديث: «**٥٠٠- حدثنا علي بن خشرم قال: أخبرنا عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي الجعد يعني الضمري، وكانت له صحبة فيما زعم محمد بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا بها طبع الله على قلبه» وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسمرة: «حديث أبي الجعد حديث حسن»**. قال الألباني: حسن صحيح. ينظر: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية (د.ت)، و(د.ط) بيروت: ٣ / ١١.

المطلب الثاني: المفعول فيه وما يلتبس به، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (مسكا) بين المفعول فيه والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي في حديث قتلى أحد، وقوله ﷺ: «لا تغسلوهم، فإن كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكا يوم القيامة»، حيث وجّه العكبري كلمة (مسكا) توجيهين، أحدها: على التمييز، والثاني: على الحالية، وتبعه السيوطي في ذلك. [1]

الحديث: «١٤١٨٩ - حدثنا محمد يعني ابن جعفر، حدثنا شعبة، سمعت عبد ربه، يحدث عن الزهري، عن ابن جابر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال في قتلى أحد: " لا تغسلوهم، فإن كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكا يوم القيامة "، ولم يصل عليهم». [2]

يرى أبو البقاء العكبري وتبعه السيوطي أن في نصب (مسكا) توجيهين، أحدهما: تمييز وهو تمييز محول عن الفاعل إذ تقدير القول: يفوح مسكُه، وتمثل بقول الشاعر: [من الطويل]

تضوع مسكا بطن نعمان إن مشت   به زينب في نسوة عطرات[3]

والشاهد فيه نصب (مسكا) على التمييز.

واستدل من القرآن بإعراب كلمة ﴿نَفْسًا﴾، و﴿ذَرْعًا﴾ تمييزين في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾﴾ [النساء: ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾﴾ [هود:٧٧].

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ، ص: ١٣٤، ١٣٥. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٠٣.

[2] الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٢ / ٩٧. وأخرجه البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٣- كتاب الجنائز، ٧٣- باب الصلاة على الشهيد. من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، حديث رقم (١٣٤٣). ينظر: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ: ٢ / ٤٣٩.

[3] والبيت لمحمد بن عبد الله النميري الثقفي وهو ممن هرب من الحجاج إذ كان يشبّب بزينب بنت يوسف، أخت الحجاج، ينظر: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م: ٢ / ٧٨.

والتوجيه الثاني: إعرابه حالا على تقدير: يفوح مثلَ مسك، أو طيبا. فيكون قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وعند تحليل المسألة في توجيهي أبي البقاء يتبين من التوجيه الأول أن إعراب كلمة (مسكًا) على التمييز يمد المتلقي بدلالة الشمول الذي أفاده التمييز المحول، إذ قوله يفوح مسكُه على الفاعلية الرائحة المنبعثة هي رائحة المسك الذي تعطرت به زينب دون بقية البدن، وهذا بخلاف الجملة المحولة [(١)] من التركيب المشتمل على الفاعل إلى التركيب المشتمل على التمييز إذ يجعل في الثاني الرائحة المنبعثة تفوح من الجسم كله على سبيل الاستغراق والشمول.

ويتبين من التوجيه الثاني أن إعراب كلمة (مسكًا) إعرابه حالا على تقدير: يفوح مثلَ مسك، أو طيبا. فيكون قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ إذ جعل حالها حالا عارضة وليست دائمة ولا يخفى من كون الدلالتين تدوران في فلك واحد وفي مدارين متقاربين فهما تحت مظلة دلالية متقاربة.

[(١)] الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ص: ٧٢.

المسألة الثانية: توجيه نصب (آنفًا) بين المفعول فيه والحال والبدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي في نصب (آنفًا) من حديث جرير بن عبد الله ﵁ حين قال لجليسه: يا عبد الله، ذكرني رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم، ذكرك آنفا بأحسن ذكر». [1]

الحديث: « ١٩١٨٠ - حدثنا أبو قطن، حدثني يونس، عن المغيرة بن شبل قال: وقال جرير: لما دنوت من المدينة أنخت راحلتي، ثم حللت عيبتي، ثم لبست حلتي، ثم دخلت، فإذا رسول الله ﷺ يخطب، فرماني الناس بالحدق، فقلت لجليسي: يا عبد الله، ذكرني رسول الله ﷺ ؟ قال: نعم، ذكرك آنفا بأحسن ذكر، فبينا هو يخطب إذ عرض له في خطبته وقال: " يدخل عليكم من هذا الباب، أو من هذا الفج، من خير ذي يمن، إلا أن على وجهه مسحة ملك " قال جرير: فحمدت الله عز وجل على ما أبلاني». [2].

ذكر أبو البقاء وتبعه السيوطي في نصب (آنفًا) توجيهين، أحدهما: على الظرفية، والثاني: على الحالية. [3] فالتوجيه الأول: ذكر أبو البقاء وتبعه السيوطي أنّ (آنفًا) منصوب على الظرف، تقديره: ذكرك زمانا آنفا، أي قريبا من وقتنا، حذف الموصوف الذي هو (زمانًا) وأقام الصفة التي هي آنفًا) مقامه.[4]

والتوجيه الثاني: جوز العكبري إعرابها حالًا ونقل السيوطي عنه هذا التوجيه من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفا لذكرك. ومنه ﴿ءَانِفًاۚ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ١٦﴾ [محمد:١٦]،

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٥٩، ١٦٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٢، ١٣٣.

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣١ / ٥١٦. حديث رقم (١٩١٨٠) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث صحيح.

[3] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ١٥٩، ١٦٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٢، ١٣٣.

[4] المصدر السابق نفسه.

وزاد السيوطي في عقود الزبرجد من المواضع التي جاءت فيها (آنفا) [١]، ومن ذلك حديث عبد الله بن جحش «إلا الدَّيْن، سارني به جبريل عليه السلام آنفا». [٢].

وحديث «هل قرأ أحد منكم معي آنفا؟». الناس عن القراءة معه حين قال ذلك.[٣]، وقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد عرضت علي الجنة والنار آنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي». [٤]

---

[١] ينظر: والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٢، ١٣٣.بتحقيق د سلمان القضاة. وله: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، بتحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم الجزء: ٦٩ -٧٠، ص: ١١٩.

[٢]ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٨ / ٤٢١، ٤٢٢. حديث رقم (١٧٢٥٣) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث صحيح لغيره. الحديث: **١٧٢٥٣ - حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثني أبو كثير، مولى الليثيين، عن محمد بن عبد الله بن جحش، أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ماذا لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: " الجنة " فلما ولى قال: " إلا الدَّيْن، سارني به جبريل عليه السلام آنفا "**.

[٣]ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٣٨ / ١٠. حديث رقم (٢٢٩٢٢) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه أنه حديث صحيح. الحديث: **٢٢٩٢٢ - حدثنا يعقوب، حدثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمه قال: أخبرني عبد الرحمن بن هرمز، عن عبد الله ابن بحينة وكان من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: " هل قرأ أحد منكم معي آنفا؟ " قالوا: نعم. قال: " إني أقول ما لي أنازع القرآن "**.

[٤]ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ٢٠ / ٩٧، ٩٨. حديث رقم (١٢٦٥٩) وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. الحديث: **١٢٦٥٩ - حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، قال: أخبرني أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ خرج حين زاغت الشمس، فصلى الظهر، فلما سلم قام على المنبر، فذكر الساعة، وذكر أن بين يديها أمورا عظاما، ثم قال: " من أحب أن يسأل عن شيء، فليسأل عنه، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم عنه ما دمت في مقامي هذا " قال أنس: فأكثر الناس البكاء حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ، وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول: " سلوني " قال أنس: فقام رجل، فقال: أين مدخلي يا رسول الله؟ فقال: " النار "، قال: فقام عبد الله بن حذافة، فقال: من أبي يا رسول الله؟ قال: " أبوك حذافة ". قال: ثم أكثر رسول الله ﷺ أن يقول: "سلوني" قال: فبرك عمر على ركبتيه، فقال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد ﷺ رسولا. قال: فسكت رسول الله ﷺ حين قال عمر ذلك، ثم قال رسول الله ﷺ: " والذي نفسي بيده لقد عرضت علي الجنة والنار آنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي، فلم أر كاليوم في الخير والشر"**.

وذكر السيوطي كلام أبي حيان أنّ (آنفا) منصوب على الحال، تقديره مؤتنفا مبتدئا. قال أبو حيان[١]: وأعربه الزمخشري ظرفا، أي الساعة. [٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾ ﴾[محمد:١٦]. ولا أعلم أحدا من النحويين عده من الظروف".[٣]

ويميل الباحث إلى التوجيه الأول الذي يعربها ظرفا، ففي السياق اللفظي للآية أرى أنها وعاء للحدث حين سأل هؤلاء المعاندون سواء على سبيل الاستفهام الحقيقي أو على سبيل الاستهزاء – حاشاه – صلى الله عليه وسلم.

---

[١] أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط: ٨ / ٧٩.

[٢] الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤ / ٣٢٢.

[٣] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٣٢، ١٣٣.

المبحث الرابع: التوابع وما يلتبس بها، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: البدل وما يلتبس به، وفي مسألتان

المسألة الأولى: توجيه نصب (عبد الله) بين البدل والنعت

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي في باب الشفاعة من حديث أنس بن مالك ﷺ وقوله ﷺ: «ولكن ائتوا عيسى عبدَ الله ورسوله»، حيث أعرب العكبري كلمة (عبدَ) على البدلية أو النعتية، وتبعه السيوطي في ذلك. [1]

الحديث: **«حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: " يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون: لو استشفعنا على ربنا، فأراحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر، ... ولكن ائتوا عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته وروحه، فيأتون عيسى، فيقول: لست هناكم، ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر، فيأتوني ... "،فحدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: " فيخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»**. [2]

يرى أبو البقاء وتبعه السيوطي أن في نصب (عبد) توجيهين، أحدهما: بدل مطابق منصوب لأن المبدل منه (عيسى) منصوب. والثاني: إعرابه صفة منصوبة لأن المتبوع (عيسى) منصوب.

ويرجح الباحث التوجيه الثاني وهو إعراب كلمة (**عبد**) على النعتية، لما يتضمنه هذا التوجيه من دلالة تفوق دلالة البدلية؛ ففي النعتية زيادة وصف لنبي الله تعالى عيسى بأنه

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠.

[2] الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٩ / ١٩٦. وذكر شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٨٠٧)، وأبو عوانة ١/١٨٠، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨٣٠) من طريق يحيي بن سعيد القطان، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/٤٥٠-٤٥١، والبخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٣) و (٣٢٥) ، وابن ماجه (٤٣١٢) ، وابن أبي عاصم (٨١٠) ، والنسائي في "الكبري" (١١٢٤٣) ، وابن خزيمة في "التوحيد" ٢/٦٠٧ و٦٠٧-٦٠٩، وأبو عوانة ١/١٧٩-١٨٠، وابن منده في "الايمان" (٨٦٢) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، به.

عبد، فذكر عيسى وذكر صفة عبوديته لله تعالى في الجملة دلّ على أنه هو النبي عيسى الذي اصطفاه الله تعالى مع ملابسة الوصف للعبودية التي يكون عليها – عادة – الأنبياء.

المسألة الثانية: توجيه نصب (عبداً) بين البدل والحال

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، والسيوطي في باب الشفاعة من حديث أنس بن مالك ﵁ وقوله ﷺ: «ولكن ائتوا موسى، عبدًا كلمه الله وأعطاه التوراة»، حيث أعرب العكبري كلمة (عبدًا) على البدلية أو الحالية، وتبعه السيوطي في ذلك. [1]

الحديث: «حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: " يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون: لو استشفعنا على ربنا، فأراحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء، فاشفع لنا إلى ربك، يريحنا من مكاننا هذا، فيقول لهم آدم: ...، ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر، فيأتوني ". ... إلخ الحديث». [2]

يرى أبو البقاء وتبعه السيوطي أن في نصب (عبدًا) توجيهين، أحدهما: بدل مطابق منصوب لأن المبدل منه (موسى) منصوب. والثاني: إعرابه حالا منصوبة لأن المتبوع (موسى) منصوب.

ويرجح الباحث التوجيه الثاني وهو إعراب كلمة (عبدًا) على الحال، لما يتضمنه هذا التوجيه من دلالة تفوق دلالة الحالية؛ ففي البدلية زيادة وصف لنبي الله موسى حالة كونه

---

[1] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٩٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٠.

[2] الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٩ / ١٩٦. وذكر شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٨٠٧)، وأبو عوانة ١/١٨٠، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨٣٠) من طريق يحيي بن سعيد القطان، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/٤٥٠-٤٥١، والبخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٣) و (٣٢٥) ، وابن ماجه (٤٣١٢) ، وابن أبي عاصم (٨١٠) ، والنسائي في "الكبري" (١١٢٤٣) ، وابن خزيمة في "التوحيد" ٢/٦٠٧ و٦٠٧-٦٠٩، وأبو عوانة ١/١٧٩-١٨٠، وابن منده في "الايمان" (٨٦٢) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، وبه.

الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): ١٩ / ١٩٦. وذكر شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٨٠٧)، وأبو عوانة ١/١٨٠، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٨٣٠) من طريق يحيي بن سعيد القطان، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/٤٥٠-٤٥١، والبخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٣) و (٣٢٥) ، وابن ماجه (٤٣١٢) ، وابن أبي عاصم (٨١٠) ، والنسائي في "الكبري" (١١٢٤٣) ، وابن خزيمة في "التوحيد" ٢/٦٠٧ و٦٠٧-٦٠٩، وأبو عوانة ١/١٧٩-١٨٠، وابن منده في "الايمان" (٨٦٢) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، به.

عبدا، فذكر موسى وذكر حاله من العبودية في الجملة دلّ على أنه هو النبي موسى الذي اصطفاه الله تعالى مع ملابسة الحال التي يكون عليها – عادة – الأنبياء.

الفصل الثالث: تعدد التوجيه النحوي في المجرورات والمجزومات

أولا: المجرورات، وفيه: مبحثان

١- المبحث الأول: المجرور بحرف الجر والإضافة وما يلتبس بهما، وفيه مطلبان

٢- المبحث الثاني: التوابع المجرورات، وفيه مطلبان

ثانياً: المجزومات، وفيه: مبحثان

١- المبحث الأول: الجزم بأداة تجزم فعلا واحدا أو بالعطف، وفيه مطلب واحد

٢- المبحث الثاني: الحمل والإجراء وما يلتبس بهما، وفيه مطلبان

الفصل الثالث: تعدد التوجيه النحوي في المجرورات والمجزومات

مقدمة الفصل

يضم الفصل الثالث في طياته المجرورات والمجزومات التي تمثل المادة التي بني عليها التحليل في هذا الفصل، وهو يُعنى بالأمثلة ذات الحكم الإعرابي الواحد والوظائف متعددة، فالحكم الإعرابي أو الحالة الإعرابية في أمثلة هذا الفصل هو الجرّ والجزم ولكن وظائف هذه الأمثلة تعددت في إطار علامة إعرابية واحدة حسب اختلاف المعربين أصحاب كتب إعراب الحديث النبوي، وقد قسمت هذا الفصل قسمين الأول: تعدد التوجيه النحوي في المجرورات، والثاني: تعدد التوجيه النحوي في المجزومات.

ومما لا يخفى أن حالات النصب تفوق الرفع والجر الجزم؛ فلو رمنا الترتيب لوجدنا في مقدمتها النصب، إذ يشترك فيه عدد كبير من الوظائف النحوية يصل إلى إحدى وخمسين وظيفة، ما بين المفعولات الخمسة، والحال، وتوابع المنصوبات على مختلف أنواع التوابع، والتمييز، وخبر كان، واسم إن...إلى غير ذلك، وتلك الوظائف بعضها في الأسماء، وما في حكمها من مواقع الجمل، وأشباه الجمل، والمصادر المؤولة، وبعضها يخص الأفعال[1]، بينما نجد حالة الرفع الإعرابية تشترك فيه اثنتان وعشرون وظيفة نحوية، ما بين الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر، وتوابع المرفوعات ... إلى غير ذلك. [2]

كما لا يخفى أن حالات الجرّ والجزم أقل عددًا من المنصوبات والمرفوعات، فالجرّ وهو خاص بالأسماء، إذ تشترك فيه عدة وظائف، كالخفض بالإضافة، أو بحرف الجر، أو بالتوهم، أو بالجوار[3]، بينما يختص الجزم بالأفعال تشترك فيه عدة وظائف، كالجزم بأداة مثل (لم) وأخواتها، أو الجزم على أنه فعل شرط أو جوابه، أو وقوعه في جواب الطلب [4]، ويلخص الدكتور محمد حماسة – رحمه الله تعالى - أنَّ في العربية عددًا محدودا من علامات الإعراب

---

[1] الخليل (١٧٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص: ٣٤.

[2] المرجع السابق، ص: ١١٧.

[3] المرجع السابق، ص: ١١٧.

[4] المرجع السابق، ص: ١١٧.

يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة، وبطبيعة الحال لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة، كاشتراك وظيفة المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن في الرفع ...إلى غير ذلك[١]، فلما وجدت قلة أمثلة المجرورات في الكتب الثلاثة مقارنة بالمنصوبات والمرفوعات – والمجزومات كذلك – جعلتُ تعدد التوجيه فيهما فصلا واحدًا على قسمين كما أسلفت.

فشملت المجرورات وهو القسم الأول من هذا الفصل ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مطلبان، والمبحث الثاني ثلاثة مطالب، وختم هذا القسم بالمبحث الثالث وفيه خمسة مطالب، وجاءت الأمثلة متوزعة بين وظائف المجرورات المختلفة، ومجموع مسائل هذا الفصل عشر مسائل، رجحت منها ما ظهر لي أن يترجح حسب معطيات التحليل من سياق لفظي أو مقامي وسيكون معتمد التحليل النحوي في الأمثلة التي تعددت فيها التوجيهات النحوية هو الدلالة أو الارتكاز على المعنى النحوي الدلالي، وهو أمر لا يحتاج إلى أن يُنصّ عليه أو ينبه إليه —كما أسلفت؛ لأنه بالضرورة كل تحليل نحوي – ولا سيما إذا ارتبط بتعدد التوجيه — سيكون معتمده الدلالة والمعنى، تلكم التي أطلق عليها علماؤنا الدلالة النحوية أو المعنى النحوي الدلالي، منهم أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتبه النحو والدلالة.[٢]

وشملت المجزومات وهو القسم الثاني من هذا الفصل ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مطلبان، والمبحث الثاني مطلب واحد، وختم هذا القسم بالمبحث الثالث وفيه ثلاثة مطالب، وجاءت الأمثلة متوزعة بين وظائف المجزومات المختلفة، ومجموع مسائل هذا الفصل خمس مسائل، رجحت منها ما ظهر لي أن يترجح حسب معطيات التحليل من سياق لفظي أو مقامي وسيكون معتمد التحليل النحوي في الأمثلة التي تعددت فيها التوجيهات النحوية هو الدلالة أو الارتكاز على المعنى النحوي الدلالي على النحو الذي ذكرت آنفا، إذ لا حاجة في إعادته.

---

[١] د. محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية، مكتبة الزهراء، القاهرة، العدد الثاني، ١٩٨٤م، ص: ١٠٠.

[٢] الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (٢٠١٥م)، النحو والدلالة، ص: ٩٨.

أولا: المجرورات

المبحث الأول: المجرور بحرف الجر والإضافة وما يلتبس بهما، وفيه مطلبان

المطلب الأول: المجرور بحرف الجر والزائد، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه جرّ (بِرَأْسِه) بين حرف الجر الأصلي والزائد

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي في جرّ (برأسه) من حديث موسى والخضر عليهما السلام: «فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ، فَقَتَلَهُ». [(١)]

الحديث: « ١٧٠ – (٢٣٨٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَيْسَ هُوَ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ، سَمِعْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: " قَامَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ، قَالَ فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ مُوسَى: أَيْ رَبِّ كَيْفَ [ص:١٨٤٨] لِي بِهِ؟ ... فَبَيْنَمَا هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ إِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ، فَقَتَلَهُ... إلخ الحديث». [(٢)]

ذكر السيوطي أنّ في جرّ (برأسه) توجيهين، أحدهما: هي زائدة أي: أخذ رأسه. والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناولت رأسه ابتداء، وإنما المعنى أنه جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه. ولو كانت زائدة لم يكن لقوله "اقتلعه" معنى زائد على أخذه. والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس

[(١)] العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٥٤، السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٧٩.

[(٢)] أخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٤٣ – كتاب الفضائل. ٤٦ – باب من فضائل الخضر عليه السلام، حديث رقم (٢٣٨٠). واللفظ له. ينظر: مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت (د.ت): ٤ / ١٨٤٧. وأخرجه الإمام البخاري في: ٦٥– كتاب تفسير القرآن. ٢ – باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ۝٦٠﴾ [الكهف:٦٠] زمانا وجمعه أحقاب. حديث رقم (٤٧٢٥). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٧ / ٢١٦.

المعنى أنه تناولت رأسه ابتداء، وإنما المعنى أنه جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه. ولو كانت زائدة لم يكن لقوله (اقتلعه) معنى زائد على أخذه.(١)

ففي التوجيه الأول الذي يرى زيادة (الباء) في (أخذ برأسه) تناول ابن يعيش زيادة هذه (الباء) وأنها زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبرِ (لَيْسَ)، و(ما) الحجازيةِ. وسأذكر من زيادة (الباء) فيما له صلة بالمسألة – مناط البحث – هو تعدية الفعل (أخذ) إلى

مفعوله (برأسه)؛ فـ(الباء) زائدة أو حرف صلة.(٢)، وذكر مجيئها مع المفعول به، وهو الأكثر، مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾[البقرة: ١٩٥]، فالباء فيه حرف صلة، والمعنى: لا تلقوا أيديكم. وهو يرى أن الذي يدل على ذلك هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَأَنۡهَٰرٗا وَسُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥﴾[النحل: ١٥]، وبقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾[ق: ٧]. فقد تعدى الفعل بنفسه من غير وساطة (الباء). ويجوز أن تكون (الباء) حرف صلة في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٖ لِّلۡأٓكِلِينَ ٢٠﴾[المؤمنون: ٢٠]، والمعنى: تنبت الدهن، فيكون (الدهن) مفعولا به، و(الباء) على هذا حرف صلة. (٣) ، فلفظة (برأسه) الواردة في الحديث – محل الدراسة – هي اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٥٤، السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٧٩.

(٢) في القُرآن الكريم أحرفٌ يَصِفُها النُّحاة والبلاغيون بأنها أحرف زائدة، وهؤلاء النُّحاة هم أهل البصرة، أمَّا أهل الكوفة فيسمُّون الحرف الزائد بحرف الصلة، والحق أنَّ نحاة البصرة لا يقصدون بالزائد ما ليس له قيمة، أو ما ورد في التركيب لغير ما فائدة، وإنما يعنون بذلك ما ليس أصليًّا أو قسيمَ الأصلي، ولكنَّ تسمية نحاة الكوفة أولى؛ لأنها لونٌ من ألوان الوَرَع في الاصطلاح، ولكن – كما قيل – لا مشاحَّة في الاصطلاح. ينظر: جمال عبد العزيز أحمد، حروف الصلة في القرآن الكريم ودورها في الإعجاز البلاغي، مقال على شبكة الألوكة الشرعية، تاريخ الإضافة على الشبكة ٢١ / ٥ / ٢٠١١م – ١٧ / ٦ / ١٤٣٢هـ. وقد قرئ الموضوع على الشبكة العنكبوتية في صبيحة يوم السبت الموافق (٢٤) الرابع والعشرين من شوال ١٤٤٢هـ، والموافق (٥) الخامس من يونيو ٢٠٢١م. رابط الموضوع:
[https://www.alukah.net/sharia/٠/٣٢٠٣٠/#ixzz٦wt٠R٤PQF]

(٣) ينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٤ / ٤٧٧.

والتوجيه الثاني يرى أن (الباء) ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناولت رأسه ابتداء، وإنما المعنى أنه جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه. ومن ثمّ فإن الباء حرف من أحرف المعاني؛ فقد تكون الباء: للإلصاق، وللتبعيض، وللتعدية، أقول: ما دامت هذه (الباء) أصلية، إذ لو كانت زائدة لأفادت التوكيد دون هذه المعاني.[1]

وتناول السيوطي في حديث الوضوء قوله ﷺ : «فمسح برأسه».[2] الباء في (برأسه) للتعدية وذكر أن القرطبي وصفها بأنه يجوز حذفها وإثباتها كقولك: مسح برأس اليتيم ومسح رأسَه، وسميت النبي بمحمد، ومحمدًا ﷺ، وذكر أنها لا تكون للتبعيض مخالفا بذلك الشافعي رحمه الله تعالى؛ لأن المحققين من أئمة النحو البصريين، وأكثر الكوفيين أنكروا ذلك، وقالوا لو كانت للتبعيض لكان قولك: مسحت رأسه، كقولك: مسحت بعض رأسه، ولو كان كذلك لما حسُنَ أن يقول: مسحت ببعض رأسه ولا برأسه بعضه، لأنه عدّه تكريرًا، ولا مسحت رأسه كله، لأنه سيكون مناقضًا له، ويؤكد أنها لو كانت للتبعيض لما جاز إسقاطها؛ معللا ذلك أنه يقال: مسحت برأسه، ومسحت رأسه، بمعنى واحد. [3]

---

[1] ينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤١٥ – ٤١٧..

[2] ينظر: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٢٦ / ٣٧٣. حديث رقم (١٦٤٤٥). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير هشام بن سعيد: وهو الطالقاني، فقد روى له البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود والنسائي، وهو ثقة، وخلف بن الوليد: وهو العتكي من رجال "التعجيل"، وهو ثقة كذلك. خالد: هو ابن عبد الله الواسطي الطحان. **الحديث: «١٦٤٤٥ – حدثنا هشام بن سعيد، قال: أخبرنا خالد قال: أخبرنا عمرو بن يحيى بن عمارة الأنصاري، وخلف بن الوليد قال: حدثنا خالد، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بن عاصم، وكانت له صحبة، فقيل له: توضأ لنا وضوء رسول الله ﷺ، قال: " فدعا بإناء فأكفأ منه على يديه ثلاثا فغسلهما، ثم أدخل يده واستخرجها، فمضمض واستنشق من كف واحدة، ففعل ذلك ثلاثا، واستخرجها ثم غسل وجهه، ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر، ثم غسل رجليه إلى الكعبين "، ثم قال: هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ».**

[3] ينظر: السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤١٥ – ٤١٧.

وبعد أن بسط السيوطي القول في نوع هذ الباء من خلال حديث «فمسح برأسه» المشار إليه، خلص إلى النتيجة الآتية أن في هذه الباء أربعة أوجه: للإلصاق، وللتبعيض، وللتعدية، وزائدة. [1]

ويميل الباحث إلى ترجيح التوجيه الثاني وأتبنى ما خلص إليه السيوطي من أن (الباء) للإلصاق، وللتبعيض، وللتعدية؛ فهي ليست زائدة؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لقوله ﷺ: (اقتلعه) – الواردة في الحديث– معنى زائد على (أخذه). [2] والله أعلم

---

[1] المصدر السابق: ١ / ٤١٧.

[2] المصدر السابق: ١ / ٧٩.

المسألة الثانية: توجيه جرّ (الكفين) بين حرف الجر الزائد والإضافة

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي من حديث عَمَّارٍ بن ياسر رضي الله عنه في جرّ (الكفين)، في قول النبيّ ﷺ: «يكفيك الوجه والكفين» [(١)]

الحديث: «٣٤١ – حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا شعبة، عن الحكم، عن ذر، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن عبد الرحمن بن أبزى، قال: قال عمار رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه تمعكت، فأتيت النبي ﷺ فقال ﷺ: "يكفيك الوجه والكفين".» [(٢)]

ذكر ابن مالك والسيوطي أنّ في جرّ (الكفين) توجيهين، أحدهما: أن يكون الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه. وذكر الشيخ زكريا الأنصاري أنه في نسخة أخرى: (واليدين) وروي: (الوجه والكفين) بالجر فيهما، معللا هذا التوجيه بأنه الأصل على تقدير: (يكفيك مسحُ الوجهِ) فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه. [(٣)]والثاني: أن يكون الكاف حرف جر زائدًا. [(٤)]، وقال الزركشي: يروى: الوجه والكفان، بالرفع وبالجر وبالنصب على المفعول به. [(٥)]

وجّه ابن مالك ونقل عنه السيوطي أن سبب الجر في التوجيه الأول هو حذف المضاف (مسح) وبقاء المجرور به (الوجهِ) على ما كان عليه، على تقدير الأصل: يكفيك مسحُ الوجهِ والكفين. ويكثر ذلك في توجيهات ابن مالك في قضية حذف العامل وبقاء المعمول على ما كان قبل الحذف ولا سيما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه. [(٦)]

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

(٢) أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٧ –كتاب التيمم. ٥ – باب التيمم للوجه والكفين. حديث (٣٤١). ينظر: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»:٢ / ١٨ – ٢٠. وأخرجه الإمام مسلم في: ٣ –كتاب الحيض ٢٨– باب التيمم. حديث رقم (٣٦٨). ينظر: القَاضِي عِيَاض (٥٤٤هـ) المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢ / ٢١٩ – ٢٢٣.

(٣) ينظر: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»:٢ / ١٨.

(٤) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

(٥) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

(٦) ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١٠١، ١١٢، ١٧١، ١٧٧.

والتوجيه الثاني: أن يكون الكاف حرف جر زائدًا - أي: صلة - كما هو في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس مثله شيء، لا بد من الحكم بزيادته، لأن عدم زيادته يستلزم ثبوت مثل لا شيء مثله وذلك محال. ومثل كاف ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ كاف ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ۝٢٣﴾ [الواقعة: ٢٣]، [١] والكاف في قول الشاعر: [من الرجز]

.... **لواحق الأقرابِ فيها كالمقَقْ** [٢]

الشاهد: (كالمقق) حيث وردت الكاف الزائدة، تقديره: (فيها المقق).

ويجوز على هذا الوجه رفع الكفين عطفًا على موضع (الوجه)، فإنه فاعل؛ على توجيه أنّ (الكاف) زائدة و(الوجه) فاعل مرفوع منع من ظهور العلامة حركة حرف الجر الزائد، وتعرب (الكفين) بالجر عطفا على لفظ كالوجهِ. [٣]

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

[٢] البيت في ديوان رؤبة بن العجاج (١٤٧هـ)، ص: ١٠٦، والأشطار الثلاثة من شرح الديوان:

٧١ - قُبٌّ من التعداء حُقْبٌ في سَوَقْ

٧٢ - لواحق الأقرابِ فيها كالمقَقْ

٧٣ - تكاد أيديهن تهوي في الزَّهَقْ

رؤبة بن العجاج (١٤٧هـ)، شرح الديوان، لعالم لغوي قديم (مجهول)، تحقيق ضاحي عبد الباقي محمد، ومراجعة محمود على مكي، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمشرف على لجنة النشر الأستاذ فاروق شوشة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ١ / ٣٢. وينظر: الأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٢ / ٩٧، ٩٨. وأبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية في تبويب: (معنى الكاف). ينظر: أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، أسرار العربية، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ١٩٦.

[٣] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٥، ٢٥٦.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

ومن مجموع ما سبق يرجح الباحث التوجيه الأول لسلامته من التكلف الزائد، فحذف المضاف (مسح) وبقاء أثره وعمله، وإن كان ذلك محل خلاف عند النحويين[1] لكنه خلاف سائغ إذا قورن بالتأويلات الحادثة في التوجيه الثاني.

---

[1] يقول ابن يعيش: اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. أما ضعفه في القياس؛ فلوجهين، أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه. والوجه الثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار، وتبقية عمله. ينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١٩٧.

المطلب الثاني: المجرور بالإضافة وما يلتبس بها في غير ما سبق، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه جرّ (عجوة) بين الإضافة وعطف البيان

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والسيوطي من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه جرّ (عجوة) من قول النبيّ ﷺ: «من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة»[(١)]

الحديث: «٥٤٤٥ – حدثنا جمعة بن عبد الله حدثنا مروان أخبرنا هاشم بن هاشم أخبرنا عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر». [(٢)]

ذكر ابن مالك والسيوطي أنّ في جرّ (عجوةٍ) توجيهين، أحدهما: على الإضافة، إذ ليس ثمة إشكال؛ لأن تمرات مبهمة، يحتمل كونها من العجوة ومن غيرها. فاضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص، وهو مقتضى القياس، ونظيره: ثياب خز، وحبات بر. والثاني: على أنه عطف بيان بعد تنوين (تمراتٍ)، وأكثر كتب الشروح على ما أثبته القسطلاني في كتابه شرح صحيح البخاري، قوله: (من تصبح) بتشديد الموحدة أي أكل صباحا قبل أن يأكل شيئا (كل يوم سبع تمرات عجوة) بتنوينهما مجرورين فالثاني عطف بيان ...، ولأبي ذر تمرات عجوة بإضافة تمرات لتاليه. [(٣)]

وإضافة (تمرات) إلى (عجوة) عدّها ابن مالك من إضافة العام إلى الخاص[(٤)]، فقد جعل (تمرات) مرادفة لعجوة، وهناك احتمال ثان – في تقديري وهو أضعف من سابقه – أن

[(١)] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١٣ – ٢١٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٣٨.

[(٢)] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٧٠ –كتاب الأطعمة. ٣ – باب فضل (العجوة) على غيرها ويقال لها أم التمر. حديث (٥٤٤٥). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٨ / ٢٤١. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : ٣ / ٥٢. حديث رقم (١٤٤٢). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث صحيح، رجاله رجال الشيخين.

[(٣)] القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٨ / ٢٤١.

[(٤)] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢١٠، ٢١٣ – ٢١٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٣٨.

تكون عجوة صفة لموصوفها (تمرات) على تأويل تقديره: (من عجوة) شبه جملة، ثم حذف الجار وأقام (عجوة) نعتا لـ(تمرات).

ولمزيد بسط في المسألة – مناط التحليل والدراسة – فقد منع بعض النحويين إضافة اسم لمرادفه أو موصوف إلى صفته، فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يُؤَوّل[١]، ولابن مالك:

ولا يُضافُ اسْمٌ لِمَا به اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ [٢]

وقد أورد القرطبي في تفسيره مقالة النحاس أن "إضافة الشيء إلى نفسه محال، لأنه إنما يضاف الشيء إلى غيره ليتعرف به" [٣]؛ ذلك بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا، ولم تتصوّر التبعية المذكورة، فما ورد مخالفا لما قرروه يُؤَوّل[٤]

ونبَّه ابن مالك – رحمه الله تعالى – على التراكيب التي يوهم استعمالها خلاف ما جاءت به العرب، كإضافة الموصوف إلى صفته، نحو: مسجد الجامع، وصلاة الأُولَى... إلى غير ذلك، وجعل إضافته واسطة بين الإضافة المحضة وغير المحضة؛ فإمّا بالإضافة التي تصل ما هي فيه بما يليه[٥] نحو، قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٠٩﴾ [يوسف: ١٠٩]، أو بالتبعية، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٦٩﴾ [الأعراف: ١٦٩] [٦]

---

[١] ابن هشام (٧٦١هـ) أوضح المسالك: ٣ / ٩١.

[٢] عبد اللطيف الخطيب، متن الألفية، ص: ٢٦.

[٣] القرطبي (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن: ٩ / ٢٧٥. وينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٢ / ٣٦٤، وما بعدها.

[٤] أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة (٦١): ٢ / ٣٥٦.

[٥] أي: اتصال في المعنى؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: ٣ / ٢٢٩. وبهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) المساعد على تسهيل الفوائد، وهو شرح منقح مصفى على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، دار الفكر – دمشق: ٢ / ٣٣٣.

[٦] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: ٣ / ٢٢٩.

وفي شـواهد التوضـيح ورد التركيب الإضـافي (نسـاء المؤمنات) في الحديث بإضـافة الموصـوف إلى الصـفة[1]، وجعل ابن مالك أمن اللبس علّة لمجيء مثل هذا التركيب، ويحسُـن هنا أن أزيد اعتبارين فوق اعتبار أمن اللبس، أحدهما: اعتبار الاتصـــال وهو إذا لم يتحمّل المضـــاف (أي: الاســم الأول) ضـميرا منْويًا –كما هو في إضـافة المشـتقات العاملة إلى مرفوعها أو منصـوبها – أو لأن موقعه لا يصـلح للفعل فيقدَّر تنكيره، فهو اسـتعمال صـحيح فصـــيح؛ لما عناه ابن مالك بالاتصـــال، وثاني الاعتبارين: ما أطْلَقَ عليه ابنُ مالك اعتبار الانفصال، ويعني به صحة المعنى دون تقدير ما يَخرج به عن الظاهر. [2]

وفي التوجيه الثاني أعرب ابن مالك وتبعه الســـيوطي (عجوة) عطف بيان بعد تنوين (تمراتٍ)، وعطف البيان تكرار للأول بذكر مرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه[3]، وهو تابع جامد غير صــفة يبيّن الأول، حيث يوضــحه أو يخصّـصـه، ويكون أشـــهر من متبوعه.[4]، وشــرط عطف البيان مغايرته المعطوف عليه في اللفظ كي يحصـل بانضـمامه مع الأول زيادة وضوح، وعلى هذا قول الراجز:

إني وأسْطارٍ سُطِرْنَ سطرا لقائلٍ يا نصرُ نصرٌ نصرا[5]

والشاهد في رأي سيبويه: نصب (نصرا نصرًا) حملا على محلّ نصر الأولى. وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل (نصرًا) عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله (يا زيدُ زيدًا). وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء. [6]

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص:٢٤٦، ٢٤٧. وينظر: والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٣٦، ١٣٧.

[2] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: ٣ / ٢٢٩.

[3] خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٤٧.

[4] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ١٦٩.

[5] رؤبة بن العجاج (١٤٧هـ)، الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة – جامعة الكويت ، (د.ت)، ص: ١٧٤. وينظر: إميل بديع يعقوب (١٩٩٦م)، المعجم المفصل في شواهد العربية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م: ١٠ / ٨٤. (ورواية الديوان: (..... **لقائل يا نصرُ نصرًا نصرا**).

[6] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٢ / ١٨٥، ١٨٦. وينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٢ / ٢١٩.

وحسب الرواية الواردة برفع (نصرٌ) الثانية فجعلها عطف بيان من المنادى (نصرُ)، ونصب (نصرًا) القافية على المصدرية، أو على تقدير محذوف: عليك نصرًا أو انصرني نصرًا.
وأمّا رواية الديوان:

....   لقائل يا نصرُ نصرًا نصرا

بنصب (نصرًا) الثانية مراعاةً المحل لا اللفظ.

ومن مجموع ما سبق نجد أن الإيضاح والتخصيص قاسما مشتركا في كلا التوجهين، ولكني أرجح التوجيه الثاني الذي يقضي بإعراب (عجوةٍ) عطف بيان لمجيئها جامدة وذلك مقتضاها من جهة الصناعة أولًا ولما فيها من مزيد بيان وإيضاح وهو الغرض النحوي الدلالي من جهة أخرى، ومن ثمّ ترجح لدي عطف البيان على التوجيه السابق.

المسألة الثانية: توجيه جرّ (بالألْفِ دِينَارٍ) بين الإضافة والبدل وما يلتبس بهما

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك والسيوطي في جرّ (بِالأَلْفِ دِينَارٍ) من حديث أبي هريرة ﷺ في قول النبيّ ﷺ: «ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ» [١]

الحديث: «٢٢٩١ – قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: "سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدُهُمْ. فَقَالَ: ...، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ وَاللهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لآتِيَكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ. قَالَ: هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أُخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ. قَالَ فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الخَشَبَةِ. فَانْصَرِفْ بِالأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا». [٢]

ذكر ابن مالك والسيوطي أنّ في جرّ (بِالأَلْفِ دِينَارٍ) ثلاثة توجيهات، أحدها: على إبدال (ألْف) المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقَى المضاف إليه على ما كان عليه من الجزء كما حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف في نحو (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاءَ شحمةً). والثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألْف الدينار، والمراد بالألف الدنانير فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ﴾[النور: ٣١]، ثم حذفت اللام من الخط صيرورتها بالإدغام دالًا، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۗ﴾[الأنعام:٣٢] في (الأنعام) على صورة (ولدار الآخرة). والثالث: أن يكون (الألْف)

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢، ١١٣. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

[٢] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٤– كتاب الزكاة. ٦٥ – باب ما يستخرج من البحر، حديث رقم (١٤٩٨)، وأطرافه في: (٢٠٦٣، ٢٢٩١، ٢٤٠٤، ٢٤٣٠، ٢٧٣٤، ٦٢٦١). ينظر: ابن الملقن سراج الدين (٨٠٤هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م: ١٥ / ١٣٢. والقسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٣ / ٨٠.

مضافا إلى (دينار) والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة، ذكر جواز هذا الوجه أبو على الفارسي. [١]

قدّر ابن مالك في التوجيه الأول – وتبعه السيوطي– أصل التركيب (بالأَلْفِ دينارٍ) الوارد في الحديث مناط الدراسة: بالأَلْفِ أَلْفِ دينار، فجعل (أَلْفِ) بدلا من (بالأَلْفِ) ثم حذف المضاف، وهو البدل (أَلْفِ)؛ لدلالة المبدل منه (بالأَلْفِ) عليه، وأبقَى المضاف إليه على ما كان عليه من الجزء؛ ومن ثمّ تعرب (دينار) تمييزًا للألف المحذوف مجرورًا. وقد استدل ابن مالك بشاهد سيبويه (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاءَ شحمةَ). كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء، إذ يقول سيبويه: وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر، كأنك لفظت بكل فقلت: ولا كل بيضاء". [٢] قال الشاعر أبو دؤاد: [من المتقارب]

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نَارًا [٣]

فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب. [٤]والمراد: و(كل نار)، إلا أنه حذف (كل) الثانية لتقدم ذكرها، وبقى عملها.

والشاهد فيه قوله: (ونار) حيث حذف المضاف (كل)، وأبقى المضاف إليه مجرورا كما كان قبل الحذف، إذ تقديره: (وكل نار). ولا يجوز أن يعطف (نار) المجرور على (امرئ) إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة. [٥]

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤.

[٢]سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٦٥.

[٣] البيت لأبي دؤاد في: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (٢١٦هـ)، الأصمعيات اختيار الأصمعي، المحقق: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م، ص: ١٩١. وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، الأمالي: ١ / ١٣٤، ٢٩٧. وأبو دؤاد قائل هذا البيت شاعر جاهلي قديم.

[٤] سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٦٥.

[٥] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ٢٨٣. وينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ٢ / ٨٢٠.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن حذف المضاف وإبقاء عمله معبرا عن بأنه ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. أما ضعفه في القياس؛ فلعلتين: أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت: (غلام زيد)، فأصله: غلام لزيد. وإذا قلت: (ثوب خز)، فأصله: ثوب من خز، فحذفت حرف الجر، وبقي المضاف نائبا عنه، ودليلا عليه. فإذا أخذت تحذفه؛ فقد أجحفت بحذف النائب، والمنوب عنه. والعلة الثانية: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وبقاء عمله.[1]، وكان أبو الحسن الأخفش، وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين.[2]

وبسط ابن مالك القول في هذه المسألة [3] مكثرا من الاستدلال عليها فذكر أنه في باب الاستعانة باليد في الصلاة حديث: «ثم قام فقرأ العشر آيات» [4] فإنه يحمل أيضا على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات، على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافا إليه مجرورا. ويرى أن مِن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه ما جاء في (جامع المسانيد) من

---

[1] ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ٢ / ١٩٧.

[2] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٢ / ٣٧٩ – ٣٨٢. المسألة: ٦٥– مسألة: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢، ١١٣.

[4] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٢٤– كتاب الزكاة. ٦٥ – باب ما يستخرج من البحر، حديث رقم (١٤٩٨).

الحديث: **«١١٩٨ – حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن مخرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس ﷺ"أنه أخبره عن عبد الله بن عباس ﷺ أنه بات عند ميمونة أم المؤمنين –رضي الله عنها–وهي خالته– قال فاضطجعت على عرض الوسادة واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل؛ ثم استيقظ رسول الله ﷺ فجلس فمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي. قال عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما–: فقمت فصنعت مثل ما صنع، ثم ذهبت فقمت إلى جنبه، فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها بيده فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام فصلى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلى الصبح».**

قول النبي ﷺ «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث» [1] أي: المحجل محجل ثلاث. وهذا أجود من أن يكون على تقدير: المحجل في ثلاث. وذكر أنّ مِن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، ومن ذلك قول أحدهم: [من الرجز]

الآكلُ المالَ اليتيم بَطَرا   يأكلُ نارا وسيصلى سَقَرا [2]

على تقدير: الآكل المالَ مالَ اليتيم. ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

المالُ ذي كَرم تُنْمي محامده   ما دام يبذله في السر والعلن

على تقدير: المال مال ذي كرم، فحذف البدل ونوى لفظه، فبقي عمله. [3]

ولم يكتف ابن مالك بما ساقه من استدلالات - وتبعه السيوطي - في ذهاب العامل وبقاء عمله، إنما استفاض قائلا: وقد يحذف المضاف باقيا عمله وإن لم يكن بدلا، كقوله عليه السلام: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة»، أي: فضل سبعين صلاة. وهو من (جامع المسانيد) [4]، ويجوز أن يكون الأصل: بسبعين صلاة فحذفت الباء

---

[1] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند، من حديث أبي قتادة: ٣٧ / ٢٥٣. حديث رقم (٢٢٥٦١). وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث حسن، وعبد الله بن لهيعة -وإن كان سيء الحفظ- قد رواه عنه ابن المبارك، وروايته عنه مقبولة عند بعض أهل العلم، ثم إن ابن لهيعة قد توبع، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الصحيح. الحديث: « **٢٢٥٦١ - حدثنا حسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، ويحيى بن إسحاق قال: أخبرنا ابن لهيعة قال حسن في حديثه: حدثنا يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن أبي قتادة ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: "خير الخيل الأدهم، الأقرح، الأرثم المحجل ثلاث، مطلق اليمين، فإن لم يكن أدهم، فكميت على هذه الشية».**

[2] وقال محقق كتاب شرح التسهيل: لم أعثر على قائله. ينظر ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ٣ / ٢٧١. وقال محقق كتاب شواهد التوضيح: قائل الرجز مجهول. والشطر الأول في: السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٥٢٢.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ٣ / ٢٧٢. وقال محقق كتاب شواهد التوضيح: لم أقف على البيت في كتاب. ينظر: مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢، ١١٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤.

[4] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند، من حديث عائشة، زوج النبي ﷺ: ٤٣ / ٣٦١. حديث رقم (٢٦٣٤٠). الحديث: «**٢٦٣٤٠ - حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: وذكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ، أنه قال: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفا»**.. وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث ضعيف، وهذا إسناد منقطع، محمد بن إسحاق، لم يسمع هذا الحديث

وبقي عملها.[1] ومن مجموع ما بسطه ابن مالك في كتبه فقد رجح في هذه المسألة مذهب الكوفيين مخالفا بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف) الذي انتصر لرأي البصريين. [2]

وقدّر ابن مالك في التوجيه الثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فيكون إعراب (الدينار) على هذا الرأي بدلا من (بالألف) مجرورا؛ فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ﴾[النور: ٣١]، ثم حذفت اللام من الخط صيرورتها بالإدغام دالًا، أي: أن (أل) الشمسية أدغمت في الدال، فكتب على اللفظ، أي: على ما يسمع من التلفظ أثناء قراءتها، كما كتب﴿وَلَلدَّارُ﴾في قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾[الأنعام:٣٢] على صورة ﴿وَلَدَّارُ الآخرة﴾.[3]، وأرى أن هذا التوجيه لا يعتمد دليلا قويا؛ إذ اعتمد على تصور بصري للمسألة وهو سقوط (أل) في عند كتابتها اعتمادا على الممارسة الصوتية للفظة، ولا يخفى أن في هذا التوجيه إعمال غض البصر عن اللفظة اعتمادا على سماعنا لها مقروءة مما يجعل الاستدلال واهيا بعض الشيء.

وجاء التوجيه الثالث عند ابن مالك – وتبعه السيوطي – على تقدير: أن يكون (الألف) مضافا إلى (دينار) والألف واللام زائدتان؛ فلذلك لم يمنعا من الإضافة، ذكر جواز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وحمل عليه قول القطامي: [من الكامل]

من الزهري، قال أحمد: كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم ابن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. يعقوب: هو ابن إبراهيم بن سعد الزهري. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي!

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٢، ١١٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

[2] أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٢ / ٣٧٩ – ٣٨٦. المسألة (٦٥)، باب: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

تولي الضجيع إذا تنبه موهنا   كالأقحوان من الرشاش المستقي[(١)]

وذكر محققا التسهيل لابن مالك اختلاف البيت الوارد في التسهيل عما هو ثابت في ديوان القُطامي. إذ الثابت في الديوان أن الشطر الأول في بيت والشطر الثاني في البيت التالي له.

قال أبو على: أراد من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام. ولم تمنعا من الإضافة. [(٢)]

وتناول ابن مالك الشاهد هناك في شرح التسهيل متعقبا أبا عليّ الفارسي بقوله: وهذا الذي ذهب إليه بعيد؛ مستدركا بأن يوجه البيت على أن قائله أراد: كالأقحوان المستقي من الرشاش المستقي، فحذف من الأول، وأبقى الثاني دليلا عليه، مستدلا بقول الشاعر: [من الطويل]

تقولُ ودَقَّتْ صدرها بيمينها   أبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المُتقاعِس [(٣)]

أراد: بعلي هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس، ثم حذف، وذكر أن لهذا التوجيه نظائر كثيرة، فهذا الذي اطمأن إليه ابن مالك في التسهيل، وخطأ الفارسي فيه، ويرى أنه لا نظير لما ذهب إليه، فلذلك لم يقل بقوله.

ويلفت نظري أنّ ما قاله ابن مالك في شواهد التوضيح من زيادة الألف واللام في (بالألف) من الحديث (بِالأَلْفِ دِينَارٍ)، وما قاله في شرح التسهيل من مخالفة الفارسي حول زيادة الألف واللام من كلمة (المستقي) في البيت (الرشاش المستقي) كما سلف؛ فإن ذلك يجعلني أتأمل أكان يرفض زيادتها في التسهيل ثم يقرها ويحمل على ما ذهب إليه الفارسي؛ إذ يوجّه كلمة (الألف) بطرح (أل) التعريف منها؛ فهما زائدتان لم تمنعا من الإضافة، فيكون

---

(١) البيت في ديوانه، والمذكور في الديوان:

تعطي الضجيع إذا تنبه موهنا   منها وقد أمنت له مَن يتقي

عذب المذاق مفلجا أطرافه   كالأقحوان من الرشاش المستقي

ينظر: القطامي (١٠١هـ)، ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة – بيروت، ط١، ١٩٦٠م. ص: ١١٠، ١١١. ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ١ / ٢٦٠.

(٢) ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو لهذلول بن كعب العنبريّ، ينظر: المرزوقي (٤٢١ هـ)، شرح ديوان الحماسة، ص: ٤٩٤. وبلا نسبة في البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٨ / ٤٣٠. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٤ / ٥٠.

إعراب كلمة (دينار) هنا في الحديث (بِالأَلْفِ دِينَارٍ) مضافا إليه دون الالتفات إلى أنه اعترض على أبي عليّ الفارسي هناك في التسهيل[1]، وأرى أن هذا التوجيه لا يخلو من تكلّف وتعسف واضحين في التقديرات؛ ولذا فهو توجيه ضعيف.

ومن مجموع ما تقدم أستطيع أن أتخير التوجيه الأول حيث أراه التوجيه الأمثل من بين التوجيهات الثلاثة السالفة الذكر، فهو وإن وجهه ابن مالك معتمدا فيه على ما عن له من توجيهات؛ فإن هذه والتوجيهات بناها ابن مالك وفق ما تقتضيه الصناعة النحوية، وجاءت مجيئا مستحسنا عمّا تلاها.

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ) شرح التسهيل: ١ / ٢٦١، ٢٦٢. وله: شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ١١٤. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ٢٤، ٢٥.

المسألة الثالثة: توجيه جرّ (بِغرَّةٍ عَبْدٍ) بين الإضافة والبدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي من حديث سلمة ابن الأكوع ومن حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة ﷺ في قول النبيّ ﷺ: «فقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالدِّيَةِ فِي الْمَرْأَةِ، وَفِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ»، ورواه الجمهور بتنوين (غرّة) وما بعده بدل منه، وروي بالإضافة.[1]

الحديث: «١٨٣٣٩ – عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ ﷺ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ أُخْرَى بِعَمُودٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُقِيدَهَا، ثُمَّ سَأَلَ هَلْ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ قَضَاءٌ؟ فَقِيلَ لَهُ: كَانَتَا امْرَأَتَانِ تَحْتَ حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَقَتَلَتْهَا وَجَنِينَهَا، «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدِّيَةِ فِي الْمَرْأَةِ، وَفِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ» قَالَ: وَكَبَّرَ، قَالَ: وَأَخَذَ عُمَرُ ﷺ بِذَلِكَ وَقَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا لَقُلْتُ فِيهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْقِلُ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ؟، وَمِثْلُ هَذَا يُطَلُّ.»[2]

ذكر السيوطي أنّ في جرّ (بغرة عبد) توجيهين، أحدهما: على البدلية. والثاني: على الإضافة. ومما يُعلم ولا يخفى أنّ البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا بلا واسطة، ودون المتبوع، أي: على تقدير تكرير العامل.[3]، وأن الكوفيين يسمونه

---

(١) السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٥١.

(٢) وأخرجه عبد الرزاق (٢١١هـ) في مصنفه: ٢٨– كتاب العقول – باب نذر الجنين، حديث رقم (١٨٣٣٩). ينظر: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، مصنف عبد الرزاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ: ١٠ / ٥٦، ٥٨. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٥ / ٤١٠. حديث رقم (٩٦٥٥). وذكر محقق المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أنه حديث صحيح، وهذا إسناد حسن. وأخرجه الدارقطني في: ١٤ – كتاب الحدود والديات وغيره، حديث رقم (٣٢٠٦). ينظر: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م: ٤ / ١٢١.

(٣) وينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٠.

بالترجمة والتبيين والتكرير. والبصريون يسمونه البدل[١]ومن ثمّ فالبدل مرتبط بكلّ أجزاء الجملة التي يذكر فيها. [٢].

والغرة – الوارد في الحديث — المقصود بها العبد نفسه أو الأمة، وأصل الغرة البياض في وجه الفرس، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء، وسمي غرة لبياضه فلا يقبل في الدية عبد أسود ولا جارية سوداء وليس ذلك شرطا عند الفقهاء، وإنما الغرة عندهم ما بلغ ثمنه نصف عشر الدية من العبيد والإماء. [٣]، لذا وجّهها السيوطي هذا التوجيه إذ وجد أن الغرة هو العبد، والعبد هو الغرة فيصلح على نية تكرير العامل أن تعرب (عبدٍ) بدلا من (غرةٍ).

والتوجيه الثاني: برواية (غُرةِ) بالجر دون تنوين وإعرابها مضافًا، و(عبدٍ) مضافًا إليه مجرورا، فجاء التوجيه بنسبة المضاف (غُرةِ) إلى(عبدٍ) المضاف إليه؛ ومن ثمّ لم يبعد المعنى المراد من الحديث، فيكون قد نسب الغرة وهي البياض إلى العبد من قبيل نسبة الشيء الذي يتصف به. وهو ما يعبر عنه البلاغيون الكناية عن نسبة. [٤]

---

[١] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ١٩٦٢.

[٢] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ١٢٦.

[٣] ينظر: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية (د.ت)، و(د.ط) بيروت: ٤ / ٥٥٤.

[٤] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٥١.

المبحث الثاني: التوابع المجرورات، وفيه مطلبان

المطلب الأول: النعت المجرور وما يلتبس به، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: توجيه جرّ (العمدِ) بين النعت وعطف البيان والبدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في جرّ (شبهِ) في قول النبيّ ﷺ: «إن قتيل الخطأ شبهِ العمدِ» [(١)]

الحديث: «٦٥٣٣ - حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أيوب، سمعت القاسم بن ربيعة، يحدث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن قتيل الخطأ شبهِ العمد، قتيل السوط أو العصا، فيه مائة، منها أربعون في بطونها أولادها». [(٢)]

عزا السيوطي في وجهي جرّ (شبهِ العمد) إلى الطِّيبي، أحدهما: أن يكون (شبهِ العمد) صفة لـ(الخطأ) وهو معرفة، وجاز لأن (شبهِ العمد) وقع بين الضدين، أو أن يراد (بالخطأ) الجنس فهو بمنزلة النكرة. والثاني: أن يكون (شبه العمد) بدلاً من (الخطأ). والثالث: على أنه عطف بيان.[(٣)]

أمّا عن ورود (شبهِ) نعتًا لـ(الخطأ) وهي من الكلمات الموغلة في التنكير؛ فالصناعة النحوية تُلزم المطابقة بين النعت والمنعوت، فتناول أبو البقاء العكبري – في كتابه المسمّى (إملاء ما من به الرحمن) – إعراب (غير) صفة (للذين)، في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ

[(١)] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٧٤.

[(٢)] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١١ / ٨٨، ٨٩. من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه حديث رقم (٦٥٣٣). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير القاسم بن ربيعة، وهو ابن جوشن الغطفاني، فقد روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهو ثقة. أيوب: هو السختياني. وينظر: السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف القطرية مع دار النوادر، دولة قطر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م: ٤ / ٣٢٠. من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، حديث رقم (٢٩٧٨).

[(٣)] ينظر: الطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن): ٨ / ٢٤٧٦. السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٧٤. والسندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤ / ٣٢٠.

ﭐلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة:٧] وهو مسبوق إليه في هذا التوجيه[١]؛ فيذكر أنه إن قلت (الذين) معرفة و(غير) لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له؛ ففيه جوابان، أحدهما: أن (غير) إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة، كقولك: عجبت من الحركة غير السكون، وكذلك الأمر هنا؛ لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان، والجواب الثاني: أن الذين قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم، وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه[٢]؛ ومن ثمّ فلا مانع من توجيه الجر على النعتية بناء على هذا الاعتبار.

وجعل الطيبي إعرابها نعتا وهي نكرة لوجود مسلك آخر إذ جعل (أل) في لفظة (الخطأ) الواردة في الحديث لاستغراق الجنس فهو بمنزلة النكرة؛ وعلى هذا يكون قد نُعتت النكرة بالنكرة.

والتوجيه الثاني الذي وجهه الطيبي على البدلية، فبادئ ذي بدء يقرر النحاة أن البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا بلا واسطة، ودون المتبوع، أي: على تقدير تكرير العامل. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير[٣]، وأن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير. والبصريون يسمونه البدل[٤] ومن ثمّ فالبدل مرتبط بكلّ أجزاء الجملة التي يذكر فيها. [٥]، فإن كان البدل على نية تكرير العامل فإنه يمتنع تكرير العامل هنا، أي: أن البدل والمبدل منه ليس في حكم جملتين، إذ ليس بمقدور من يتناول الحديث أن يقول: إن قتيل الخطأ ... قتيل شبهِ العمد...، على اعتبار أن (شبهِ العمد) هو التابع المقصود بالحكم، وهناك سؤال يطرح نفسه: هل حكم قتل الخطأ وقتل شبه العمد بمنزلة واحدة في الفقه الإسلامي؟ أي: يتساوى الخطأ وشبه العمد أمام الأحكام الفقهية ؟، ذكر ابن قدامة قول أبي القاسم: والقتل على ثلاثة أوجه: عمد، وشبه العمد، وخطأ، فجعل شبه العمد قسيمًا للعمد وقسيمًا

---

[١] ينظر: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن: ١ / ١٨٠ – ١٨٢.

[٢] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: ١ / ٨.

[٣] ينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٠.

[٤] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ١٩٦٢.

[٥] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ١٢٦.

للخطأ، وأن أكثر أهل العلم يرون القتل منقسما إلى هذه الأقسام الثلاثة، روي ذلك عن عمر، وعلي. وبه قال الشعبي، والنخعي، وقتادة، وحماد، وأهل العراق، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي. وأنكر مالك شبه العمد، وقال: ليس في كتاب الله إلا العمد والخطأ، فأما شبه العمد، فلا يعمل به عندنا. وجعله من قسم العمد. [١]

ثم ساق الحديث، قوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَأِ شِبْهِ الْعَمْدِ، مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا، مِائَةٌ مِنْ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا» ورواه أبو داود بلفظ: «قَتِيلِ خَطَأَ الْعَمْدِ»، فروايته بهذا اللفظ تجعل المعربين يتبنون توجيهها على البدلية فيفاد منها أن (قَتِيلِ خَطَأَ الْعَمْدِ) هي الرواية البديلة عن (شِبْهِ الْعَمْدِ)، ومن ثم فيؤكد ما ذهب إليه عند اختيار توجيه البدلية.[٢]

والتوجيه الثالث: على أنه عطف بيان؛ لأن التركيب النبوي في الحديث الشريف من التراكيب التي يجوز في اللغة أن يعرب التابع فيها عطف بيان، أو يعرب بدلا مطابقا، فلو كان القتل الخطأ له صورة واحدة وهو القتل شبه العمد لوجبت البدلية؛ ولأن قتل الخطأ ليس مقصورا على شبه العمد بل له صور أخرى، ويظهر لي أن هناك قسما رابعا للقتل ذكره ابن قدامة في معرض تقسيم أبي الخطاب القتل أربعة أقسام، قال: فزاد قسمًا رابعًا، وهو ما أجري مجرى الخطأ، وعدّد صورا منها، نحو: أن ينقلب نائم على شخص فيقتله، أو يقع عليه من عُلْو، والقتل بالسبب، كحفر البئر ونصب السكين[٣]؛ ومن ثمّ يجوز إعرابها عطف بيان إذ ليس هناك ما يمنع ذلك.

[١] ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، المغني لابن قدامة، الناشر: مكتبة القاهرة، (د.ط)، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م : ٨ / ٢٦٠.

[٢] المرجع السابق نفسه: ٨ / ٢٦٠.

[٣] ينظر: ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، المغني لابن قدامة: ٨ / ٢٦٠.

المسألة الثانية: توجيه جرّ (ذكَرٍ) بين النعت والتوكيد

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي من حديث سلمة ابن الأكوع ﷺ في جرّ (ذكرٍ). في قول النبيّ ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكَرٍ» [1]

الحديث: «٦٧٣٢ – حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا ابن طاوس، عن أبيه عن ابن عباس – رضى الله عنهما – عن النبي ﷺ قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر». [2]

نسب السيوطي وتبعه السندي[3] في جرّ (ذكَرٍ) إلى السهيلي توجيهين، أحدهما: أنها صفة لـ(أَوْلى) لا لرجل. والثاني: على التوكيد، ذكره السندي. [4]

فقد ذكر السندي في معرض شرح حديثه ﷺ: «فهو لأولى رجل ذكر»، فـ(أولى) أي: أقرب إلى الميت رجل، وجعل الإضافة للبيان، و(أَوْلى) بمعنى أقرب نسبًا، لا أحق إرثا، ثم بين السندي علة ذلك أنه لم يُفهَم بيان الحكم؛ إذ لا يدري من الأحق بالإرث، وجعل (ذكَرٍ)

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٦٨.

[2] أخرجه البخاري (٢٥٦هـ) – واللفظ له – في: ٨٥–كتاب الفرائض، ٦– باب ميراث البنات. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم (٦٧٣٢). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٩ / ٤٢٧. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٤ / ٤٠١. من حديث سلمة ابن الأكوع ﷺ حديث رقم (٢٦٥٧). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه الدارمي (٢٥٥هـ) في: ٢١–كتاب الفرائض، باب العصبة، حديث رقم (٣٠٣٠). ينظر: أبو محمد عبد الله الدارمي التميمي السمرقندي (٢٥٥هـ)، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م: ٤ / ١٩٥١. وأخرجه البيهقي (٤٥٨هـ) في السنن الكبرى: كتاب جماع أبواب المواريث، باب ميراث الأب، حديث رقم (١٢٣٣٥). ينظر: البيهقي (٤٥٨هـ) في السنن الكبرى: ٦ / ٣٨٣. وينظر: السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف القطرية مع دار النوادر، دولة قطر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ٣ / ٤٧، ٤٨. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم (١٥٥٥).

[3] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٦٨. السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣ / ٤٨.

[4] السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣ / ٤٨.

تأكيدًا لرجل. [1]، وهناك توجيه ثالث لا أرى ما يمنع من الأخذ به أنه يجوز أن يعرب (ذَكَرٍ) بدلا من (رجل).

إذن نحن أمام ثلاثة توجيهات لكلمة (ذكَرٍ)، أحدها: نعت لـ(أَوْلى). والثاني: توكيد لـ(لرجلٍ). والثالث: بدل من (رجلٍ). فأمّا التوجيه الأول الذي نسبه غير واحد للسهيلي[2] بإعراب (ذكَرٍ) نعتا لـ(أَوْلى)؛ لأنه لا يصح في المعنى أن تكون نعتًا لـ(لرجلٍ) لأن الرجل هنا هو المذكر والمذكر هو الرجل.

والتوجيه الثاني وقد ذكره السندي –كما تقدم – بإعراب (ذكَرٍ) توكيدا فعند إنعام النظر نجد أنفسنا أمام مسلكين من مسالك النظر، أحدهما: ما يكون حسب الوظيفة النحوية والموقع الإعرابي، والثاني: حسب النظرة الدلالية وهي لا تنفك عن المسلك الأول، وعند النظر إلى التوكيد حسب الوظيفة النحوية والموقع الإعرابي فالتوكيد اللفظي تابع يذكر لبيان توكيد المعنى في المتبوع بتكرير اللفظ، والتوكيد والتأكيد لغتان، حيث يقال: وكّد توكيدا، وأكّد تأكيدا، وهو بالواو أكثر، فهما مصدران وضعا على الأسماء. [3]، وليس في المسألة – مناط الدراسة – تكرير للفظ بل جيء بـ(ذكَرٍ) مرادفًا لـ(لرجلٍ).

ومن النحويين من قال بالترادف بوصفه توكيدًا لمتبوعه مراعيا الوظيفة النحوية، فابن مالك وتبعه الشيخ خالد الأزهري يذكران أنه قد يكون التأكيد اللفظيّ بذكر مرادف الكلمة، نحو: حقيق جدير، وحقيق قمن، وصمت سكت زيد، وأجل جير، وقعدت جلست، وأنت ترى أنها ـ جميعا ـ تكرير من طريق ذكر المرادف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۝٢٧﴾ [فاطر: ٢٧]. حيث ﴿وَغَرَابِيبُ﴾: جمع غربيب، وهو الأسود المتناهي في السواد، فهو تابع للأسود، كالقاني والناصع والناضر؛ ولذلك فإن اللفظ

---

[1] أبو الحسن، نور الدين السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف القطرية مع دار النوادر، دولة قطر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م: ٣ / ٤٨.

[2] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٤٦٨. السندي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣ / ٤٨.

[3] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ٩٥.

الثاني تقوية وتوكيد بالمرادف للأول.[1] وعند السمين الحلبي أن﴿وَغَرَابِيبُ﴾: قال الزمخشري: الغربيب: تأكيد للأسود، ومن حق التوكيد أن يتبع المؤكد كقولك: أصفر فاقع وأبيض يقق. ووجهه: أن يضمر المؤكد قبله، فيكون الذي بعده تفسيرا لما أضمر كقوله: [من البسيط]

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسعد[2]

والشاهد فيه قوله: (العائذات الطير) حيث أجرى الشاعر (الطير) على (العائذات) بيانا وتلخيصا لا تقديما للصفة على الموصوف. وللسمين الحلبي تعقبات على الزمخشري في هذا الموطن ولا يحسن ذكرها هنا.[3]

إذن يجوز أن تعرب توكيدا من هذا المسلك وهو مسلك يرى أنه لا مانع من التوكيد بالمترادف. والمسلك الثاني يتصل بعلم المعاني أحد أفرع علوم البلاغة، والسندي ومن سبقه – هنا – ربما أرادوه بلاغيا على هذه الوجهة وأنه يفيد التوكيد بقطع النظر عن الوظيفة النحوية أو موقعه الإعرابي.

والتوجيه الثالث بإعرابه بدلا من (رجلٍ) فلا مانع من البدلية لتوافر الشروط التي تجعله يعرب على البدلية على نية تكرير العامل، وترجيحا يستوي عندي التوجيهان: النعت لـ(أَوْلى)، أو البدل من (رجلٍ).

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية: ٣ / ١١٨٨، ١١٨٩. وينظر: السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون: ٩ / ٢٢٨. والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٤١ – ١٤٦.

[2] البيت: النابغة الذبياني (٦٠٤م – ٣٠ ق هـ)، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٥م، ص: ٢٥. وينظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٥ / ٧١، ٧٣، ١٨٣ و٨/ ٤٥٠، ٤٥١. وبلا نسبة في: ٩/ ٣٨٦.

[3] ينظر: السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون: ٩ / ٢٢٨.

المسألة الثالثة: توجيه جرّ (غَيْركُمْ) بين النعت والبدل

المسألة: تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري والسيوطي في جرّ (غَيْرِكُمْ) من حديث حُذَيْفَةَ رضي الله عنه. في قول النبيّ ﷺ: «لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ» [(١)]

الحديث: « **٣٨ – (٢٤٨) وَحدَّثَنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرِّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيبَةَ عَنْ حَوْضِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ».** [(٢)]

ذكر العكبري والسيوطي أنّ في جرّ (غَيْرِكُمْ) توجيهين، أحدهما: يجوز جرّ (غير) على الصفة لأحد. والثاني: على البدل منه (أي: بدلا من أحد). [(٣)]

ذكر ابن خالويه إعراب ﴿غَيْرِ﴾ في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:٧] أنها نعت لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والتقدير: صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب [عليهم] غير اليهود. ثم ذكر منبها بقوله: واعلم أن (غيرًا)، تكون

---

(١) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٢١٣، السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤٣.

(٢) أخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٢– كتاب الطهارة. ١٢ – باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، حديث رقم (٢٤٨). ينظر: مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: ١ / ٢١٧. وأخرجه ابن ماجة في: ٣٧– كتاب الزهد. ٣٦– باب ذكر الحوض، حديث رقم (٤٣٠٢). ينظر: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (د.ت) – فيصل عيسى البابي الحلبي: ٢ / ١٤٣٨. وأخرجه ابن حبان (٣٥٤هـ) في: ١– باب فضل الأمة. تبويب: ذكر الإخبار بأن العلامة التي ذكرناها (أي: ذكر العلامة التي بها يعرف المصطفى صلى الله عليه وسلم أمته من سائر الأمم عند ورودهم على الحوض) هي لأمة المصطفى صلى الله عليه وسلم دون غيرها من سائر الأمم، حديث رقم (٧٢٤١). ينظر: محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ١٦ / ٢٢٥. وذكر المحقق شعيب الأرنؤوط أن إسناده صحيح على شرط مسلم، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير سعد بن طارق، فمن رجال مسلم.

(٣) العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، ص: ٢١٣، السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٤٣.

صفة واستثناء. فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الإعراب. تقول جاءني رجلٌ غيرك، ومررت برجل غيرك، ورأيت رجلا غيرك.[1]

تبع أبو البقاء العكبري الطبري في تفسيره عند توجيه ﴿غَيْرِ﴾ من قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:٧] وأن لها ثلاثة توجيهات في قراءة الجرّ أحدها: أنه بدل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾. والثاني: أنه بدل من الهاء والميم في ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾. والثالث: أنه صفة لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾.[2]

واستطرد أبو البقاء في كتابه المسمّى (إملاء ما من به الرحمن) استطرادًا يسيرًا حول مجيء ﴿غَيۡرِ﴾ صفة لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾.[3] ، وهو استطراد مسبوق إليه[4]؛ فيذكر أنه إن قلت (الذين) معرفة و(غير) لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له؛ ففيه جوابان، أحدهما: أن (غير) إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة، كقولك: عجبت من الحركة غير السكون، وكذلك الأمر هنا؛ لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان، والجواب الثاني: أن الذين قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم، وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه.[5]

---

[1] الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠هـ)، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ-١٩٤١م)، ص: ٣٢، ٣٣.

[2] محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ١ / ١٨٠ - ١٨٢. وأبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩. ولأبي البقاء (٦١٦هـ) - أيضا - في: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية- لاهور (د.ت)، مكان النشر: باكستان: ١ / ٨.

[3] محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ١ / ١٨٠ - ١٨٢. وأبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩. ولأبي البقاء (٦١٦هـ) - أيضا - في: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية- لاهور (د.ت)، مكان النشر: باكستان: ١ / ٨.

[4] ينظر: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن: ١ / ١٨٠ - ١٨٢.

[5] أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: ١ / ٨.

ومن مجموع ما سبق يتبين للباحث أن التوجيه الأول الذي يرى أنها صفة مجرورة لـ(أحد) انطلق من أن (أحد) نكرة، و(غير) نكرة رغم إضافتها إلى الضمير (كم) فـ (غير) موغلة في التنكير [1]؛ ومن ثم جاز إعرابها صفة وله شاهد من القرآن كما تقدم، وتقدير الكلام حينئذ: ليست لأحد مغايرا لكم. وأما التوجيه الثاني الذي يرى إعرابها على البدلية من (أحد) فلا يشترط النحاة أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا، بل الأمر على الجواز، وتقدير الكلام حينئذ: ليست لغيركم، أي: على نية طرح المبدل منه. ومن ثمّ فلا يترجح لديّ أحد التوجيهين؛ لعدم وجود فارق دلالي كثيف يتوقف عليه الترجيح.

---

[1] ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي:٣ / ٢٢٨، ٢٢٩.

المطلب الثاني: المجرور بالعطف والبدل، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: توجيه جرّ (الصُوَرِ) بين العطف والبدل

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك من حديث عمر بن الخطاب ﷺ في جرّ (الصُوَرِ). في قوله ﷺ: «إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور» وكان ابن عباس – رضي الله عنهما: «يصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل». [١]

الحديث: « وقال عمر ﷺ إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور وكان ابن عباس يصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل».[٢] ذكر ابن مالك أنّ في جرّ (الصُوَرِ) توجيهين، أحدهما: الجر على البدل. والثاني: ويجوز جعل المجرور معطوفا بواو محذوفة كما حذفت (أو) في قول عمر ﷺ: «صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء».[٣]ولا إشكال في رواية من أثبت الواو قبل (الصُوَرِ).[٤] ، وذكر زكريا الأنصاري أنّ (الصُوَرِ) بالجر بدل من التماثيل، أو بيان لها، أي: عطف بيان. [٥]

وقدّر ابن مالك في التوجيه الثاني أنه يجوز جعل المجرور معطوفا بواو محذوفة كما حذفت (أو) في قول عمر ﷺ: «صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء».[٦] ولهذا الرأي وجاهته لأن المعنى يسيغه ويعضده، فإذا قلت: صلى رجل في إزار ورداء، (أو) في إزار وقميص، (أو) في إزار وقباء، فلا يبعد قياسا عليه أن أقول: لا ندخل كنائسكم من أجل

---

[١] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٢ – ٢٥٤.

[٢] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٨ –كتاب الصلاة. ٥٤ – باب الصلاة في البيعة من قول عمر بن الخطاب. ينظر: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: ٢ / ١٤٢.

[٣] أخرجه الإمام البخاري في: ٨ –كتاب الصلاة. ٩ – باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء. حديث رقم (٣٦٥). «**الحديث ٣٦٥ – حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: "أوكلكم يجد ثوبين" ثم سأل رجل عمر، فقال: "إذا وسع الله فأوسعوا"، جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في تبان وقباء، في تبان وقميص، قال: وأحسبه قال: في تبان ورداء.**

[٤] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٤.

[٥] ينظر: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: ٢ / ١٤٢.

[٦] ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح، ص: ٢٥٢ – ٢٥٤.

التماثيل التي فيها (والصورِ) بالجر على أنها عطف نسق، فإن النهي في الشرع يشملهما، أي: التماثيل والصور، وهذه المسألة – مناط التوجيه – من قبيل ذهاب العامل وبقاء عمله؛ فقد حذف العاطف وأبقى معموله (الصور) عطفا على (التماثيل).

وهناك وجه ثالث لم يلتفت إليه ابن مالك ولكنْ أشار إليه صاحب تحفة الباري حين وجه جرّ (الصورِ) على أنه عطف بيان لما في هذا التابع من دلالة الإيضاح والتخصيص.[1]

---

[1] ينظر: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»: ٢ / ١٤٢.

المسألة الثانية: توجيه الجرّ لموضع (فِي شَأْنِه كُلِّه) بين البدل الكل من الكل، والبعض من الكل، والكل من البعض، والاشتمال [1]

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ – رضي الله عنها – في جرّ (فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ). أنها قالت: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طَهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَتَنَعُّلِهِ).

الحديث: «٣١٦ – أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ، أَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النُّعَيْمِيُّ، أَنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أم المؤمنين عَائِشَةَ – رضي الله عنها – قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طَهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَتَنَعُّلِهِ». [2] قال الإمام البغوي: هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ. وَسُلَيْمٌ هُوَ أَبُو الشَّعْثَاءِ سُلَيْمُ بْنُ أَسْوَدَ الْمُحَارِبِيُّ. [3]

ذكر السيوطي أنّ في جرّ (فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) أربعة توجيهات، أحدها: بدل كل من كل، قال الطيبي: (في شأنه كلّه) بدل من (في تنعله) وما بعده بإعادة العامل (في)، وهو كبدل الكل

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٦٦ – ١٦٨.

[2] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٤١ / ١٧٤. من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ – رضي الله عنها – حديث رقم (٢٤٦٢٧). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. بهز: هو ابن أسد العمي، وأشعث بن سليم: هو ابن أسود أبو الشعثاء، ومسروق: هو ابن الأجدع. وأخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٤ –كتاب الوضوء.٣١ – باب التيمن في الوضوء والغسل، من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ – رضي الله عنها – حديث رقم (١٦٨). أخرجه الإمام مسلم (٢٦١هـ) في: ٢ –كتاب الطهارة. ١٩– باب التيمن في الطهور وغيره، حديث رقم (٢٦٨). ينظر: مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: ١ / ٢٢٦. وأخرجه الإمام البغوي (٥١٦هـ) – واللفظ له – في: ٣– كتاب الطهارة، باب البداءة بالميامن، حديث رقم (٢١٦). ينظر: محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٦هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م: ١ / ٤٢٣، ٤٢٤. والكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٤ / ٨٧. والقسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١ / ٢٥٢.

[3] **وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَبِسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدَءُوا بِأَيَامِنِكُمْ. وروي عن ابن عمر ﷺ في دخول المسجد «كان يبدأ برجله اليمنى، وإذا خرج يبدأ برجله اليسرى». قال الإمام ﷺ: وفي دخول الخلاء «يبدأ برجله اليسرى، وإذا خرج يبدأ باليمنى».**

من الكل. والتوجيه الثاني: بدل بعض من كل، وقال الحافظ ابن حجر: وقع في هذه الرواية: (وفي شأنه) بإثبات الواو، وفي رواية مسلم تقديم (في شأنه كله) على قوله: (في تنعله) فيكون بدل البعض من الكل. والثالث: بدل اشتمال. والرابع: بدل كل من بعض. والتوجيه الخامس: معطوف بتقدير واو محذوفة.

أمّا التوجيه الأول بإعرابه بدلا مطابقًا فجعله الطيبي بدلًا من قوله: (في تنعله) وما بعده بإعادة العامل، وهو كبدل الكل من الكل.، والذي يقوي التوجيه بالبدل المطابق لديه هو علة تكرير العامل، ثم يبسط الطيبي القول في المسألة، قال: ولعله ﷺ إنما بدأ فيها بذكر الطهور لأنه فتح لأبواب الطاعات كلها. فبذكره يستغنى عنها، كما في قوله: «الطهور شطر الإيمان»، وثنى بذكر الترجل وهو يتعلق بالرأس، وثلَّث بالتنعُّل وهو مختص بالرِّجل؛ ليشمل جميع الأعضاء والجوارح، فيكون كبدل الكل من الكل. [1]

وأمّا التوجيه الثاني بإعرابه بدل بعضٍ من كل، فهو من قول ابن حجر إذ استند على رواية مسلم بتقديم (في شأنه كله) على قوله: (في تنعله) فيكون الإعراب بدلَ البعضِ من الكل.

وأمّا التوجيه الثالث بإعرابه بدل اشتمالٍ فبعد أن استعرض الكرماني أنواع البدل المحتملة في المسألة مناط الدراسة والتوجيه ففي البدء نفى أن يكون (في شأنه كله) بدل بعض من كل لأنه ليس بعضًا من المتقدم فانتفت الجزئية أو يكون بدل اشتمال إذ ليس بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية، وكأنه متردد ودليل ذلك قوله: وههنا الشرط منتف، ولا بدل الغلط، لأنه لا يقع في فصيح الكلام. إذن على أي شيء يُوجّه؟ فاهتدى – رحمه الله تعالى – إلى أن يعربه بدل اشتمال؛ لذا جاء حكمه في نهاية تردده بقوله: فإن قلت: فما قولك فيه؟ قلت: هو بدل الاشتمال. [2]

---

[1] ينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٣ / ٣. والطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن): ٣ / ٧٩٧.

[2] السابق نفسه. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٦٦، ١٦٨.

وأمّا التوجيه الرابع بتأخير رواية (في شأنه كله) بإعرابها بدل كلٍ من بعض فقد زاد بعضهم نوعا آخر من البدل يسمّى بدل كلّ من بعض، ويجعلون منه قول الشاعر: [من الطويل]

كأنّي غداة البين يوم تحمّلوا لدى سمرات الحيّ ناقف حنظل[1]

حيث يجعلون (يوم تحملوا) بدلا من (غداة)، واليوم كلّ للغداة، وهى بعضه، فيكون بدل كلّ من بعض. والجمهور ينفونه، ويتأولون البيت بأن (يوما) معناه (وقت). كما يجعلون منه القول: نظرت إلى القمر فلكه، حيث الفلك كلّ بالنسبة إلى القمر الذى هو جزء منه، فيجعلونه بدل كلّ من بعض، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ٦١﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]، حيث البدل (جنات) وهو جمع، والمبدل منه (الجنة) وهو مفرد، فيكون بدل كلّ من بعض، ولكنهم يجعلون المبدل منه المفرد (الجنة) اسم جنس، وهو يقوم مقام جمع الجنس، فتكون (جنات عدن) بعضا منه، ويكون بدل بعض من كلّ [2]، ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

نضر الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحةَ الطلحاتِ[3]

والشاهد فيه هنا على رواية الفتح بإعراب (طلحةَ) بدلا من (أعظمًا) وعلى هذا الرأي يكون نوع البدل بدل الكل من البعض؛ فأعظمًا بعض من جملة أجزاء في طلحة، فلا يمنع مجيء العام

---

[1] البيت في ديوان امرئ القيس (٥٤٥م)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص: ٩. البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧. ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ٩ / ٩٣٩، مادة (ن ق ف). بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ٤ / ١٦٨٣.

[2] ينظر: لابن أبي الربيع الإشبيلي السَّبتي (٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة الدكتور عياد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م: ١ / ٣٩٣. أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ١٩٧٠. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م: ٣ / ١٨٨. السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣ / ١٧٩. إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي: ٥ / ١٣٩. [السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٦٦، ١٦٨.

[3] ينظر: الديوان، الشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات (٧٥هـ) الشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات (٧٥هـ)، ديوانه، ص: ٢٠. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٣ / ١٦٦، ١٦٨.

بعد الخاص وأن يحل هذا العام محله. وأمّا رواية كسر (طلحةِ) فعلى تأويل إعادة أعظم؛ كأنه قال: أعظُم طلحةِ الطلحاتِ. وفيه شاهد آخر: (الطلحات) حيث جمع (طلحة) على (طلحات)، وعرفها بـ(أل). [(١)]

وأمّا التوجيه الخامس أن تعرب معطوفًا بتقدير واو محذوفة فإن ذلك بمن يرى من النحويين حذف العامل وبقاء أثره، فيجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا في (الواو، والفاء، وأو). فمثال الواو قوله ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»، حَتَّى قَالَ ﷺ: «وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». [(٢)]

وذكر ابن الحاجب وابن هشام – واللفظ له – أن حذف حرف الْعَطف بَابه الشّعْر، كَقَوْل الحطيئة: [من البسيط]

إن امْرأً رهطه بالشّام منزله ... برمل يبرين جارا شدّ مَا اغتربا[(٣)]

أَي: ومنزله برمل يبرين كَذَا، قَالُوا وَلَك أَن تقول الْجُمْلَة الثَّانِيَة صفة ثَانِيَة لَا معطوفة وَحكى أَبُو زيد أكلت خبْزًا لَحْمًا تَمرا، فَقيل على حذف (الْوَاو)، وَقيل على بدل الإضراب، وَحكى أَبُو الْحسن أعْطه درهما دِرْهَمَيْنِ ثَلَاثَة، وَخرج على إضْمَار (أَو) ...، وَقد خرج على ذَلِك قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الغاشية:٨]، أَي: ووجوه؛ عطفا على ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢﴾ [الغاشية:٢]. [(٤)]، فهناك عدة توجيهات في بيت الحطيئة لـ(منزلُه)، أحدها: يعرب مبتدأ

---

(١) ينظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٧٥هـ) السابق نفسه، ص: ٢٠. وعمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ)، الحيوان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ: ١ / ٢٢٠. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري: ١ / ١٤٤. البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤/ ٤١٤.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في: ١٢ –كتاب الزكاة، ٢٠– باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار، حديث رقم (١٠١٧). ينظر: أبو زكريا محيي الدين يحيي بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ: ٧ / ١٠٢. والقَاضِي عِيَاض (٥٤٤هـ) المسمى إكمال المعلم بفوائد: ٣ / ٥٣٩. والأستاذ عباس حسن (١٩٧٩م)، النحو الوافي: ٣ / ٦٤٠.

(٣) الحطيئة (٢٤٦هـ)، الديوان، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د نعمان محمد أمير طه، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص: ١١. البيت رقم (١٢).

(٤) ضياء الدين أبو السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م: ١ / ١١٨. المجلس (١٢) و (٤٤). ومغني

وخبره ما بعده وهذه الجملة صفة (رهطه)، وثانيها: يعرب بدلا من (رهطه)، وثالثها: يعرب معطوفا على (رهطه) على تقدير: حذف الواو، أي: ومنزله، وفي الرواية التي أشار إليها الحافظ ابن حجر أنه وقع في هذه الرواية، قوله ﷺ: (وفي شأنه) بإثبات الواو؛ فإن ذلك يشي بحذفها في الكلام الفصيح.

ومن مجموع ما سبق أرجح إعرابها بدل البعض من الكل حسب رواية مسلم إذ جاءت متقدمة في التركيب النبوي على أجزائها، وإعرابها بدل الكل من البعض على مَنْ روى بتأخيرها عن أجزائها.

اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب: ٦ / ٤٦٦، ٤٦٧.

ثانيًا: تعدد التوجيه النحوي في المجزومات

المبحث الأول: الجزم بأداة تجزم فعلا واحدا أو بالعطف، وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: الجزم بلام الأمر أو العطف على الجواب، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: جزم (فليطفئها) في قوله ﷺ: (فليطفئها بالماء)

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في جزم (فليطفئها بالماء) من حديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعا، قوله ﷺ: «إذا أصاب أحدكم الحمى وهي قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء».[1]

الحديث: « ١٥٨٣ – وعن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أصاب أحدكم الحمى، فإن الحمى قطعة من النار، فليطفئها عنه بالماء، فليستنقع في نهر جار – وليستقبل جريته، فيقول: بسم الله، اللهم اشف عبدك، وصدق رسولك – بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ في خمس فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع، فإنها لا تكاد تجاوز تسعًا بإذن الله عز وجل». رواه الترمذي، وقال: حديث غريب[2]

ذكر السيوطي أن في جزم (فليطفئها بالماء) توجيهين، أحدهما: جملة معطوفة على جواب الشرط غير الجازم، وجُزم الفعل (فليطفئها) بلام الأمر. والثاني: يجوز أن يكون الجزاء (فليطفئها).

أما عن التوجيه الأول فأن تكون جملة (فإن الحمّى قطعة) جوابا للشرط (إذا) ليس لها محل من الإعراب، وجملة (فليطفئها) الفاء للتعقيب والترتيب، و(ليطفئها) جملة معطوفة على (فالحمّى قطعة) فقد ذكر الطيبي قوله ﷺ (إذا أصاب) والفاء في (فليطفئها) مترتبة على الجواب، والتقدير: إذا أصاب أحدكم الحمى، فليعلم أن الحمّى قطعة من النار فليطفئها، كقوله تعالى:

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٢٥٤.

[2] الطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): ٤ / ١٣٥٦. والحديث أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٧٦ –كتاب الطب. ٢٨ – باب الحمى من فيح جهنم، من حديث ثوبان رضي الله عنه، حديث رقم (٥٧٢٤). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٨ / ٣٨١.

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ٩٨﴾ [البقرة: ٩٨]، أي: فليعلم أنّ الله عدو له. (١)

التوجيه الثاني: ذكره السيوطي منسوبا — أيضا – إلى شرح الطيبي على مشكاة المصابيح أنه يجوز أن يكون الجزاء، أي: جواب الشرط (فليطفئها). وقوله: (فإن الحمى) جملة اعتراضية(٢) كما في قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

ليس الجمالُ بمئزرٍ   فاعلم وإن رُدِّيتَ بُردا (٣)

ومن مجموع ما سبق يظهر لي أن التوجيه الثاني أرجح عندي؛ إذ جَعْل جملة (فليطفئها) مترتبة على الجواب أولى من أن تكون جملة (فإن الحمّى قطعة) جوابا للشرط (إذا)؛ لأن الجزاء في تقديري جملة (فليطفئها) فهو المراد من الحديث أنه إذا أصيب أحد بالحمى فعليه أن يبردها بالماء ودليل ذلك، قوله ﷺ: ولينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ في خمس فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع، فإنها لا تكاد تجاوز تسعًا بإذن الله عز وجل.

---

(١) ينظر: الطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): ٤ / ١٣٥٦.

(٢) الطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): ٤ / ١٣٥٦.

(٣) عمرو بن معدي كرب الزُّبَيدي (٢١هـ)، الديوان، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م، ص: ٧٩. وينظر: الطيبي (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): ٤ / ١٣٥٦.

المسألة الثانية: جزم (يُؤْتِكَ) في قوله ﷺ: (أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ)

تتناول هذه المسألة ما ذكره السيوطي في جزم (يُؤْتِكَ) من حديث ابن عباس – رضي الله عنهما، قوله ﷺ: «أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ».[1]

الحديث: « ٢٣٧٠ – حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، ... أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ كِتَابَهُ مَعَ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، ... فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما: فَلَمَّا جَاءَ قَيْصَرَ كِتَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ حِينَ قَرَأَهُ: الْتَمِسُوا لِي مِنْ قَوْمِهِ مَنْ أَسْأَلُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ... قَالَ أَبُو سُفْيَانَ رضي الله عنه: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ، فَقُرِئَ فَإِذَا فِيهِ: " بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ... إلخ الحديث».[2] وأثبته السيوطي في كتابه عقود الزبرجد بهذا اللفظ: «أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين».[3]

ذكر السيوطي أن في جزم (يُؤْتِكَ) ثلاثة توجيهات، أحدها: جواب ثان للأمر. والثاني: بدل. والثالث: عطف بيان للجواب الأول.

---

[1] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٧٦.

[2] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ٤ / ٢٠١. من حديث أنس بن مالك، حديث رقم (٢٣٧٠). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. ابن أخي ابن شهاب: هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري. وأخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٥٦ – كتاب الجهاد والسير. ١٠٢ – باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، وألا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [آل عمران: ٧٩]، من حديث ثوبان رضي الله عنه، حديث رقم (٢٩٤١). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٥ / ١١١.

[3] السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٧٦. وينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١ / ٦١.

ونسب التوجيهات الثلاثة للكرماني[1].

وعن تكرار فعل الأمر (أسلم تسلم، أسلم يؤتك) الواردة في مسند أحمد وفي البخاري، يرى الكرماني أنه تكرر(مرتين)، أي: مرة للإيمان بنبيهم، ومرة للإيمان بنبينا ﷺ. [2]

ومن مجموع ما سبق يظهر لي أن التوجيه الأول الذي يرى أنه جواب ثان للأمر إنما أراد التوكيد وزيادة في بيان أنه إذا أسلم فسوف يسلم من النار ومن العذاب، بل ويكون الجزاء مضاعفًا. والثاني: الذي يرى أنه بدل فقد جعل البدل كافيًا عن معنى تسلم إذ في إتيان الأجر المعنيان جميعا، والثالث: عطف بيان للجواب الأول، إذ لو قيل كيف يسلم لقيل له بأن يؤجر وهي المكافأة التي تتوق إليها النفس بعد أن سلمت من العقاب أو العذاب، ولا أرى بأسًا من اعتماد التوجيهات الثلاثة فكلها تدور في فلك واحد.

---

[1] الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١ / ٦٢.

[2] المرجع السابق نفسه.

المبحث الثاني: الحمل والإجراء وما يلتبس بهما، وفيه مطلبان

المطلب الأول: الحمل والإجراء، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: جزم (ترع) في قول الملك عليه السلام (لن ترع لن ترع)

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك، والسيوطي من حديث سالم بن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما في جزم (لن ترع). من رواية القابسي: قول الملك عليه السلام في النوم لعبد الله بن عمر– رضي الله عنهما: «لن ترع لن ترع».[1]

الحديث: «**١١٣١ – حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا هشام قال: أخبرنا معمر. حدثني محمود قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر: عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال: "كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ فتمنيت أن أرى رؤيا فأقصها على رسول الله ﷺ وكنت غلاما شابا، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله ﷺ فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار، فإذا هي مطوية كطي البئر، وإذا لها قرنان، وإذا فيها أناس قد عرفتهم، فجعلت أقول: أعوذ بالله من النار. قال: فلقينا ملك آخر فقال لي: لم ترع». وللكشميهني في التعبير: بإثبات الألف «لن تراع» وللقابسي: لن ترع، بحذف الألف.**[2]

ذكر ابن مالك والسيوطي أن في جزم (لن ترعْ) توجيهين، أحدهما: أن يكون سكّن عين (تراعْ) للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. والثاني: يجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزمْ بـ(لن) وهي لغة سماها (أي: حكاها) الكسائي.[3]

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢١٥ – ٢١٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٢.

[2] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٩ –كتاب التهجد. ٢ – باب فضل قيام الليل، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما، حديث رقم (١١٢١). والقسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٣٠٩، ٣١٠.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢١٥ – ٢١٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٢.

قال ابن مالك: (لن) يجب انتصاب الفعل بعدها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أن يكون سكن عين (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. (١)

وذكر القسطلاني أن ابن مالك أجاب بأن يقال فيه ما قيل في حديث لن ترع فإن سكن مع الناصب وهو لن للوقف فأشبه المجزوم فحذفت الألف كما تحذف في المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف (٢).

ثم استدل ابن مالك ببيت من الرجز وذكر أنه من حذف الساكن لسكون ما بعده وقفا قول الشاعر: [من الرجز]

أَقبَلَ سَيلٌ جاءَ مِن أَمرِ اللَّهْ .يَحرُدُ حِردَ الجَنَّةِ المُغِلَّه (٣)

الشاهد فيه: حذف الألف – وهي ساكنة – من اسم الجلال (الله) بغير مد اللام فحذف الساكن لسكون ما بعده وقفا، وذكر ابن منظور في لسان العرب قول أبي الهيثم: أن العرب قالت: (بسم اللهْ)، بغير مدة اللام وحذف مدة (لاه)؛ وأنشد البيت السابق. (٤) ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بـ (لن)، وهي لغة حكاها الكسائي. (٥)

ويحمل الشيء على ضده أو على نقيضه وهي صورة من صور القياس والحمل، فقد نصبوا بـ(لم)؛ حملًا على الجزم بـ(لن)؛ فإن (لم) و(لن) ضدان؛ إذ إن الأولى تفيد نفي الماضي وتفيد الثانية نفي المستقبل، و(لم) من أدوات جزم الفعل المضارع، وقد جاء النصب بها شاذًّا في قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١]، ومنه قول القائل: [من الرجز]

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢١٥ – ٢١٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٢.

(٢) القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١ / ٤٥٣.

(٣) حسان بن ثابت (بين عامي ٣٥ – ٤٠هـ)، الديوان، حققه: وليد عرفات، دار صادر – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م: ١ / ٥٢٢. وينظر: الفراء (٢٠٧هـ)، معاني القرآن: ٣ / ١٧٦.

(٤) ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ١٣ / ٤٦٧، فصل (الألف).

(٥) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢١٥ – ٢١٧. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٣٢.

من أي يوميّ من الموت أفر　　　أيوم لم يقدر أو يوم قدر؟ [١]

الشاهد فيه: ورود المضارع (يقدر) منصوبا بعد (لم)، كما جاء الجزم بـ(لن)، فيرى أبو زيد أنه فتح راء يقدر، يريد النون الخفيفة، فحذفها وبقي ما قبلها مفتوحًا. [٢] واستُشهِد بالبيت على النصب بـ(لم) في لغة، وخرجه بعضهم على أن الأصل يقدّرن بنون التوكيد الخفيفة حذفت وبقيت الفتحة دالة عليها، وفيه شذوذان: توكيد المنفى بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن. [٣]

وعلق ابن جنى على هذا البيت أنه أراد: أيوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (يقدر) فصار تقديره (أيوم لم يقدرم)، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره (أيوم لم يقدر ام)، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره (أم) واختار الفتحة إتباعا لفتحة الراء [٤]. وذكر السيوطي في شواهد المغني مفصلا بأن الأصل (يقدّر) بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة – وقد أجرى العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك، والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره – أبدلوا الهمزة المتحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا يقع الألف الا بعد فتحة. [٥]

و يرى ابن مالك في التوجيه الثاني – وتبعه السيوطي – أنه جزم (يخِب) على لغة من يجزمْ بـ(لن) في قول الشاعر: [من المنسرح]

لن يخِب الآن من رجائك　　　من حرك من دون بابك الحلقه [٦]

[١] أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، ص: ١٦٤. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ٥ / ٧٥. (قدر).
[٢] أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، ص: ١٦٤.
[٣] السيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني: ٢ / ٦٧٥.
[٤] ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص: ٣ / ٩٧.
[٥] السيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني: ٢ / ٦٧٥.
[٦] المرجع السابق: ٢ / ٦٨٨.

الشاهد فيه جزم الفعل (يخب) بـ (لن). وتعرف هذه الظاهرة باسم التقارب في اللغة، ومعنى التقارب :أن يستعير كل واحد من اللفظين من الآخر حكمًا هو أخص به، ونقل السيوطي عن الجزولية :أنه قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله.[١]

ومن مجموع ما سبق يظهر لي أن التوجيه الثاني أقرب إلى الأخذ به حيث جزم على لغة من يجزمْ بـ(لن).

---

(١) جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٩٠. وينظر: مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو١، كود المادة: (**GARB٥٣٥٣**)، المرحلة: ماجستير، الناشر: جامعة المدينة العالمية (د.ط وت)، ص: ٢١١.

المسألة الثانية: جزم (يراك) من كلام أبي جهل لأمية أبي صفوان: (متى يراك الناس)

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك، والسيوطي من حديث سعد بن معاذ ﷺ في جزم (يراك). من رواية إبراهيم بن يوسف «فأتاه أبو جهل فقال: يا أبا صفوان إنك متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك». [1]

الحديث: **«٣٩٥٠ – حدثني أحمد بن عثمان، حدثنا شريح بن مسلمة، حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه، عن أبي إسحاق قال: حدثني عمرو بن ميمون أنه سمع عبد الله بن مسعود ﷺ حدث عن سعد بن معاذ ﷺ أنه قال: كان صديقا لأمية بن خلف، وكان أمية إذا مر بالمدينة نزل على سعد، وكان سعد إذا مر بمكة نزل على أمية، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة انطلق سعد معتمرا، فنزل على أمية بمكة فقال لأمية انظر لي ساعة خلوة لعلي أن أطوف بالبيت، فخرج به قريبا من نصف النهار فلقيهما أبو جهل ... فقال له أمية: لا ترفع صوتك يا سعد على أبي الحكم سيد أهل الوادي فقال سعد: دعنا عنك يا أمية فوالله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنهم قاتلوك".... فكره أمية أن يخرج فأتاه أبو جهل فقال يا أبا صفوان إنك متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك ... فلما خرج أمية أخذ لا ينزل منزلا إلا عقل بعيره فلم يزل بذلك حتى قتله الله عز وجل ببدر».** [2]

ذكر ابن مالك والسيوطي في جزم الفعل (يراك) – بغير حذف حرف العلة – أربعة توجيهات: أحدها: أن يكون مضارع (راء) بمعنى (رأى). الثاني: أن تكون (متى) شبهت بـ(إذا) فأهملت، كما شبهت (إذا) بـ (متى). والثالث: أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح. والرابع: أن يكون من باب الإشباع. فتكون الألف متولدة عن إشباع حركة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزمًا.

---

[1] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧١ – ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و٢ / ٤٨٧ – ٤٨٤.

[2] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٦٤ –كتاب المناقب. ٢ – باب ذكر النبي ﷺ من يقتل ببدر، من حديث سعد بن معاذ ﷺ، حديث رقم (٣٩٥٠). وينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١٥ / ١٥٣. والقسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٦ / ٢٤١.

وجّه ابن مالك – وتبعه السيوطي – الألف في الفعل (يراك) وهو في موقع الجزم، يقول: تضمن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية. وكان حقها أن تحذف فيقال: متى يرك، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾﴾ [الكهف: ٣٩] وفي ثبوتها أربعة أوجه، مفصلا كل توجيه من هذه التوجيهات الثلاثة السالفة الذكر، ففي التوجيه الأول: أن يكون مضارع (راء) بمعنى (رأى). مستشهدا بقول الشاعر: [من الوافر]

إذا راءني أبدى بشاشة واصل ويألف شنآني إذا كنت غائبا [1]

ومضارعه (يراء) فجزم فصار (يرأ)، ثم أبدلت همزته ألفا، فثبتت في الجزم، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها. ومثله (لَمْ يُنَبَّا) في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [النجم: ٣٦] في وقف حمزة وهشام[2]، أي: ﴿لَمْ يُنَبَّأْ﴾ بتسهيل الهمزة ولا حذف، إشارة من ابن مالك إلى ما أثبته أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) في "بَاب ذكر مَذْهَب حَمْزَة وَهِشَام فِي الْوَقْف على الْهمزَة"، قوله: اعْلَم أن حَمْزَة وهشاما كَانَا يقفان على الْهمزَة الساكنة والمتحركة إذا وَقعت طرفا فِي الْكَلِمَة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها ... ."[3]

وذكر أبو زيد الأنصاري أن بعض بني سعد – وأدرك الإسلام – قال أبو حاتم: بعض بني أسدٍ: [من الطويل]

وما ذاك من ألا تكوني حبيبة وإن ريء بالأخلاق منك صدود [4]

قوله: (ريء) أراد رؤي: فقلبه. ويقال: من قولك: ورأه الداء. أي أفسد جوفه، وقال أبو الفضل الرياشي: ليس هذا القول بشيء والقول الأول. وقوم من العرب يؤخرون الهمزة في رأي ونأى فيقولون راء وناء فجاءت ريء على تلك اللغة وأنشد الأصمعي: [من الكامل]

---

[1] لم أقف على قائله، وهو مجهول النسبة.

[2] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضِيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ص: ٧١ – ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و ٢ / ٤٨٧ – ٤٨٤.

[3] أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، المحقق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ص: ٣٧ وما بعدها.

[4] البيت في ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، فصل (الراء المهملة): ١٤ / ٣٠٤.

مَرَّ الحُمُولُ فَمَا شَأَوْنَكَ نَقْرَةً ولَقَدْ أَراكَ تُشاءُ بالأَظْعانِ [1]

قال أبو حاتم: شاه يشاه فكان ينبغي أن يقول: تشاء بالأظعان فأخر الهمزة ويروى وإن ريء بالعينين منك صدود. [2]

والتوجيه الثاني: أن تكون (متى) شبهت بـ(إذا) فأهملت، كما شبهت (إذا) بـ(متى) فأعملت، كقوله ﷺ لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا اتخذتما مضجعكما فكبرا أربعا وثلاثين، وسبحا ثلاثا وثلاثين، وتحمدا ثلاثا وثلاثين)[3] وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير.

كقوله: [من الكامل]

وَإِذا تصبْك خصَاصَة فارج الْغنى وَإِلَى الَّذِي يُعْطي الرغائب فارغب [4]

---

(1) لم ينسب أبو زيد البيت لأحد في نوادره غير أنه من إنشاد الأصمعي. ينظر: أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص: ٢٢٤. واللغة: قيل: شآني طربني، وقيل: شاقني. ونسبه ابن منظور في لسان العرب إلى الحرث بن خالد المخزومي. ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، فصل (الشين المعجمة): ١٤ / ٤١٤.

(2) أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص: ٢٢٤.

(3) **الحديث: ٦٣١٨ - حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ابن أبى ليلى، عن على أن فاطمة - رضي الله عنهما - شكت ما تلقى فى يدها من الرحى فأتت النبى ﷺ تسأله خادما فلم تجده فذكرت ذلك لعائشة فلما جاء أخبرته قال: فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبت أقوم فقال: «مكانك» فجلس بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدرى، فقال: «ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم؟ إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما فكبرا ثلاثا وثلاثين، وسبحا ثلاثا وثلاثين، واحمدا ثلاثا وثلاثين، فهذا خير لكما من خادم». وعن شعبة عن خالد عن ابن سيرين قال: التسبيح أربع وثلاثون. وقال د. طه محسن محقق شواهد التوضيح: وفي نسخة (فكبرا ... وسبحا ... واحمدا ...) وفي أخرى (فكبرا ... وتسبحان ... وتحمدان).** أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٨٠ - كتاب الدعوات. ١١ - باب التكبير والتسبيح عند المنام، من حديث عليّ وفاطمة - رضي الله عنهما - ﷺ، حديث رقم (٦٣١٨). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٩ / ١٧٣.

(4) البيت الثاني لبيتين للنمر بن تولب العكلي (١٤هـ)، الديوان، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص: ٤٨. وينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣هـ: ١ / ٣٠٠. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١ / ٣٢٢. والمرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٣٦٧. وتمام البيتين في الديوان: [من الكامل]

لا تغضبنّ على امرئ فى ماله وعلى كرائم صلب مالك فاغضب

الشاهد فيه: جزم الفعل (تصبْك) بـ(إذا) حملا على (متى) في الإعمال.

ومن تشبيه متى بـ(إذا) وإهمالها قول عائشة – رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس».[1] ويبسط ابن مالك القول في الاستشهاد في الحمل على النظير، فذكر أن نظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى) حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعده، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد (إنْ) حملا على (لو)، قراءة طلحة قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ۝٢٦﴾ [مريم: ٢٦]، بسكون الياء وتخفيف النون في ﴿تَرَيِنَّ﴾ ، فأثبت نون الرفع من فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة، حملا لها على (لو).[2]

ومن الجزم بـ(لو) حملا على (إنْ) قول الشاعر: [من الرمل]

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل [3]

والشاهد فيه: جزم الفعل (يشأْ) بـ(لو) حملا على (إنْ).

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

ومتى تصبك خصاصة فارج الغنى وإلى الّذى يعطى الرّغائب فارغب

[1] **الحديث: ٧١٣ – حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الله بن داود قال: حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: "لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه أتاه بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مروا أبا بكر فليصل. قلت: إن أبا بكر رجل أسيف، إن يقم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة. قال: مروا أبا بكر فليصل. فقلت: مثله فقال في الثالثة –أو الرابعة–: إنكن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل. فصلى. وخرج النبي ﷺ يهادى بين رجلين، كأني أنظر إليه يخط برجليه الأرض. فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر، فأشار إليه أن صل، فتأخر أبو بكر ﷺ وقعد النبي ﷺ إلى جنبه وأبو بكر ﷺ يسمع الناس التكبير".** أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠ –كتاب الأذان. ٦٧ – باب من أسمع الناس تكبير الإمام، من حديث عائشة –رضي الله عنها– ﷺ، حديث رقم (٧١٢). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٦١.

[2] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧١ – ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و٢ / ٤٨٧ – ٤٨٤.

[3] البيت لعلقمة الفحل، ينظر: شرح ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري، قدم له ووضع فهارسه: د. حنا نصر الحتي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ص: ٩٦.

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت   إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا (1)

والشاهد فيه: جزم الفعل (يحزنْك) بـ(لو) حملا على (إنْ).

وفي موضع آخر لابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح" يناقش حمل (متى) تشبيها بـ(إذا) في عدم العمل، فيرى أنه يجوز رفع (يراك) لإهمال (متى) تشبيها بـ(إذا) كذلك يجوز هنا رفع (ترى)؛ لأنه جواب، والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ، كقراءة طلبة بن سليمان، لقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء:٧٨].(2) ، وكقول جرير بن عبد الله البجلي: [من الرجز]

يا أقرعَ بنَ حابسٍ يَا أقرعُ   إنكَ إنْ يُصْرعْ أخوكَ تُصْرَعُ (3)

والشاهد فيه عند النحاة، قوله: (إن يُصرع ... تُصرعُ): حيث رفع (تصرعُ) على تقدير الفاء، أو على تقدير: (إنَّكَ تُصرعُ إن يصرعْ أخوك)، أي: فيرفعون على إرادة التقديم أو إرادة الفاء. لكن ابن مالك استدل به – هنا – على مجيء الفعل المضارع في جواب الجزم مرفوعا، وليس على تقدير الفاء، أو تقدير (إنَّكَ تُصرعُ إن يصرعْ أخوك) بتقديم الفعل (يصرعُ) على جملة الشرط، فيكون حينئذ جواب الشرط محذوفا. إنما رفع على إرادة أن الجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ، أو على إهمال (إنْ) كما أهملت (متى).

والتوجيه الثالث: أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويا في الرفع. ونظيره قول الشاعر:

---

(1) البيت للقيط بن زرارة. ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م: ١ / ٤١١ .وابن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، العقد الفريد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ: ٧ / ٩١. والمرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٢٨٧.

(2) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٣٢.

(3) البيت لجرير بن عبد الله البجلي. ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ٣ / ٦٧. وابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٣٢. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، مادة: (ب ج ل). وبدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ٤ / ١٩٢٠.والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٤٧، ١٦٤.

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا [1]

والشاهد فيه: إجراء الفعل المعتل (ترى) مجرى الصحيح وجعل السكون علامة الجزم على الألف بديلة عن حذف الحرف الذي هو مطرد في بابه. أمَّا الشاهد فيه عند ابن جني أن (ترا) أصلها (ترأ) فالراء ساكنة وجاورت الهمزة المتحركة فتحركت الراء بالفتح فقلبت لذلك الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وهذا التوجيه الذي سلكه ابن جني نسبه إلى أبي عليّ الفارسي، قال: وعلى هذا حمل أبو عليّ قول عبد يغوث مخرجا مجيء البيت عند أبي عليّ الفارسي بقوله: جاء به على أن تقديره محققا: (كأن لم ترأ)، ثم إن الراء لما جاورت وهي ساكنة، الهمزة متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها كأن لم ترأ، ثم أبدل الهمزة ألفا، لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت (ترا)، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم، على مذهب التحقيق.

واستدل ابن مالك بهذا البيت على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فأثبت ألف (يرى) واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويا في الرفع، فاستدلاله بالبيت هنا مغاير لاستدلال ابن جني في الموضع نفسه، فلو استدل ابن مالك بهذا الشاهد على التقدير الذي سلكه في التوجيه السابق مباشرة لعُدّ ابن مالك موافقا لابن جني في هذا التوجيه، فكلاهما استدل بالبيت شاهدا على عدم حذف الألف من الفعل (يرى) لكن الجهة منفكة حيث لكل منهما تقدير مغاير للآخر على الشاهد المذكور.

ومثله قول رؤبة بن العجاج: [من الرجز]

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق [2]

والشاهد فيه: أثبات ألف (ترضاها) في موضع الجزم؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح.

---

[1] البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي: شاعر يمني أسره أعداؤه فأرادوا قتله فطلب منهم أن يكرموه قبل موته فأطعموه، حتى ثمل ثم قطعوا وريده فمات. ينظر: ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٠.

[2] البيت في ابن العجاج (١٤٧هـ)، الديوان ص: ١٧٩. وابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٠.

ويستزيد ابن مالك من الاستشهاد، ومن ذلك قوله: ومن هذا على الأظهر قول النبي ﷺ «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»، وجعلُ الكلام خبرا بمعنى النهى جائز.

وذكر ابن مالك أن أكثر ما يجرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو. فمن ذلك قراءة قنبل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠﴾ [يوسف:٩٠]، وكذا قول الشاعر: [من الوافر]

ألم يأتيك والأنباء تنمي … بما لاقت لبون بني زياد [١]

وتزيد طاقة ابن مالك الاستدلالية في التوجيه الثالث الذي قدره فيستطرد قائلا: ومنه قول عائشة رضي الله عنها «إن يقم مقامك يبكي». وسبق عزوه عند تحليل التوجيه الثاني.[٢] ومنه قول رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: «مروا أبا بكر فليصلي بالناس».[٣] ومن مجيئه فيما آخره واو قول الشاعر: [من البسيط]

هجوت زبان ثم جئت معتذرا … من هجو زبان لم تهجو ولم تدع [٤]

والشاهد فيه قوله: (تهجو) حيث لم يحذف حرف العلّة الواو. وعلق ابن جني في سر الصناعة بقوله: فكأنه أراد (لم تهجُ) بحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمة الجيم، فنشأت بعدها الواو،

---

[١] اللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي، بعد أن أخذ إبلا للربيع بن زياد، في قصة بين الربيع وقيس تعد من أيام العرب. والشاهد فيه: إسكان الياء في ﴿يأتيك﴾ في حال الجزم؛ حملًا لها على الصحيح. وهي لغة لبعض العرب يُجْرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها هنا للضرورة. انظر: سيبويه (٣٩٢هـ)، الكتاب: ١ / ٣٢ – ٣ / ٣١٦. وشرح الكافية، للرضي: ٤ / ٢٦. وينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧١ — ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و٢ / ٤٨٧ — ٤٨٤.

[٢] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠ –كتاب الأذان. ٦٧ – باب من أسمع الناس تكبير الإمام، من حديث عائشة –رضي الله عنها– ﷺ، حديث رقم (٧١٢). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٦١.

[٣] المرجع السابق نفسه.

[٤] البيت لزبان بن العلاء. ينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل: ٥ / ٤٨٨. في ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، معجم الأدباء: ٣/ ١٣١٧. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٨ / ٣٥٩.

ويجوز أيضًا أن يكون ممن يقول في الرفع (هو يهجو) فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح. فإذا جزم سكنها، فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من (تهجو).[1]

والتوجيه الرابع: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف متولدة عن إشباع حركة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزما، وهى لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها، وقد بسط ابن جني القول في الإشباع في كتابه "سر صناعة الإعراب"[2]، فمن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٦﴾ [المنافقون: ٦] بمد الهمزة في ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ﴾، والأصل أنها بهمزة وصل. ثم دخلت همزة الاستفهام فصار: (أاستغفرت) بالقطع والفتح والقصر، كقوله تعالى: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ١٥٣﴾[الصافات: ١٥٣] وسقطت همزة الوصل سقوطا لا تقدير معه، كما يفعل بها بعد واو العطف وفائه، وأشبعت فتحة همزة الاستفهام فتولدت بعدها ألف، كما قالوا: بينا زيد قائم جاء عمرو، يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبعت فتحة النون وتولدت الألف. [3]

وحكى الفراء عن بعض العرب (أكلت لحما شاة)، يريد: لحم شاة، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف، وجدت ابن مالك – هنا — وافق ابن ابن جني؛ بأنهم يريدون: لحم شاة، فيمطلون الفتحة فينشئون عنها ألفًا.[4]، ومن إشباع الفتحة قول الفرزدق: [من الطويل]

فظلا يخيطان الوراق عليهم بأيديهما من أكل شر طعام[5]

الشاهد فيه: إشباع فتحة الراء في (الوِرَاق) فتولدت الألف.

ومثله قول الشاعر: [من الوافر]

---

[1] ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٧٥.

[2] تفصيل الكلام على الإشباع في: ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٧٥ وما بعدها.

[3] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ص: ٧٤.

[4] أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د.ط) ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م: ١ / ١٦٥.

[5] البيت للفرزدق (١١٠هـ)، شرح ديوان الفرزدق، حققه وشرح معانيه: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م: ٢ / ٤٠٨.

فأنت من الغوائل حيث تُرمَى ومن ذَم الرجال بمُنتَزَاحِ [1]

والشاهد فيه: إشباع فتحة الزاي في (منتزَاح) فتولدت الألف، والأصل (بمنتزَح).

ومثلة: [من الرجز]

أقول إذ خرت على الكلكال يا ناقتا ما جلت من مجال [2]

الشاهد فيه: إشباع فتحة الكاف في (الكلكال) فتولدت الألف، والأصل (الكلكل). وفي تهذيب اللغة للأزهري تقول العرب لـ(الكلكل): الكلكال، ويقولون لـ(الخاتم): خاتام، ولـ(الدانق): داناق. قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء.

ومثل ذلك في إشباع الياء رواية أحمد بن صالح عن ورش لقول الله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤﴾ [الفاتحة:٤]، وذكر أبو حيان في تفسيره أن أحمد بن صالح قرأ (ملكي) بإشباع كسرة الكاف، عن ورش عن نافع.[3]، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥﴾ [الفاتحة: ٤، ٥] بإشباع ضمة الدال في (نعبدو)، وقراءة الحسن قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَاۚ سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ١٤٥﴾ [الأعراف: ١٤٥]، بإشباع ضمة الهمزة في ﴿سَأُوْرِيكُمۡ﴾.[4]

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

---

[1] البيت لابن هرمة في رثاء ابنه. إبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ)، ديوانه، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت)، ص: ٩٢. وذكر البغدادي أن ابن هرمة آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. ينظر: ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١ / ٤١ و٢ / ٣٥١. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ١ / ٤٢٥. و٧ / ٥٥٧. ود. إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٢ / ١٣٣.

[2] والبيت بلا نسبة في: الأزهري (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٧٨. وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف: ١ / ٢٣، و٢ / ٦١٧. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ١١/ ٥٩٦ (كلل). الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، وتاج العروس (كلل)، (باب الألف اللينة).

[3] ينظر: أبو حيان (٧٤٥هـ)، البحر المحيط: ١ / ٣٦.

[4] ينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ص: ٧٥. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ٢ / ٤٨٣.

تَنْفِي يداها الحصى في كلِّ هَاجِرَةٍ　　　نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

الشاهد فيه: أنه أراد (الدراهم) و (الصيارف) فأشبع الكسرة فنشأت الياء، ويحتمل أن يكون الدراهيمُ جمعَ دِرْهَام، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال. [2]

يرى سيبويه أنهم ربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام، وذكر بيت الفرزدق السابق.[3]

ورد في حاشية كتاب الإنصاف أن موضع الاستشهاد قوله (الدراهيم) و (الصياريف) فإن الأصل الدراهم والصيارف، فأشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء، وهذا تام الدلالة في الصياريف، أما في الدراهيم فقد يقال: إنه جمع درهام لا درهم -كما نبه إليه المؤلف- فالإشـباع والتوليد في المفرد، والخطب في ذلك سهل.[4]

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

وأنني حوثما يشري الهوى بصري　　　من حوثما سلكوا أثني فأنظورو [5]

الشاهد فيه: أنظُر، فأشبع ضمة الظاء، فنشأت عنها واو.[6]

ومثله قول الشاعر: [من الرجز]

عيطاء جماء العظام عطبول　　　كأن في أنيابها القرنفول [7]

---

[1] البيت للفرزدق همام بن غالب في: ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: مادة (ص ر ف – د ر هـ م) منسوبًا له. وسيبويه (٣٩٢هـ)، الكتاب: ١ / ٢٨. ود. إميل يعقوب (معاصر)، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٥ / ١٠٢.

[2] ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف ط. المكتبة العصرية: ١ / ٢٤، ٢٥.

[3] سيبويه (٣٩٢هـ)، الكتاب: ١ / ٢٨.

[4] ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف ط. المكتبة العصرية: ١ / ٢٤، ٢٥.

[5] البيت لإبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ)، ديوانه، ص: ٢٣٩. وابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١/ ٤١. إميل يعقوب (معاصر)، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٣ / ٣٣٩.

[6] ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١ / ٢٥٩. وله في: سر الصناعة: ١ / ٤١.

[7] البيت من الرجز مجهول قائله، وبلا نسبة في: ابن جني (٣٩٢هـ)، المحتسب: ١ / ٢٥٩. إميل يعقوب (معاصر)، المعجم المفصل في شواهد العربية: ١١/ ٣٠٩. وابن سيده (٤٥٨هـ)، المخصص، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م: ١ / ٣٣٧ – ٢ / ١٣ – ٥ / ١١٣. وابن عصفور

ومن مجموع ما سبق يظهر لي أن التوجيهين الثالث والرابع هما أقرب إلى الترجيح لدي لسلامتهما من الإغراب، إذ رأى ابن مالك في الثالث إجراء المعتل مجرى الصحيح، وفي الرابع أن يكون من باب الإشباع على النحو الذي تقدم.

(٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، الناشر: مكتبة لبنان، الممتع الكبير في التصريف، ط١، ١٩٩٦م، ص: ١٠٩. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ١١ / ٥٥٦، مادة (قرنفل).

المطلب الثاني: الحمل والإجراء والإشباع، وفيه مسألتان

المسألة الأولى: جزم (فلأصلّ) في قوله ﷺ: (قُومُوا فَلأُصَلِّي لَكُمْ)

تتناول هذه المسألة ما ذكره العكبري، وابن مالك، والسيوطي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في جزم (فَلأُصَلِّي). [(١)]

الحديث: «٣٨٠ - حدثنا عبد الله قال: أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مُلَيْكَة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه ثم قال: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ». قال أنس: فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، فنضحته بماء. فقام رسول الله ﷺ وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا. فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف.». [(٢)]

ذكر ابن مالك وتبعه السيوطي في جزم (فَلأُصَلِّي) توجيهين، أحدهما: أن اللام عند حذف الياء هي (لام الأمر)، ويجوز فتحها على لغة سُليم، وتسكينها بعد (الفاء، والواو، وثُمّ) على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم. وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[العنكبوت: ١٢]. والثاني: يحتمل أن تكون اللام لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قُنْبُل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٩٠﴾[يوسف: ٩٠]. أن يكون من باب الإشباع. فتكون الياء متولدة عن إشباع حركة اللام بعد سقوط الياء الأصلية جزمًا.

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٤٣ - ٢٤٥. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٣، ١٢٤.

(٢) أخرجه الإمام الشافعي محمد بن إدريس (٢٠٤هـ)، المسند، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ت)، ص: ١٧٧. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المسند: ١٩ / ٣٤٧. من حديث أنس بن مالك، حديث رقم (١٢٣٤٠). وذكر محققو المسند (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون) أن إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٨ - كتاب الصلاة. ٢٠ - باب الصلاة على الحصير، من حديث أنس بن مالك، حديث رقم (٣٨٠). وينظر: الكرماني (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٤ / ٤٥. والقسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١ / ٤٠٥.

ونقل السيوطي كلام الزركشي عن ابن السّيد أن الرواية الصحيحة (فلأصلّ) على معنى الأمر. والأمر إن كان للمتكلم والغائب كان باللام أبدا، وإذا كان للمخاطب كان بلام وغير لام. [(١)]

فمَن روى الفعل (فَلِأُصَلِّ) بحذف الياء، فاللام لام الأمر، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال[(٢)]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[العنكبوت: ١٢] [(٣)]، ويحتمل أن تكون اللام لام الأمر، وورد الفعل (فَلِأُصَلِّيْ) ساكنَ الياء وثبتت في الجزم؛ إجراءً للمعتل مُجرى الصحيح، كقراءة قُنْبُل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾[يوسف: ٩٠] بثبوت الياء في ﴿يَتَّقِي﴾، وفي هذه عدة توجيهات، منها: حذفتْ الياء للجزم، فصار الفعل (يَتَّقِ) ثم أشبعت الكسرة فنشأت الياء. أو قدّرت حركة الإعراب على الياء فحذفتْ حركة الجزم إجراء للعلة مجرى الصحيح؛ على لغة من يقول: لَمْ يرميْ زيدٌ، ويجعلون من هذا الباب قول الشاعر: [من الوافر]

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد** [(٤)]

والشاهد فيه: إسكان الياء في (يأتيك) في حال الجزم؛ حملًا لها على الصحيح. وهي لغة لبعض العرب يُجْرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها هنا للضرورة. [(٥)]، أو تكون (مَنْ)

---

(١) السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٤.

(٢) [الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (١٩٨٤م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: الأستاذ محمود شاكر، ط. دار الحديث (د.ت) – القاهرة: ٢ / ٥١٣.]

(٣) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٤٣ – ٢٤٥. ابن حجر (٩٧٤هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١ / ٤٨٩، ٤٩٠

(٤) والشاهد فيه: إسكان الياء في ﴿يأتيك﴾ في حال الجزم؛ حملًا لها على الصحيح. وسبق تخريج البيت في المطلب السابق. انظر: سيبويه (٣٩٢هـ)، الكتاب: ١ / ٣٢ – ٣ / ٣١٦. وشرح الكافية، للرضي: ٤ / ٢٦. وينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧١ — ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و٢ / ٤٨٧ — ٤٨٤.

(٥) اللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي، بعد أن أخذ إبلا للربيع بن زياد، في قصة بين الربيع وقيس تعد من أيام العرب. [ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٢ – ٣ / ٣١٦. والرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب: ٤ / ٢٦. والسيوطي (٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني: ١ / ٣٢٨.

في الآية بمعنى الذي، والفعل على هذا مرفوع، وقُدِّرَتْ الضمة على الياء، ولا جزم. وقراءة الجمهور ﴿مَن يَتَّقِ﴾ بحذف الياء في الحالين، وهو الموافق لخط المصحف، قرأ ابن مجاهد عن قُنبل عن ابن كثير ﴿مَن يَتَّقِ﴾ بإثبات الياء في الحالين، والوجهان صحيحان عنه. [١]

ويجوز في لام الأمر الكسر: (فَلِأُصَلِّ)، وكسرها لغة معروفة[٢]، أو هي لام أمر فتحت على لغة بني سليم ؛ لحكاية الفراء فتح اللام عن بني سُلَيم ، وتميم، قال : "وبنو سُلَيم يفتحون اللام إذا استؤنفت ، فيقولون : لَيَقُمْ زيد ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة ، كما نصبت تميم لام (كي)، إذا قالوا : جئتُ لَآخذ حقي"[٣] ، وثبتت الياء في الجزم؛ إجراءً للمعتل مُجرى الصحيح، وثمة وجه آخر: أن يكون قد أشبع كسرة اللام فنشأت الياء. [٤]

ويظهر لي من مجموع ما سبق أن رواية (فَلِأُصَلِّ) بكسر اللام على معنى الأمر هي الرواية الشائعة من بين تلك الروايات، ودلالتها عندي أنّ النبي ﷺ وجه الأمر لهم[٥]بقوله ﷺ: «قُومُوا ...» من أجل تهيئتهم، وأمرَ النبيﷺ نفسه علي سبيل العزم شكرا لله تعالى، ودعاء لأنس بن مالك وجدته واليتيم ﷺ، وهو بذلك يريد ﷺ تقوية الهَمّ والحَثّ عند القيام بفعل الصلاة، وذلك الفعل من النبي الكريم ﷺ يفهم منه تعليم هؤلاء الصلاة للاقتداء به ﷺ فالمقام مقام دعوة لهم؛ لقوله ﷻ في حقه ﷺ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٣﴾ [فصلت :٣٣]، ولا يخفي أن حذف الياء أصل في الجزم، ودلالته عندئذٍ

---

[١] ينظر: سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب: ١ / ٣٢ – ٣ / ٣١٦. والرضي الاسترابازي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب: ٤ / ٢٦. ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين – دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م: ٤ / ٣٣٣.

[٢] الزرقاني (١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ١ / ٥٢٩.

[٣] ينظر: الفراء (٢٠٧هـ)، معاني القرآن: ٢ / ٢٨٥. ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م: ١ / ٣٢٩، ٣٣٠.

[٤] ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٢٤٣ – ٢٤٥. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٢٣، ١٢٤. ينظر: الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٩٥.

[٥] يشير الضمير في (لهم) إلى الصحابي الجليل أنس بن مالك وجدّته واليتيم ﷺ

دلالة القطع، وأنّ الفعل (الحدَث) عُزم على فعله على جهة توكيد المعنى، وأنّ ثَمّة حال جديدة ينبغي أنْ يتهيأ لها أولئك الذين سيصلون معه ﷺ.[1]

[1] أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشِيّ (٤٨٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان آل عثيمين، التعليق على الموطأ، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.: ١ / ١٩١. وينظر: عبد الله كمال أبو العلا (بحثي في الماجستير)، بعنوان: الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك، ص: ١٨٧، ١٨٨.

المسألة الثانية: ثبوت الألف في جزم (فلا يغشانا)

تتناول هذه المسألة ما ذكره ابن مالك، والسيوطي ثبوت الألف في جزم (يغشانا) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه «فلا يغشانا في مساجدنا».[(١)]

الحديث: «**٨٥٤ – حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا أبو عاصم قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ«من أكل من هذه الشجرة – يريد الثوم– فلا يغشانا في مساجدنا». قلت: ما يعني به؟ قال: ما أراه يعني إلا نيئه. وقال مخلد بن يزيد عن ابن جريج: إلا نتنه».** [(٢)]

ذكر ابن مالك والسيوطي أن في جزم (فلا يغشانا) ثلاثة توجيهات، أحدها: أجرى المعتل مجرى الصحيح. والثاني: أن تكون الألف مولده من عن إشباع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم. والثالث: خبر بمعنى النهي، أي: فلا يأتنا (في مساجدنا).

ففي التوجيه الأول الذي جعله ابن مالك — وتبعه السيوطي – من باب إجراء المعتل مجرى الصحيح، وجاء بقول النبي ﷺ «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا» مستشهدا به بعد بيت رؤبة بن العجاج: [من الرجز]

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق [(٣)]

والشاهد فيه: أثبات ألف (ترضاها) في موضع الجزم؛ إجراء للمعتل مجرى الصحيح، وعزا القسطلاني القول لابن حجر العسقلاني أنّ ابن مالك رأى أنّ أكثر ما يجرى المعتل مجرى الصحيح قوله ﷺ (فلا يغشانا) بألف بعد الشين المعجمة إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقوله، وذكر رؤبة السابق[(٤)]. ومن ذلك قراءة قنبل قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠﴾ [يوسف:٩٠]، وكذا قول الشاعر: [من الوافر]

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ٣٠٧.

(٢) أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠ –كتاب الأذان. ١٦٠ – باب ما جاء في الثوم النيئ والبصل والكراث، حديث رقم (٨٥٤). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ١٤٦.

(٣) البيت في ابن العجاج (١٤٧هـ)، الديوان ص: ١٧٩. وابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٠.

(٤) القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ١٤٦.

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد [1]

الشاهد فيه: لم يحذف حرف العلة في (يأتيك).

ويستطرد قائلا: ومنه قول عائشة رضي الله عنها «إن يقم مقامك بيكي». ومنه قول رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: «مروا أبا بكر فليصلي بالناس».[2] ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع [3]

والشاهد فيه قوله: (تهجو) حيث لم يحذف حرف العلّة الواو. وعلق ابن جني في سر الصناعة بقوله: فكأنه أراد (لم تهجُ) بحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمة الجيم، فنشأت بعدها الواو، ويجوز أيضًا أن يكون ممن يقول في الرفع (هو يهجو) فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح. فإذا جزم سكنها، فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من (تهجو).[4]

والتوجيه الثاني: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف متولدة عن إشباع حركة (الشين) بعد سقوط الألف الأصلية جزما، وهى لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث، أي: الألف والواو والياء، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها، وقد بسط ابن جني القول في الإشباع في كتابه "سر صناعة الإعراب"[5]، فمن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ

---

[1] اللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي، بعد أن أخذ إبلا للربيع بن زياد، في قصة بين الربيع وقيس تعد من أيام العرب. والشاهد فيه: إسكان الياء في ﴿يأتيك﴾ في حال الجزم؛ حملًا لها على الصحيح. وهي لغة لبعض العرب يُجْرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها هنا للضرورة. انظر: سيبويه (٣٩٢هـ)، الكتاب: ١ / ٣٢ – ٣ / ٣١٦. وشرح الكافية، للرضي: ٤ / ٢٦. وينظر: ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ٧١ — ٧٦ وص: ٢٣٢، ٢٣٣. والسيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد: ١ / ١٦٤ و٢ / ٤٨٧ — ٤٨٤.

[2] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ١٠ –كتاب الأذان. ٦٧ – باب من أسمع الناس تكبير الإمام، من حديث عائشة –رضي الله عنها– ﷺ، حديث رقم (٧١٢). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٢ / ٦١.

[3] البيت لزبان بن العلاء. ينظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل: ٥ / ٤٨٨. في ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، معجم الأدباء: ٣/ ١٣١٧. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ٨ / ٣٥٩.

[4] ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٧٥.

[5] تفصيل الكلام على الإشباع في: ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٧٥ وما بعدها.

لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٦﴾﴾ [المنافقون: ٦] بمد الهمزة في ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾، والأصل أنها وصل. ثم دخلت همزة الاستفهام فصار: (أاستغفرت) بالقطع والفتح والقصر، كقوله تعالى:﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصافات: ١٥٣] وسقطت همزة الوصل سقوطا لا تقدير معه، كما يفعل بها بعد واو العطف وفائه، وأشبعت فتحة همزة الاستفهام فتولدت بعدها ألف، كما قالوا: بينا زيد قائم جاء عمرو، يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبعت فتحة النون وتولدت الألف. [(١)]

وحكى الفراء عن بعض العرب (أكلت لحما شاة)، يريد: لحم شاة، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف، وجدت ابن مالك – هنا – وافق ابن جني؛ بأنهم يريدون: لحم شاة، فيمطلون الفتحة فينشئون عنها ألفًا.[(٢)]، ومن إشباع الفتحة قول الفرزدق: [من الطويل]

فظلا يخيطان الوراق عليهم　　　بأيديهما من أكل شر طعام[(٣)]

الشاهد فيه: إشباع فتحة الراء في (الوِرَاق) فتولدت الألف.

ومثله قول الشاعر: [من الوافر]

فأنت من الغوائل حيث تُرمَى　　　ومن ذَم الرجال بمُنتَزَاحِ [(٤)]

والشاهد فيه: إشباع فتحة الزاي في (منتزَاح) فتولدت الألف، والأصل (بمنتزَح).

ومثله: [من الرجز]

---

(١) ابن مالك (٦٧٢هـ)، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ص: ص: ٧٤.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د.ط) ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م: ١ / ١٦٥.

(٣) البيت للفرزدق (١١٠هـ)، شرح ديوان الفرزدق، حققه وشرح معانيه: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م: ٢ / ٤٠٨.

(٤) البيت لابن هرمة في رثاء ابنه. إبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ)، ديوانه، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت)، ص: ٩٢. وذكر البغدادي أن ابن هرمة آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. ينظر: ابن جني (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: ١ / ٤١ و٢ / ٣٥١. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب: ١ / ٤٢٥. و٧ / ٥٥٧. ود. إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٢ / ١٣٣.

أقول إذ خرت على الكلكال يا ناقتا ما جلت من مجال [١]

الشاهد فيه: إشباع فتحة الكاف في (الكلكال) فتولدت الألف، والأصل (الكلكل). وفي تهذيب اللغة للأزهري تقول العرب لـ(الكلكل): الكلكال [٢].

والتوجيه الثالث: أو خبر بمعنى النهي، أي: فلا يأتنا (في مساجدنا)، فقد أورد الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ذكر أن اللغويين يرون أنّ (لا النافية) قد تفيد النهي –دون أن تجزم – إفادة أقوى من إفادة (لا الناهية) مستدلا بقوله ﷺ: «لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح» [٣] برفع المضارع (يشير) وإثبات الياء قبل الراء، فقد قال النووي في شرحه: "هكذا هو في جميع النسخ لا يشير بالياء بعد الشين وهو صحيح وهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى لا تضار والدة وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهي" [٤].

وعلل الأستاذ عباس حسن الكلام السابق بقوله: "لأن معنى النهي هو: طلب الكف عن شيء ...، فهو شخص طلب مجرد؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيتحقق أو لا يتحقق. بخلاف النفي؛ ففيه قطع بعدم حصول الشيء، وجزم بأن المعنى لا سبيل إلى تحققه؛ لثقة المتكلم أن السامعين والمخاطبين لن يخالفوا ما يقرره".[٥] ومن الأمثلة أيضا قوله ﷺ حين نزلت الآية التي تحرم الخمر تحريما قاطعا: «إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا

---

[١] والبيت بلا نسبة في: الأزهري (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٧٨. وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف: ١ / ٢٣، و٢ / ٦١٧. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب: ١١/ ٥٩٦ (كلل). الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، وتاج العروس (كلل)، (باب الألف اللينة).

[٢] الأزهري (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٧٨.

[٣] **١٢٦ – (٢٦١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدُكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ».** الحديث في: "صحيح مسلم" كتاب: البر، والصلة، والآداب. وينظر: النووي (٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٦ / ١٧٠.

[٤] المرجع السابق نفسه.

[٥] الأستاذ عباس حسن (١٩٧٩م)، النحو الوافي: ٤ / ٤١٢.

يشرب، ولا يبيع» برفع المضارعين (يشربُ، ويبيعُ). ودليل الرفع عدم حذف الياء قبل آخر الفعل (يبيعُ). [1]

ومن مجموع ما سبق يظهر لي أن التوجيه الثالث الذي يرى أنه خبر بمعنى النهي لسلامته من التأويل المتكلف نسبيا.

---

[1] المرجع السابق نفسه.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ... وبعد.

الحمد لله الذي يسر وأعان بمنه وفضله إتمام هذه الدراسة عن "ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي"، وشاء الله تعالى وقدّر أن يأتي عنوان هذه الرسالة دون عنوان فرعي أو دون قيد لعنوانه الأصلي، فلم يتبع العنوان مثلا: "دراسية تحليلية، أو دراسة دلالية، أو جمعًا وتصنيفًا" ...إلى غير ذلك من العنوانات الفرعية التي نلحظها في عناوين البحوث الأخرى، بل جاءت خالية من هذا القيد، ومتى أتت الدراسة النحوية على هذا النحو الذي ذكرت يكنْ أمام الباحث أن يُضمّن بحثه ما شاء من هذه المقيدات التي تحدد وجهة البحث ومن ثَمّ انبغى للباحث في مقدمة العمل أن ينص على ذلك؛ إذ يُعدّ ما ينصّ عليه عقدًا بين صاحب العمل والمتلقي[1]؛ بأن يجعل عمله متصلا بالدلالة – وقد فعلت – أو يُعني بالجمع والتصنيف، أو بالتحليل النحوي وأيضا هذه لا تنفك – بأي حال من الأحوال – عن الوجهة الدلالية.

ومما يؤكد ذلك أن بعض المشتغلين في هذا الحقل يرون أنه من لازم الدرس النحوي أن يتضمن التحليلات الدلالية سواء نصّ عليها العنوان الرئيس أو لم ينص؛ لأنّ الدراسات اللغوية عامة والنحوية خاصة ارتبطت بالمعطى اللغوي للنصوص بوصفه محصولًا تراثيًا على عدة مستويات لغوية للنص الأدبي — وفي مقدمتها القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأقوال العرب شعرًا ونثرًا – فلا يكاد يُرى تحليل في هذه المستويات اللغوية بعيدا دون أن يكشف عن المعنى النحوي أو المعنى الدلالي سواء أكان مستوى صوتيًا، أو معجميًا، أو صرفيًا، أو تركيبيًا؛ وما دام الأمر كذلك فيظل تحليل النصوص تحليلا دلاليًا ملازمًا للدراسات اللغوية والنحوية.

من أجل ذلك اعتمدتُ النظرة الدلالية في هذا البحث في ترجيح أحد التوجيهات لدى المعربين ولم أكثر أو أبالغ في تطبيقها ولم أجعله مطّردًا في عملي، بل استعملتها على قدر حاجتي في موطن التحليل بحسب ما تقتضيه الظروف.

---

[1] وقد ذكرت ذلك في مقدمة البحث ونصصت عليه، يُراجع هناك منهجي في البحث.

وبعد أن خُتمتْ الفصول الثلاثة وجدتني أستعرض مباحثها ومطالبها ومسائلها؛ ففي الفصل الأول المرفوعات وجدتُ أنه ضمَّ تسع عشرة مسألة هي جملة ما تمثله المادة التي بني عليها التحليل في هذا الفصل، وقد أحصيت مسائل الفصل فوجدت المعربين الثلاثة اجتمعوا في مسألتين، وكان النصيب الأوفر في اجتماع العكبري والسيوطي حيث اشتركا معًا في اثنتي عشرة مسألة من أصل تسع عشرة مسألة، بينما اجتمع ابن مالك والسيوطي في أربعة مسائل من هذا الفصل، وانفرد السيوطي بمسألة واحدة، تلك تسع عشرة مسألة هي مجموع ما ورد في الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فضمّ في طياته المنصوبات ممثلة في عشرين مسألة هي جملة ما تمثله المادة التي بني عليها التحليل، وقد أحصيت مسائل هذا الفصل فوجدت المعربين الثلاثة اجتمعوا في مسألة واحدة، وكان النصيب الأوفر في اجتماع العكبري والسيوطي حيث اشتركا معًا في إحدى عشرة مسألة، بينما اجتمع ابن مالك والسيوطي في ثلاث مسائل من هذا الفصل، وانفرد السيوطي بخمس مسائل، تلك عشرون مسألة كاملة هي مجموع ما ورد في الفصل الثاني.

وأما الفصل الثالث فضمّ في طياته المجرورات والمجزومات ممثلة في قسمين، القسم الأول: جعلته في المجرورات، والقسم الثاني جعلته في المجزومات، وضم القسم الأول ثلاثة عشر مسائل هي جملة ما تمثله المادة التي بني عليها التحليل في هذا القسم، وضم القسم الثاني ستة مسائل هي جملة ما تمثله المادة التي بني عليها التحليل في القسم الثاني، وقد أحصيت مسائل هذا الفصل فوجدت المعربين الثلاثة في القسم الأول أن العكبري والسيوطي اشتركا في مسألتين اثنتين، بينما اشترك ابن مالك والسيوطي في ثلاث مسائل، وانفرد السيوطي بأربعة مسائل، وانفرد ابن مالك بثلاثة مسائل تلك عشرة كاملة هي مجموع ما ورد في هذا القسم الأول، وفي مسائل القسم الثاني اشترك العكبري وابن مالك والسيوطي في مسألة واحدة، بينما اشترك ابن مالك والسيوطي في ثلاث مسائل، وانفرد السيوطي بمسألتين اثنتين، تلك ستة مسائل هي مجموع ما ورد في هذا القسم كما تقدم.

وفي هذه الخاتمة أحاول أن أوجز أهم ما توصلتُ إليه من نتائج لهذا البحث في النقاط الآتية:

١- أنني بينتُ أهم الأسباب التي كانت وراء تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، وهي أسباب نتجت عن اختلاف تقدير المعربين في الموطن الواحد سواء على مستوى تعدد الحالات الإعرابية وهو ما يطلق عليه الحكم النحوي أو على مستوى تعدد الوظائف في إطار علامة إعرابية واحدة كالرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم.

٢- أن مصطلح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله مسلك في التوجيه دأب عليه المعربون أصحاب الكتب الثلاثة في تعدد توجيهاتهم النحوية.

٣- أن هناك صلة بين (إلا) و(لكن) من حيث المعنى[١]، فإذا كانت (إلا) أداة استثناء تُخرج ما بعدها (المستثنى) من حكم ما قبلها؛ فإن (لكن) تنسب حكما لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. فتأويلها بـ (لكنْ) يقتضيه المعنى في التراكيب مناط الدراسة لما بينهما من معنى مشترك ويظهر هذا من خلال دلالتهما في تركيب الاستثناء المنقطع.

٤- أن المعربين الثلاثة قد يتركون القياس إلى الاستحسان؛ ذلك عند توجيه الرفع في قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ» ليس قياسا؛ لأن القياس النصب، في قوله: "والقياس أن ينصب الجميع عطفًا على (إياكم)، كما تقول: إياك والشَّرَّ، أي: جنب نفسك الشر، والمعنى تجنبوا هاتين". ومن ثم فجميع توجيهات الرفع في المسألة خالفت القياس، فكأن من اختار الرفع اختار الاستحسان وترك القياس. [٢]

٥- أن وقوف المتكلم بالسكون على المنصوب المنون ليس على المشهور من لغات العرب إنما يكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون.

٦- أن النصب على الظرفية أو النصب بإسقاط الخافض كلاهما صادران عن مسلك إعرابي واحد؛ فإن الظرف متضمن حرف الجر اطرادا.[٣]

٧- أن الفعل القاصر (اللازم) إما أن تنيب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، وإمّا أن تضمر في هذا الفعل القاصر ضميرا بحيث يستغني عن فاعله الظاهر فينصبه تشبيها

---

[١] ينظر: الفصل الأول (المرفوعات) – المبحث الأول – المطلب الرابع– المسألة الأولى، ص: ٨٨.

[٢] ينظر: الفصل الثاني (المنصوبات) – المبحث الثاني – المطلب الأول– المسألة الثانية، ص: ١٣٤.

[٣] ينظر: الفصل الثاني (المنصوبات) – المبحث الثاني – المطلب الثاني – المسألة الأولى، ص: ١٣٩.

بالمفعول به، فاضطر النحويون إلى تقدير الضمير المستتر ومن ثَمّ نصب الفاعل الظاهر على التشبيه بالمفعول به درءا للمشكل النحوي في التركيب. [1]

٨- أنه تبعا لاختلاف المذاهب العقدية يتعدد التوجيه النحوي كما في حديث «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» فأهل السنة ينصبون (صَدَقَةً) على الحالية، والكلام جملتان: الأولى فعلية والثانية اسمية، لا خلاف بين المحدثين في هذا، أما بعض الشيعة فينصبون على المفعولية وهذا تصحيف منهم، فقالوا: (لا يورث) بالياء، (ما تركنا صدقةً) بالنصب وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولا لم يسم فاعله، و(صدقةً) منصوبة على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقة لا يورث ويورث سائر أمواله، أي: جعلوا (ما) نافية وليس اسما موصولا، وأعملوا الفعل (تركنا) في المفعول به (صدقة) وهذا التوجيه يخدم مذهبهم وهو ما لا يتفق مع مذهب أهل السنة والجماعة.[2]

٩- أنه تبعا لاختلاف الآراء الفقهية يتعدد التوجيه النحوي كما في نصب (تَهَاوُنًا) في الحديث: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ» فرجحت إعرابها على الحالية ولم أرجح إعرابها على المفعول السببي، إذ المراد بالتهاون التكاسل وليس الإهانة. [3]

١٠- أن هناك بعض توجيهات المعربين يبدو تناولها أشبه بتخريج الألغاز النحوية الواردة عند الوقشي وابن هشام والسيوطي سواء في كتبهم أو فيما نقل عنهم؛ كما في رفع (الكفين) في الحديث: «يكفيك الوجه والكفين» عطفًا على موضع (الوجه)، فإنه فاعل؛ على توجيه أنّ (الكاف) زائدة و(الوجه) فاعل مرفوع منع من ظهور العلامة حركة حرف الجر الزائد، وتعرب (الكفين) بالجر عطفا على لفظ كالوجهِ. [4]

١١- أنّ ما قاله ابن مالك في شواهد التوضيح من زيادة الألف واللام في (بالألف) من الحديث «بِالأَلْفِ دِينَارٍ»، وما قاله في شرح التسهيل من مخالفة الفارسي حول زيادة الألف واللام من كلمة (المستقي) في البيت (الرشاش المستقي) كما سلف؛ فإن ذلك يجعلني أتأمل

---

[1] ينظر: الفصل الثاني (المنصوبات) – المبحث الثاني – المطلب الثالث – المسألة الأولى، ص: ١٤٢- ١٤٤.

[2] ينظر: الفصل الثاني (المنصوبات) – المبحث الثاني – المطلب الخامس – المسألة الثانية، ص: ١٦٨.

[3] ينظر: الفصل الثاني (المنصوبات) – المبحث الثالث – المطلب الأول – المسألة الأولى، ص: ١٨٢.

[4] ينظر: الفصل الثالث (المجرورات) – المبحث الأول – المطلب الأول – المسألة الثانية، ص: ١٩٩.

أكان يرفض زيادتها في التسهيل ثم يقرها ويحمل على ما ذهب إليه الفارسي؛ إذ يوجّه كلمة (الألف) بطرح (أل) التعريف منها؛ فهما زائدتان لم تمنعا من الإضافة، فيكون إعراب كلمة (دينار) هنا في الحديث (بِالأَلْفِ دِينَارٍ) مضافا إليه دون الالتفات إلى أنه اعترض على أبي عليّ الفارسي هناك في التسهيل. [1]

١٢- أنه زاد بعض النحاة نوعا آخر من البدل يسمّى بدل كلّ من بعض، كما يجعلون منه القول: "نظرت إلى القمر فلكه"، حيث الفلَك كلّ بالنسبة إلى القمر الذي هو جزء منه، فيجعلونه بدل كلّ من بعض. [2]

١٣- تتجلى براعة ابن مالك في توجيه المجزومات كما في مسألة الجزم بـ(لن) الناصبة حملا لها على (لم) الجازمة في الإعمال، وحمل (متى) الشرطية الجازمة على (إذا) الشرطية في الإهمال، وحين يستدل على عدم حذف العلة عند الجزم إجراء للمعتل مُجرى الصحيح ... إلى غير ذلك، فمسائل المجزومات - وغير المجزومات - شاهدة على طول باع الرجل في توجيه مشكلات الحديث النبوي.

---

[1] ينظر: الفصل الثالث (المجرورات) - المبحث الأول - المطلب الثاني - المسألة الثانية، ص: ٢١١.

[2] ينظر: الفصل الثالث (المجرورات) - المبحث الثاني - المطلب الثاني - المسألة الثانية، ص: ٢٢٧.

التوصيات

ومن التوصيات التي يراها الباحث على النحو الآتي:

١- أن يُنظر إلى ما في كتب إعراب الحديث النبوي الثلاثة إلى ظواهر أخرى غير تعدد التوجيه فهناك مادة علمية كثيفة عن تعدد الأوجه وهي التي تعنى بتعدد الحالات الإعرابية والوظائف أيضا متعدد، كأن يكون الاسم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كما في قطع النعت المجرور، أو يكون الفعل المضارع مرفوعا ومنصوبا ومجزوما كما في الحديث الشريف «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه».[1]

٢- تعد هذه الكتب من المدونات المهمة في ميدان البحث اللغوي والنحوي فلا يبعد عن الباحثين أن يتناولوها من منطلقات دلالية، وتداولية، وحجاجية، وعرفانية مما يشيع الآن تناوله في حقل اللسانيات أو البحوث الألسنية الحديثة.

***

وأحمد الله تعالى أن يسر وأعان سبحانه لإتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وأسأله جل ذكره أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه؛ إنه نعم المولى ونعم المجيب، فإن أحسنت فذلك فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء، وإن قصرت فأستغفر الله تعالى وأعتذر عن تقصيري؛ إذ الكمال لله تعالى وحده.

---

[1] أخرجه الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في: ٤ -كتاب الوضوء. ٦٨ - باب البول في الماء الدائم، من حديث أبي هريرة ﷺ، حديث رقم (٢٣٩). ينظر: القسطلاني (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١ / ٣٠٤.

الفهارس الفنية

أولا: فهرس الآيات القرآنية

١- سورة الفاتحة

الصفحة	رقمها	الآية
٢١٣-٢١٤	٧	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّين ﴾

٢- سورة البقرة

الصفحة	رقمها	الآية
٥٠	٣٦	﴿ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾
١٢٧	٤٨	﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾
١٢٧	١٢٣	﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾
٢٣٠	٩٨	﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴾
١٥٦	١٣٠	﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾
١٨	١٣٨	﴿ صِبْغَةَ اللّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدونَ ﴾
٨٤	١٥٠	﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾
١٢٨	١٧٠	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾
١٩٤	١٩٥	﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾
١١٦، ١١٧	٢١٤	﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾
١٢٨	٢٢٩	﴿ٱلطَّلَـٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾﴾
١١٩	٢٣٣	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾

﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾	٢٤٩	٤٣، ٨٢
﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾	٢٦٠	١٧٨
﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ (٢٧٤)﴾	٢٧٤	١٧٨

٣- سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾	٧٧	٦١
﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	١٥٤	١٨

٤- سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا (٤)﴾	٤	١٨١
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾	٧٨	٢٤١
﴿لاَّ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾	١٤٨	٨٣ – ٨٤
﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾	١٦٣	٦٥

٦- سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	٣٢	٢٠٤
﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ (٣٤)﴾	٣٤	١٦٣
﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ (٤٨)﴾	٤٨	١٠١، ١٧٦

٧- سورة الأعراف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾	٢٦	٢١
﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾	٥٦	١٧٨
﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا﴾	١٥٥	١٥٨
﴿وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾	١٦٩	٢٠١

٩- سورة التوبة

الاية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	٣	٨٧

١٠- سورة يونس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾	٧١	١٥٨
﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾	٩٨	٨٥

١١- سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَـذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾	٧٧	١٨١
﴿قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾	٨١	٤٢
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾	١١٨	٢٧

١٢- سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾	٣٥	٩١
﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٩٠	٢٤٣
﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَواْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾	١٠٩	٢٠١

١٥- سورة الحِجْر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٥٩	٤٢
﴿إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾	٦٠	٤٢

١٦- سورة النحل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥	١٩٤

١٨- سورة الكهف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾	٦٠	١٩٣
﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾	١٠٣	١٦٨ – ١٦٩

١٩- سورة مريم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	٢٤٠
﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	٤٦	٦٤
﴿إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾	٦٠	٢٢٦
﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾	٦١	٢٢٦

٢١- سورة الأنبياء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾	٣	١١١

٢٢- سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾	٤٠	٨٥

٢٣- سورة المؤمنون

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴾	٢٠	١٩٤

٢٤- سورة النور

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء ﴾	٣١	٢٠٤

٢٧- سورة النمل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَامُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾	١٠	٨٤
﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	١١	٨٤

٢٩- سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾	١٢	٢٤٨

٣٠- سورة الروم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٤	١٣٣

٣٤- سورة سبأ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	٤٨	٩٦

٣٥- سورة فاطر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾	٢٧	٢١٧

٤١- سورة فصلت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾	٣٣	٢٥٠

٤٢- سورة الشورى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	١٩٨

٤٣- سورة الزخرف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾	٦٧	٤٢

٤٧- سورة محمد

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾	١٦	١٨٣ - ١٨٤

٤٨- سورة ق

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾	٧	١٤٠

٤٩- سورة القمر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾	١٠	٧٨

٥٦- سورة الواقعة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾	٢٣	١٩٨

٧١- سورة نوح

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١	١٥٨
﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾	٨	١٧٩

٨٠- سورة عبس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾	٣	١٤٦
﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾	٤	١٤٦

٨٧- سورة الأعلى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	١	١٠٣

٨٨- سورة الغاشية

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾	٢	٢٢٧
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾	٨	٢٢٧
﴿إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾	٢٣	٤٣
﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾	٢٤	٤٣

٩٧- سورة القدر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٩١

١١٢- سورة الإخلاص

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٧٢

ثانيا: فهرس الأحاديث

إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون	٥٧
إن يكنه فلن تسلط عليه، وان لا يكنه فلا خير لك في قتله	٤٥
إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور	٢٢٢
إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، إنك يا سعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى اللقمة تجعلها في فيّ امرأتك	٩٥
إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلٌ يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ	٩٨
أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهِمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُءُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا فِي رُءُوسِهِمَا،حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا	٣٤ – ١١٥
أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ	٦٥
إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ الْكَعْبَتَانِ الْمَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تُزْجَرَانِ زَجْرًا، فَإِنَّهُمَا مَيْسِرُ الْعَجَمِ	١٠٦
أيّام أكل وَشرب	٣٧
تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ...وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ	٢٢٧
تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟	٣٦
التمس ولو خاتمًا من حديد	١٢٤
ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدبر، ثم غسل رجليه إلى الكعبين	١٩٥
ثم استيقظ رسول الله ﷺ فجلس فمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران...	٢٠٦
ثم رجعا عَوْدَهما على بدئهما	١٤٥
جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا قَالَتْ الْأُولَى زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ عَلَى رَاسِ جَبَلٍ لَا سَهْلٍ فَيُرْتَقَى وَلَا سَمِينٍ فَيُنْتَقَلُ.. قَالَتْ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ ...	٧٤
خير الخيل الأدهم، الأقرح، الأرثم المحجل ثلاث، مطلق اليمين، فإن لم يكن أدهم، فكميت على هذه الشية.	٢٠٧

الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ الأجرُ والمغنم	١٠٢
الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ، وَمَالَهُ	١٥٣
زوجناكها بما معك من القرآن	١٢٤
سبحان الله وبحمده، زنة عرشه ورضى نفسه وعدد خلقه ومداد كلماته	٥١
شَاهِدٌ فلَان؟	٦٣
صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء	٢٢٢
الطهور شطر الإيمان	٢٢٥
عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: "سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدُهُمْ. فَقَالَ: ...، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ...	٢٠٤
عن عائشة -رضي الله عنها- أم المؤمنين أنها أخبرته "أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن، فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحوا من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع	١٦٢
عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، جالس إلى حجرة عائشة رضي الله عنها، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعة " ثم قال له: "كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال: أربعا، إحداهن في رجب...	١٣٠
يا رسول الله، أي شيء أخوف على أمتك من الدجال؟ قال: "الأئمة المضلين"	٥٤
فأخذ برأسه ...	١٩٣
فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم	٤٥
فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ مُوسَى: أَيْ رَبِّ كَيْفَ لِي بِهِ؟ ... فَبَيْنَمَا هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ إِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ، فَقَتَلَهُ...	١٩٣
فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ وَقَفَ فَنَزَلَ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَلَا تُؤْذِينَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا، فَاقْصُصْ عَلَيْهِ...	١٧١
فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة	٢٨ – ٢٠٧
ففضت عرقا وكأنما أنظر إلى الله فَرَقا	٤٩
فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدِّيَةِ فِي الْمَرْأَةِ، وَفِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ	٢١١
فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ ﷺ: أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ....	١٥١

الحديث	رقم الصفحة
فيأتون عيسى، فيقول: لست هناكم، ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر، فيأتوني ".	١٨٦
فيأتون موسى، فيقول: لست هناكم، ويذكر لهم النفس التي قتل بغير نفس، فيستحيي ربه من ذلك، ولكن ائتوا عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته وروحه، فيأتون عيسى، فيقول: لست هناكم، ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وماتأخر،	١٨٦
قال جرير: لما دنوت من المدينة أنخت راحلتي، ثم حللت عيبتي، ثم لبست حلتي، ثم دخلت، فإذا رسول الله ﷺ يخطب، فرماني الناس بالحدق، فقلت لجليسي: يا عبد الله، ذكرني رسول الله ﷺ ؟ قال: نعم، ذكرك آنفا بأحسن ذكر	١٨٣
قال رجل لرسول الله ﷺ : أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ما لنا بها؟ قال: " كفارات " قال أبي: وإن قلت؟ قال: "وإن شوكة فما فوقها"...	٥٦
قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ	٢١٩
قَالُوا: يَا رَسُول الله وَمَا حَقه؟ قَالَ: غضوض الْبَصَر	٣٦
قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرٍ، وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عِشْرِينَ. وَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحُثُّثْنَنِي عَلَى خِدْمَتِهِ...	١٠٩
قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، الصَّلَاةَ قَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ قَالَ: " فَرَكِبَ حَتَّى قَدِمَ الْمُزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ	٧٧
قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ	٢٤٨
كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمْ الْيَوْمَ فَزِيدَ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ	٧١
كانَ بَيْني وبَين رَجُلٍ خُصومةٌ في شيء فاخْتَصَمْنا إلى النبيّ ﷺ ، فقال: شاهِداك أو يمينه	٦١
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طَهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَتَنَعُّلِهِ	٢٢٤
كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ	١٣٥
كان يبدأ برجله اليمنى، وإذا خرج يبدأ برجله اليسرى	٢٢٤
كل أمتي معافى إلا المجاهرون	٤٣ - ٨٢
كل دم يفوح مسكا	١٨١

الحديث	رقم الصفحة
لا تغسلوهم، فإن كل جرح – أو كل دم – يفوح مسكا يوم القيامة " ولم يصل عليهم	١٨١
لعل نزعها عرق	٥٨
ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا	٤٣ – ٨١
مَا من شَيْء يُصِيب الْمُؤمن حَتَّى الشَّوْكَة إِلَّا كتب لَهُ بهَا حَسَنَة	٩١
المرء مجزيّ بعمله، إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر	٤٥
مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ	٤٣ – ٨٢
من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا	٢٤٣
من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا بها طبع الله على قلبه	١٧٧
مَنْ تَرَكَ ثَلَاث جُمَع تَهَاوُنًا مِنْ غَيْر عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ	١٧٧
من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر	٢٠٠
مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرًا يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ	٦١
مَنْ سَنَّ خَيْرًا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِنْ أُجُورِ مَنْ يَتْبَعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ شَرًّا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِنْ أَوْزَارِ مَنْ يَتْبَعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا	١٢٧
من كنَّ له ثلاثُ بناتٍ يمونهنّ ويرحمهنّ ويكلفهنّ وجبتْ له الجنة ألبتة	١١٣
هَذَا أول طَعَام أكله أَبوك من ثَلَاثَة أَيَّام	٣٥
هل قرأ أحد منكم معي آنفا؟ " قالوا: نعم. قال: " إني أقول ما لي أنازع القرآن " فانتهى الناس عن القراءة معه حين قال ذلك	١٨٤
هو الطهور ماؤه الحلُّ ميتته	٥١
والذي نفسي بيده لتختصمنَّ كل شيء يوم القيامة حتى الشاتان فيما انتطحتا	٩٢
والذي نفسي بيده لقد عرضت علي الجنة والنار آنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي، فلم أر كاليوم في الخير والشر	١٨٤
وإن بين عينيه مكتوب كافر. وفي نسخة، مكتوبًا كافرٌ	٥٧
ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة	٩٣
يا رسول الله، ماذا لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: " الجنة " فلما ولى قال: " إلا الدَّيْن، سارني به جبريل عليه السلام آنفا	١٨٤

الحديث	رقم الصفحة
يا ليتني يها جذعا	٣٧
يخرج الدجال في خفقة من الدين، وإدبار من العلم، فله أربعون ليلة يسيحها في الأرض، اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه يُقْبَضُ الصَّالِحُ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَيَبْقَى كَحُثَالَةِ التَّمْرِ...	١٠٣
يكفيك الوجه والكفين	١٩٧ – ١٩٨

ثالثاً: فهرس الأشعار والأرجاز

قافية الهمزة

البيت		البحر	قائله	الصفحة
كــأن ســبيئة مــن بيــت رأس	يكــون مزاجهــا عســلٌ ومــاءُ	الوافر	حسان	١٠٠

قافية الباء

البيت		البحر	قائله	الصفحة
فمـن يـك لم ينجـب أبـوه وأمـه	فــإن لنـــا الأم النجيبـــة والأب	الطويل	بلا نسبة	٨٨
فلـو ولـدت قُفَـيْرةُ جِـرْوَ كَلْـب	لَسُـــبّ بـــذلك الجِـــرْوِ الكِـــلابَا	الوافر	جرير	١٤٠
إن امْــرأً رهطــه بالشّــام منزلــه	برمـل يـبرين جـارا شـدّ مَـا اغـتربا	البسيط	الحطيئة	٢٢٧
إذا وترتَ امرءًا فاحذر عداوته	مَنْ يزرعِ الشوك لا يحصد به عنبًا	البسيط	صالح ابن عبد القدوس	١٥٤
كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِن خُلُقي	أَنِّ رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ	البسيط	لم أقف على قائله	١٥
وَيلُمّهَـــا في هَـــواءِ الجَـــو طالِبَـــةً	ولا كهذا الذي في الأرض مَطْلُوبُ	البسيط	امرؤ القيس	١٧٢
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	الطويل	ضابي البرجمي	٨٩
ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم	بهن فلولٌ من قِراع الكَتائِب	الطويل	النابغة	٨٥
ثم قالوا: تحبها؟ قلت بهرا	عــدد القطــر والحصــى والــتراب	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٣٧

قافية التاء

البيت		البحر	قائله	الصفحة
تضوع مسكا بطن نعْمَان إن مشت	بـِهِ زَيْنَب فِي نسْوَة عطرات	الطويل	محمد النميري الثّقفيّ	١٨١
ألا رَجُلاً جَزاهُ الله خَيرًا	يَدُل على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	١٧٣
نضر الله أعظمًا دفنوها	بسجستان طلحةَ الطلحاتِ	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٢٢٦
إلاّ كناشرة الذي ضيّعتُم	كالغُصن في غُلوائه المُتَنَبّتِ	الكامل	شهاب المازني	٨٥
خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلغِياً	مقالة لِهِبِيّ إذا الطير مرَّت	الطويل	رجل من طيئ	٦٨
من كانَ أشرك في تفرُّقِ فالج	فلَبُونه جربَت معاً وأغدّتِ	الكامل	شهاب المازني	٨٥

قافية الحاء

مــــن صــــد عَــــن نيرانهــــا		فَـــأنا ابْـــن قـــيس لَا بــــراح	مجزوء الكَامِل	سعد بن مالك	٧٤

قافية الدال

أَن تقرآن على أَسمَاء – ويحكما		مــني السَّـلَام وَأَن لَا تخـبرا أحـدا	البسيط	قائله مجهول	١١٦
مـــا للجمـــال مشـــيها وئيـــدا		أجنـــدلا يحملـــن أم حديـــدا	الرجز	الزباء	١٦٦
ألم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي		بمـــا لاقـــت لبـــون بـــني زياد	الوافر	قيس بن زهير العبسي	٢٤٣
إياك أَنْـــتَ وعبـــدَ الْمَســـيح		أَن تقـــربا قبْلَـــة الْمَسْـــجِد	المتقارب	جرير	٣٨
والمـؤمن العائـذات الطـير تمسـحها		ركبـان مكـة بـين الغيـل والسـعد	البسيط	النابغة الذبياني	٢١٨

قافية الراء

أَكُـــلَّ امْـــرِئٍ تحْسَـــبِينَ امْـــرأً		ونارٍ تَوَقَّـــــــدُ باللَيـــــــل نَارَا	المتقارب	أبو دؤاد	٢٠٥
إني وأسْـــطارٍ سُـــطِرْنَ ســـطرا		لقائـلٍ يا نصـرُ نصـرٌ نصـرا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٠٢
الآكِـــلُ المـــالَ اليتـــيم بَطَـــرا		يأكـــلُ نارا وسيصـــلى سَـــقَرا	الرجز	لم أعثر على قائله	٢٠٧
لـــدمٍ ضـــائعٍ تغيـــب عنـــه		أقربـــوه إلا الصـــبا والـــدبور	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٤٣
فلـو كنـتَ ضـبيًا عرفـتَ قـرابتي		ولكـن زنجـي عظـيمُ المشـافر	الطويل	الفرزدق	٥٨

قافية السين

تقـولُ ودَقَّـتْ صـدرها بيمينهـا		أبَعْلِـيَ هـذا بالرَّحـى المُتقـاعِس	الطويل	هذلول العنبري	٢٠٩

قافية العين

قفـي قبـل التفـرق يا ضـباعا		ولا يـك موقـف منـك الوداعـا	الوافر	القطامي	١٠٠
يَا لَيْتَـــني فِيهَـــا جـــذع		أخـــب فِيهَـــا وأضـــع	مجزوء الرجز	دريد بن الصمة	٣٧
خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا		إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ	الطويل	لم أقف على قائله	٦٧
إذا مُتُّ كان، الناسُ صنفان شَامِتٌ		وآخَـرُ مُـثْنٍ بالـذي كُنْـتُ أَصْـنَعُ	الطويل	العجير السلولى	٧٢

قافية الفاء

ومن قبل نادى كل مولى قرابة		فما عطفت مولى عليه العواطف	الطويل	بلا نسبة	١٣٣

قافية القاف

لواحـــــــق الأقـــــــرابِ فيهـــــــا كـــــــالمقَقْ			الرجز	رؤبة بن العجاج	١٩٨
تكـــــــاد أيـــــــديهن تهـــــــوي في الزَّهَـــــــقْ			الرجز	رؤبة بن العجاج	١٩٨

قُـــــــــبٌّ مـــــــــن التعـــــــــداء حُقْـــــــبٌ في سَـــــــوَقْ		الرجز	رؤبة بن العجاج	١٩٨
شهدت دلائل جمة لم أحصها	أن المفضـــل لـــن يـــزالَ عتيـــق	الكامل	لم أقف على قائله	٩٩
تـــولي الضـــجيع إذا تنبـــه موهنـــا	كالأقحوان من الرشاش المستقي	الكامل	القطامي	٢٠٩
تعطي الضجيع إذا تنبه موهنا	منهـــا وقـــد أمنـــت لـــه مَـــن يتقـــي	الكامل	القطامي	٢٠٩

قافية الكاف

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ	على الود والعهد الذي كان مالكُ	الطويل	مجهول	٩٨

قافية اللام

فمـــا زالـــتِ القتلـــى تَمُـــجُّ دماءهـــا	بدجلـــةَ، حـــتى مـــاءُ دجلـــةَ أَشـــكَلُ	الطويل	جرير	٩٢
أَرجو وآملُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها	وَمَـــا إخَـــالُ لَـــدَيْنَا مِنْـــكِ تَنْوِيـــلُ	البسيط	كعب بن زهير	١٥
فليـــتَ دفعـــتَ الهـــمَّ عـــني ســـاعةً	فبتنـــا علـــى مـــا خيلـــتْ ناعمَـــي بالِ	الطويل	بلا نسبة	٥٨
ومـــا قصـــرت بي في التســـامي خئولـــة	ولكـــن عَمِّـــي الطيـــب الأصـــل والخـــال	الطويل	بلا نسبة	٨٨
كـــأنّ غـــداة البـــين يـــوم تحمّلـــوا	لـــدى سمـــرات الحـــيّ ناقـــف حنظـــل	الطويل	امرؤ القيس	٢٢٦
عـــــدو عينيــــــك وشــــــانيهما	أصــــبح مشــــــغولٌ بمشــــــغول	السريع	لم أقف على قائله	٩٩

قافية الميم

ويومًـــا تُوافينـــا بوجـــهٍ مقسَّـــمٍ	كـــأنْ ظبيـــةٌ تَعْطُـــو إلى وارقِ السَّـــلَمْ	الطويل	ابن صريم اليشكري	٥٨
إلى المـــرءِ قـــيسٍ أُطيـــلُ السُّـــرَى	وآخُـــذُ مِـــن كـــلّ حَـــيٍّ عُصُـــمْ	المتقارب	الأعشى	١٣١
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍ	فأَلْفَـــاهُمُ القَـــوْمُ رَوْبَى نِيامَـــا	المتقارب	بشر بن أبي خازم	١٦
وأغفـــر عـــوراء الكـــريم ادّخـــاره	وأُعـــرض عـــن شـــتم اللئـــيم تكرّمـــا	الطويل	حاتم الطائي	١٧٨
تَمُـــرّون الـــديارَ ولم تَعُوجُـــوا	كلامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إذَنْ حَـــرامُ	الوافر	جرير	١٣٦
تـــولى قتـــال المـــارقين بنفســـه	وقـــد أســـلماه مبعـــد وحمـــيم	الطويل	ابن قيس الرقيات	١١١
أظلـــومُ إنّ مصـــابكم رجـــلا	أهـــدى السّـــلام تحيـــة ظلـــم	الكامل	الحارث المخزومي أو لغيره	١٦٩

قافية النون

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا	البسيط	رجل من طيئ	٦٨
وكُـــلُّ أخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ	لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إلّا الفَرْقَـــدَانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب أو لغيره	٨٤
خليلـــي هـــل طـــب فـــإني وأنتمـــا	وإن لم تبوحـــا بالهـــوى دنفـــان	الطويل	لم أقف على قائله	١٩ - ٩٠

المــالُ ذي كَــرم تُنْمــي محامــده		مــا دام يبذلــه في الســر والعلــن	البسيط	لم أقف على قائله	٢٠٧

قافية الهاء

إلا علالـــــــة أو بــــــــدا		هـــة ســـابح نهـــد الجـــزاره	مجزوء الكامل	الأعشى	١٣٢
إِن أَبَاهَـــــا وَأَبا أَبَاهَـــــا		قـــد بلغـــا فِي الْمجـــد غايتاهـــا	الرجز	لرؤبة بن العجاج أو لغيره	٣٨ – ١٠٦
وداهيـــة مـــن دواهـــي المنـــو		ن يحســبها النـــاس لا فـــا لهـــا	المتقارب	عامر الطائي	١٤٨
ألقـى الصـحيفة؛ كـي يخفـفَ رحلَـه		والــزادَ، حتّـــى نعلَـــه ألقـــاها	الكامل	مروان النحوي	٩٢
وَلَكِـــن دِيافِيٌّ أَبـــوهُ وَأُمُّـــهُ		بِحَـوران يَعصِـرنَ السَـليطَ أَقارِبُـه	الطويل	الفرزدق	١٠٩-١١٠
فقلـت لـه: فاهـــا لفيـــك فإنها		قلـوص امـرئ قاريـك مـا أنـت حـاذره	الطويل	أبو سدرة الأسدي أو لغيره	١٤٧
تحســـب هـــواس وأيقـــن أننـــي		بهـــا مفتـــد مـــن واحـــد لا أغـــامره	الطويل	أبو سدرة الأسدي أو لغيره	١٤٧
فأطعمنـــا مـــن لحمهـــا وســـديفها		شـواءً، وخـير الخـير مـا كـان عاجلُـه	الطويل	مجهول النسبة	٩٨

قافية الياء

عرفـــت الـــديار كـــرقم الـــوحيْ		يزبرهـــــا الكاتـــــب الحمـــــيريْ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٤٣
علـــى "أطرقـــا" باليـــات الخيـــا		مِ إلا الثمـــــامُ وإلا العصـــــيُّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٤٤-٨٣

رابعاً: فهرس أقوال العرب وأمثالها

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب المطبوعة	
الألف	
١-	إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشـــر للجامعات – مصـــر، (د. ط)، (د.ت).
٢-	إبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ)، ديوانه، تحقيق محمد نفاع، وحســين عطوان، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
٣-	ابن الأثير، المحدث مجد الدين أبو الســعادات المبارك الجزري (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشــر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤-	ابن الأثير، المؤرخ عز الدين أبو الحســن عليّ الجزري (٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضــى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥-	ابن الأثير، اللغوي الأديب الكاتب ضـياء الدين الجزري (٦٣٧هـ)، المثل السـائر في أدب الكاتب والشـاعر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشـر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة (د.ت).
٦-	أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، ط دار الثقافة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧-	أحمد مختار عمر(٢٠٠٣م)، عبد العال ســالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط، ١٤٠٨،٢هـ- ١٩٨٨م.
٨-	الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصـــور (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، لمحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٩-	الإسـنوي، عبد الرحيم بن الحسـن بن علي (٧٧٢هـ)، طبقات الشـافعية للإسـنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.
١٠-	الأشموني (٩٠٠هـ)، شـــرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م.

١١-	الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط٥، (د.ت).
١٢-	امرؤ القيس (٥٤٠م)، ديوانه، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٣-	إميل يعقوب (١٩٩٦م)، المعجم المفصل في شواهد العربية المعجم المفصل في شواهد العربية الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
	الباء
١٤-	الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الأندلسي (٤٧٤هـ)، المنتقى شرح الموطأ، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٣٢هـ.
١٥-	باقر الموسوي (١٣١٣هـ)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تحقيق وشرح الشريف الفاضل السيد طهران، مؤسسة دار الكتب الإسلامية، ١٩٦٢م.
١٦-	البخاري (٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٧-	أبو البركات، ابن الأنباري(٥٧٧هـ)، أسرار العربية في تبويب: (معنى الكاف)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٨-	أبو البركات، ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
١٩-	أبو البركات، ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٢٠-	أبو البركات، ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢١-	بشر بن أبي خازم الأسدي (٣٢ق هـ)، ديوانه، تحقيق عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م، ص: ١٩٠.
٢٢-	البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٩ / ١٣٩، ١٤٣.

٢٣-	البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، دار المأمون للتراث، بيروت — لبنان.
٢٤-	البغوي، محمد بن الفراء البغوي (٥١٦هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٥-	ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٦-	البيهقي (٤٥٨هـ) السنن الكبرى في: كتاب الحيض، باب، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، حديث (١٥٧٩)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
التاء	
٢٧-	ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدَّم له وعلق عليه: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٨-	تمام حسان (٢٠١١هـ)، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
٢٩-	تمام حسان (٢٠١١هـ)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط. دار الثقافة ١٩٩٣م.
الجيم	
٣٠-	الجاحظ (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
٣١-	الجاحظ (٢٥٥هـ)، الحيوان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
٣٢-	الجبوري، كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٣-	الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني - جدة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٤-	جرير، ابن عطية الخطفي (١٠٢١هـ)، ديوانه، بشــــرح ابن حبيب، تحقيق محمد أمين طه، من سلسلة ذخائر العرب (٤٣)، الطبعة الثالثة – دار المعارف.
٣٥-	ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشـــر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشـــره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجشتراسر.
٣٦-	ابن جني (٣٩٢هـ)، الخصـائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشـر: عالم الكتب – بيروت، (د.ت).
٣٧-	ابن جني (٣٩٢هـ)، ســر صــناعة الإعراب، تحقيق: حســن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.
٣٨-	ابن جني (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د.ط) ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
٣٩-	ابن جني (٣٩٢هـ)، المنصـف لابن جني، شـرح كتاب التصـريف لأبي عثمان المازني، تحقيق الأســتاذين: إبراهيم مصــطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـــــ – ١٩٥٤م، الناشر: دار إحياء التراث القديم – القاهرة.
٤٠-	الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم القاهري الشـافعي (٨٨٩هـ)، شـرح قطر الذهـب في معرفة كلام العرب، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، النـاشـــر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإســلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السـعودية (أصـل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٤م.
٤١-	ابن الجوزي (٥٩٧هـ) جـامع المســـانيـد، تحقيق: الـدكتور علي حســـين البواب، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
	الحاء
٤٢-	ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٤٣-	حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، كشــف الظنون عن أســامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ط)، و(د. ت).
٤٤-	ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حِبّان (٣٥٤هـ)، الإحســـان في تقريب صـــحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارســـي (٧٣٩هـ)، حققه وخرج

	أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
٤٥-	ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٤٦-	ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المحقق: محمد عبد المعيد ضان الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
٤٧-	ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز، (د.ت).
٤٨-	أبو الحسن المغربي، على بن موسى بن سعيد الأندلسي (٦٨٥هـ)، المغرب في حلى المغرب، المحقق: د. شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٥٥م.
٤٩-	الحطيئة (٢٤٦هـ)، الديوان، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د نعمان محمد أمير طه، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٥٠-	حماسة، محمد عبد اللطيف (٢٠١٥م)، الأنماط التحويلية في النحو العربي، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٥١-	حماسة، محمد عبد اللطيف (٢٠١٥م)، تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية – نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة، عدد ٢، ١٩٨٤م.
٥٢-	حماسة، محمد عبد اللطيف (٢٠١٥م)، العلامة الإعرابية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
٥٣-	حماسة، محمد عبد اللطيف (٢٠١٥م)، النحو والدلالة، دار الشروق، ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م.
٥٤-	ابن حنبل، الإمام أحمد (٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

٥٥-	أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٦-	أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٥٧-	أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٨-	أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (٤٠٠هـ)، الإمتاع والمؤانسة، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
	الخاء
٥٩-	خالد الجرجاويّ الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٠-	ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).
٦١-	خديجة الحديثي (٢٠١٨م)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار النشر: دار الرشيد، العراق، ط١، ١٩٨١م.
٦٢-	ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، صحيحُ ابن خُزَيمة، حَققهُ وعَلّق عَلَيه وَخرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
٦٣-	الخضري (١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦٤-	الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تاريخ مدينة السلام (بغداد) وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريديها، تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٦٥-	الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)، الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٦-	الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (٩٧٧هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) — القاهرة، عام النشر: ١٢٨٥هـ.
٦٧-	ابن خلدون (٨٠٨هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م:
٦٨-	الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، (د.ت).
٦٩-	الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م،
٧٠-	الخوارزمي (٦١٧هـ)، شرح المفصل الموسوم بالتخمير تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٧١-	ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)،١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
	الدال
٧٢-	الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٧٣-	الدارمي، أبو محمد السمرقندي (٢٥٥هـ)، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
٧٤-	أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا — بيروت.
٧٥-	ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٧٦-	دريد بن الصمة (٨هـ)، ديوانه تحقيق عمر عبد الرسول، سلسلة ديوان العرب (٥)، ط١، ١٩٨٥م، دار المعارف - القاهرة.
الذال	
٧٧-	الذهبي، شمس الدين الذهبي(٧٤٨هـ)، تاريخ الإسـلام، وذيله، المحقق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، سنة النشر: ١٤١٠ – ١٩٩٠م.
٧٨-	الذهبي، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
الراء	
٧٩-	رؤبة بن العجاج (١٤٧هـ)، الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة - جامعة الكويت، (د.ت).
٨٠-	رؤبة بن العجاج (١٤٧هـ)، شرح الديوان، لعالم لغوي قديم (مجهول)، تحقيق ضاحي عبد الباقي محمد، ومراجعة محمود على مكي، إصـدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمشرف على لجنة النشر الأستاذ فاروق شوشة، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م
٨١-	الرازي، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة-١٤٢٠هـ.
٨٢-	ابن أبي الربيع، أبو الحسن الإشبيلي السَّبتي (٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة الدكتور عياد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
٨٣-	الرضي الإستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، ط دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٢هـ.
٨٤-	الرضي الإستراباذي (٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة بنغازي، ط٢ عام ١٩٩٦م.
٨٥-	ذو الرمة (١١٧هـ)، ديوانه، شـرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
الزاي	
٨٦-	الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، ط٢، (د.ت).

٨٧-	الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٨٨-	أبو زبيد الطائي (٦٢هـ)، ديوانه، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، ط. المعارف - بغداد ١٩٦٧م.
٨٩-	الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، الأمالي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩٠-	الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف (١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٩١-	الزركلي، خير الدين الزركلي (١٩٧٦م)، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة: الخامسة عشرة،٢٠٠٢م.
٩٢-	زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٣-	الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، المفصل في علم اللغة، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، الحلبي، دار الجيل - بيروت - لبنان، ط٢، (د.ت).
٩٤-	الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٩٥-	زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (٧٩٥هـ)، ذيل طبقات الحنابلة، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
٩٦-	أبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

السين	
٩٧-	الســـخاوي، محمد بن عبد الرحمن شمس الدين (٩٠٢هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ترجمة: الدكتور صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٩٨-	الســخاوي، شمس الدين بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، (د. ت).
٩٩-	ابن السراج (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، (د.ت).
١٠٠-	سعيد الأفغاني (١٩٩٧م)، في أصول النحو (ط. المكتب الإسلامي)، الناشر: المكتب الإسلامي،١٤٠٧ – ١٩٨٧م.
١٠١-	سلمان محمد القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي (تعريف وتحليل ومتابعة) –دار الحديث للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٠م.
١٠٢-	السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ت.
١٠٣-	السِّندي، أبو الحسن نور الدين (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١٠٤-	السندي، نور الدين محمد عبد الهادي (١١٣٨هـ)، حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. الأوقاف القطرية، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.
١٠٥-	سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠٦-	ابن سيد الناس، فتح الدين أبو الفتح الإشبيلي (٦٧١هـ)، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، المحقق: أبو جابر الأنصاري - عبد العزيز أبو رحلة - صالح اللحام، الناشر: دار الصميعي، ط١، هـ١٤٢٨ – ٢٠٠٧م.
١٠٧-	ابن سيده (٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٨-	ابن سيده (٤٥٨هـ)، المخصص، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠٩-	السيرافي، أبو سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١١٠-	السيوطي (٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد صبحي فرات، استانبول ١٩٧٥م.
١١١-	السيوطي (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، (د/ت).
١١٢-	السيوطي (٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مذيل، وتعليقات: الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي الطبعة: بدون، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١١٣-	السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
١١٤-	السيوطي (٩١١هـ)، المتوكلي فيما ورد في القرآن باللغة الحبشية والفارسية والهندية والنبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والرومية والبربرية، مكتبة الترقي، دمشق،١٣٤٨هـ.
١١٥-	السيوطي (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، طبعة مؤسسة الرسالة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الكويت.
الشين	
١١٦-	الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١١٧-	ابن شاكر الكتبي، صلاح الدين محمد (٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣م.
١١٨-	أبو شامة المقدسي (٦٦٥هـ)، الذيل على الروضتين، تراجم رجال القرنين السادس والسابع، عناية محمد زاهد الكوثري، نشر: عزت العطار الحسيني، ط٢ - ١٩٧٤م.
١١٩-	ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات (٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

١٢٠-	شُرَّاب، محمد حسن (٢٠١٣هـ)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
١٢١-	الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٤٣٦هـ)، أمالي المرتضى، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٣ – ١٩٥٤م.
١٢٢-	شوقي ضيف (٢٠٠٥م)، المدارس النحوية: ط:٧. دار المعارف. مصر، ١٩٩٢م.
١٢٣-	الشوكاني، محمد بن علي اليمني (١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الناشر: دار المعرفة – بيروت، (د. ت).
الصاد	
١٢٤-	الصبان (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط١: ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
١٢٥-	صبرة، محمد حسنين، تعدد التوجيه النحوي: مواضعه أسبابه نتائجه، دار غريب، ٢٠٠٦م.
١٢٦-	الصفدي، صلاح الدين خليل (٧٦٤هـ)، نكت الهميان في نكت العميان، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
١٢٧-	الصفدي، صلاح الدين خليل (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٨-	الأصمعي، عبد الملك بن قريب (٢١٦هـ)، الأصمعيات اختيار الأصمعي، المحقق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
الضاد	
١٢٩-	ضاري، محمد ضاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الناشر: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨م.
الطاء	
١٣٠-	طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى (٩٦٨هـ)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣١-	طاهر سليمان حمودة (٢٠٢٠م)، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، الدار العربية للعلوم–ناشرون المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٩٨٩م.
١٣٢-	طاهر سليمان حمودة (٢٠٢٠م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية ١٩٩٨م، جامعة الإسكندرية.
١٣٣-	الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٣٤-	الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
١٣٥-	الطنطاوي، الشيخ محمد الطنطاوي (١٩٥٩م)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة:الثالثة،٢٠٠٥م.
١٣٦-	الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٣٧-	الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
	العين
١٣٨-	ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر (١٣٩٤هـ - ١٩٧٣م)، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ضبط نصه، وعلق عليه وخرج أحاديثه طه بن علي بو سريح التونسي، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، دار السلام — مصر.
١٣٩-	ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر (١٣٩٤هـ - ١٩٧٣م)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الناشر: الدار التونسية للنشر — تونس، (د. ط) ١٩٨٤هـ.
١٤٠-	عباس حسن (١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف — مصر.
١٤١-	عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد المحقق: الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٢-	ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي. ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ.
١٤٣-	عبد الحميد هنداوي، كتاب إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – القاهرة – مصر.
١٤٤-	عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، مصنف عبد الرزاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٤٥-	عبد السلام محمد هارون، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
١٤٦-	ابن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، العقد الفريد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ
١٤٧-	عبد الغفار حامد هلال (٢٠٢٠م)، كتاب اللهجات العربية نشأة وتطورًا، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
١٤٨-	عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين – دمشق ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١٤٩-	أبو عبيد البكري (٤٨٧هـ)، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
١٥٠-	العثيمين، عبد الرحمن سليمان (٢٠١٤م)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، دار الغرب – بيروت – لبنان.
١٥١-	ابن عصفور (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، الناشر: مكتبة لبنان، الممتع الكبير في التصريف، ط١، ١٩٩٦م.
١٥٢-	عضيمة، الشيخ محمد عبد الخالق (١٩٨٤م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: الأستاذ محمود شاكر، ط. دار الحديث (د.ت) – القاهرة.

١٥٣-	ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م، ط١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (د ت).
١٥٤-	ابن عقيل، بهاء الدين (٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٥٥-	ابن عقيل (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار التراث — القاهرة.
١٥٦-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥٧-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية- لاهور (د.ت)، مكان النشر: باكستان.
١٥٨-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٥٩-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط: دار المغرب الإسلامي، بيروت- لبنان،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٦٠-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، شرح ديوان المتنبي (النبيان في شرح الديوان)، تحقيق: مصطفى السقا وجماعة، ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
١٦١-	العكبري، أبو البقاء (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر — دمشق، ط١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٦٢-	علقمة الفحل (٢٠ق هـ)، شرح ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري، قدم له ووضع فهارسه: د. حنا نصر الحتي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م،
١٦٣-	علي القاري، علي بن سلطان محمد الهروي القاري (١٠١٤هـ) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٤-	علي أبو المكارم (٢٠١٥م)، الحذف والتقدير في النحو العربي، في مبحث " الفرق بين الحذف والاتساع "، طبعة دار غريب القاهرة، نشرة: ٢٠٠٨م.
١٦٥-	عمر بن أبي ربيعة (٩٣هـ)، ديوانه، ط١، ١٩٣٤م، المطبعة الوطنية — بيروت.
١٦٦-	عمر كحالة الدمشقي (١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت).
١٦٧-	أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، المحقق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٦٨-	العيدروس، عبد القادر بن عبد الله (١٠٣٨هـ)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، المحقق: أحمد حالو - محمود الأرناؤوط - أكرم البوشي، الناشر: دارصادر،٢٠٠١م.
١٦٩-	العيني، بدر الدين (٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
الفاء	
١٧٠-	الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
١٧١-	فاضل، محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ط١: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م دار الزمان للنشر والتوزيع - المدينة المنورة.
١٧٢-	الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (٩٧٢ هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٧٣-	أبو الفتح العباسي (٩٦٣هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت - لبنان، ١٩٤٧م.
١٧٤-	فجال، محمود فجال (٢٠١٥م)، الحديث النبوي في النحو العربي (الكتاب الأول)، ط٢، أضواء السلف - الرياض، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٧٥-	الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت، مصر.

١٧٦-	الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (١١٠هـ)، شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إليا الحاوي، دار الكتب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م.
١٧٧-	أبو الفلاح، ابن العماد العَكري الحنبلي (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١٧٨-	فوزي عبد الرازق، إعراب القرآن الكريم - تعدد الأوجه واحتمالات الدلالة، دار النابغة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
١٧٩-	الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨٠-	الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
	القاف
١٨١-	ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد تقي الدين (٨٥١هـ)، طبقات الشافعية، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٨٢-	ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد تقي الدين (٨٥١هـ)، طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تحقيق: محسن غياض، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ.
١٨٣-	القاضي عياض بن موسى بن عياض (٥٤٤هـ)، شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض المسَمَّى إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
١٨٤-	ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
١٨٥-	ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة - ط٣، ١٩٧٧م.
١٨٦-	ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٨٧-	ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، المغني لابن قدامة، الناشر: مكتبة القاهرة، (د. ط)، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
١٨٨-	القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د. ط) ١٤٢٣هـ.
١٨٩-	القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين (٩٢٣هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
١٩٠-	القطامي، عمير بن شُيَيْم (١٠١هـ)، ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة – بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
١٩١-	القفطي، جمال الدين بن يوسف (٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.
١٩٢-	ابن قيس الرقيات الأموي (٧٥هـ)، ديوانه، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت.
١٩٣-	ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق عليّ بن محمد العمران مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ودار عالم الفوائد، (د.ت).
الكاف	
١٩٤-	ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٩٥-	الكرماني، محمد بن يوسف شمس الدين (٧٨٦هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٩٦-	كعب بن زهير (٤٢هـ)، ديوانه، تحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
الميم	
١٩٧-	ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (د.ت) - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٩٨-	ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
١٩٩-	ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٠٠-	ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
٢٠١-	ابن مالك (٦٧٢هـ)، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٠٢-	ابن مالك (٦٧٢هـ)، متن الألفية، ضبط وتعليق د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، دار العروبة للنشر والتوزيع — الكويت.
٢٠٣-	المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط١، ١٩٧٥م.
٢٠٤-	المباركفورى، أبو العلا محمد عبد الرحمن (١٣٥٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية (د.ت)، و(د.ط) بيروت.
٢٠٥-	المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي — القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٢٠٦-	المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس (٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د. ت)، الناشر: عالم الكتب. بيروت.
٢٠٧-	المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٢٠٨-	المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢.

٢٠٩-	مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.
٢١٠-	المِظْهِري، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ (٧٢٧هـ)، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢١١-	المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر الضبي (١٦٨هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، ط٦ (د.ت) - القاهرة.
٢١٢-	مكيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث - دمشق، ط٢، (د.ت).
٢١٣-	ابن الملقن سراج الدين (٨٠٤هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق — سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٢١٤-	ابن المَلَك، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّين عبدِ اللطيف (٨٥٤هـ)، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢١٥-	ابن منظور، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
	النون
٢١٦-	النابغة الذبياني (٣٠ ق هـ)، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٥م.
٢١٧-	ابن الناظم (٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م
٢١٨-	ابن النجار، الحافظ محب الدين البغدادي (٦٤٣هـ)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، المحقق: محمد مولود خلف، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ — ١٩٨٦م.

٢١٩-	النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٢٢٠-	النمر بن تولب العكلي (١٤هـ)، ديوانه، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٢١-	النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
الهاء	
٢٢٢-	الهروي، علي بن محمد النحوي (٤١٥هـ)، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣١م – ١٤١٣هـ.
٢٢٣-	ابن هشام (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٢٤-	ابن هشام (٧٦١هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الشواهد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية - بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٢٢٥-	ابن هشام (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ
٢٢٦-	ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، الكويت.
الواو	
٢٢٧-	ابن الوردي، زين الدين عمر (٨٢٢هـ)، تتمة المختصر في أخبار البشر: (تأريخ ابن الوردي)، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، الناشر، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.
٢٢٨-	الوقّشيّ، هشام بن أحمد الوقّشيّ الأندلسي (٤٨٩هـ)، كتاب "التعليق على الموطأ " في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط. مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤٢١هـ.

الياء	
٢٢٩-	ياسين الحمصي (١٠٦١هـ)، حاشية يس بن زين الدين العليمى على التصريح، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، (د. ت).
٢٣٠-	اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد اليمني المكي (٧١٩هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٣١-	ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله الرومي (٦٢٦هـ)، معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٣٢-	ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله الرومي (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، بدون (د. ط)، ١٩٧٧م.
٢٣٣-	ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل في علم العربيّة للزّمخشريّ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٣٤-	اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (٧٤٣هـ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ.
ثانياً: الرسائل	
٢٣٥-	إبراهيم حسين علي صنيع، أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان لأبي البقاء العكبري، رسالة ماجستير (مخطوط)، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤٢١هـ - ١٩٩٩م.
٢٣٦-	أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد، الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية "تفسير القرطبي نموذجا"، ماجستير (مخطوط) - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٢٣٧-	أحمد محمد إبراهيم الشافعي، المسائل النحوية والصرفية في سنن أبي داود، ماجستير ٢٠٠٥م (مخطوط) رقم (١٦٤٧)، دار العلوم - جامعة القاهرة.

٢٣٨-	أحمد محمد أحمد عبد الله، تعدد التوجيه النحوي في المحرر الوجيز لابن عطية "من منظور دلالي نحوي"، ماجستير (مخطوط)، كلية دار العلوم – القاهرة عام ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٢٣٩-	أحمد عبد السلام الرواشدة، الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
٢٤٠-	أويس ياسين ويسي، ابن علّان الصديق المكي(١٠٥٧هـ)، داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، (ماجستير)، كلية الآداب، جامعة: البعث بحمص، الجمهورية العربية السورية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٤١-	علاء إسماعيل الحمزاوي (أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب)، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، دراسة وصفية تحليلية، مخطوط (د.ت)، جامعة المنيا.
٢٤٢-	زكريا إبراهيم زكي، المشكلات النحوية في مسند أحمد: دراسة نحوية تطبيقية، ماجستير ٢٠٠٢م (مخطوط) رقم (١٤١٩)، دار العلوم - جامعة القاهرة.
٢٤٣-	عائشة بنت مرزوق اللهيبي، التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، رسالة ماجستير ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، (مخطوط)، جامعة أم القرى.
٢٤٤-	عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد العياف، رسالة اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دراسة نحوية تحليلية)، رسالة ماجستير (مخطوط) جامعة أم القرى - مكة المكرمة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٤٥-	عبد الله كمال أبو العلا، الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك، دراسة دلالية، من خلال كتاب: "التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه" للوقَّشِيّ الأندلسي (٤٨٩هـ) – ماجستير (مخطوط) ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م،
٢٤٦-	عبد المحسن أحمد الطبطبائي، تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، رسالة ماجستير، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.
٢٤٧-	علي خليفة عطوة، الظواهر النحوية والدلالية في سنن الترمذي، دكتوراه ٢٠٠٤م، (مخطوط) رقم (١٥٦٤)، دار العلوم - جامعة القاهرة.
٢٤٨-	علي النوري، سورة النور دراسة تحليلية نحوية، ماجستير ١٩٨٥م، مخطوط، جامعة أم القرى.

٢٤٩-	فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، رسالة دكتوراه ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، كلية الآداب - جامعة بغداد.
٢٥٠-	محمد عمر عمار الدراوشة، آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية)، ماجستير (مخطوط)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢٥١-	نسيمة نابي، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ٢٠١١م، (مخطوط PDF موضوع على الشبكة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة مولود معمري. الجزائر.
ثالثاً: الدوريات	
٢٥٢-	جمال عبد العزيز أحمد، حروف الصلة في القرآن الكريم ودورها في الإعجاز البلاغي، مقال على شبكة الألوكة الشرعية، تاريخ الإضافة على الشبكة ٢١ - ٥ - ٢٠١١م - ١٧ - ٦ - ١٤٣٢هـ. الموضوع على الشبكة العنكبوتية، السبت الموافق (٢٤) الرابع والعشرين من شوال ١٤٤٢هـ، والموافق (٥) الخامس من يونيو ٢٠٢١م. رابط الموضوع: https://www.alukah.net/sharia/٠/٣٢٠٣٠/#ixzz٦wt٠R٤PQF
٢٥٣-	حسين الحكمي، الأداة (حتى) في الصحيحين - دراسة نحوية تطبيقية، جامعة الملك خالد - أبها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، عدد (٤٣) - ذو الحجة ١٤٢٨هـ.
٢٥٤-	حماسة، محمد عبد اللطيف (٢٠١٥م)، تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية - نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة، عدد ٢، ١٩٨٤م.
٢٥٥-	خليل بنيان الحسون. في الحديث الشريف والنحو" مجلة الأستاذ العدد ٢ - بغداد ١٩٧٩.
٢٥٦-	رنا بنت ناصر بن سعيد الدوسري، أثر المعنى في توجيه إعراب القرآن الكريم شواهد مختارة من سورة يوسف، المجلد التاسع من العدد السادس والثلاثين لمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، د ت.

٢٥٧-	المتولي محمود المتولي عوض حجاز (معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها — جامعة أم القرى)، أثر دلالة التراكيب النحوية في استنباط الأحكام الفقهية من الحديث الشريف، بحث في كتاب المؤتمر الرابع بدار العلوم (قسم النحو والصرف والعروض)، بعنوان: العربية والعلوم البينية، مارس: ٢٠٠٧م – جامعة القاهرة.
٢٥٨-	محمد الخضر حسين (١٩٥٨م)، الاستشهاد بالحديث، في جملة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٣٦م.
٢٥٩-	محمود عبد الكريم نجيب. مدرس في كلية الآداب . جامعة حلب، مجلة التراث العربي– مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب–دمشق العدد ٩٨– السنة الخامسة والعشرون – حزيران ١٤٢٦هـ – جمادى الأولى ٢٠٠٥م.
٢٦٠-	يوسف بن عبد الله الأنصاري، من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع ٢٨، شوال ١٤٢٤هـ.
٢٦١-	فجال، يوسف محمود (٢٠١٥م)، الظواهر اللهجية في لغة ربيعة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١٠) العدد (١) جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ / نيسان ٢٠١٤م.

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة باللغة العربية

عنوان الرسالة: ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي.

اسم الباحث: عبد الله كمال أبو العلا أحمد.

الدرجة: الدكتوراه في النحو والصرف والعروض.

تناولت الرسالة ظاهرة تعدد التوجيه النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، وهذه الكتب تناولت إعراب ما أشكل في الأحاديث الواردة في مسند أحمد وفي صحيحي البخاري ومسلم وفي أصحاب كتب الصحاح، ونسبة هذه الكتب الثلاثة إلى أصحابها على النحو الآتي: أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوي، وجمال الدين ابن مالك الجياني (٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والجلال السيوطي (٩١١هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي.

ويهدف موضوع الرسالة إلى تجلية الظاهرة مناط الدراسة في الكتب الثلاثة، واعتمدتْ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المبني على الاستقراء الناقص لا التام الذي يقوم بتجميع المسائل التي يتعدد فيها التوجيه النحوي من رفع أو نصب، أو جرّ، أو جزم لافتًا النظر إلى أن ذلك يُعنى به وجود حالة إعرابية واحدة يصحبها تعدد في الوظائف النحوية وكل ذلك في إطار العلامة الإعرابية الواحدة.

واقتضت طبيعة البحث أن تتضمن خطتُه مقدمةً، وتمهيدًا، وثلاثة فصول، وخاتمةً، وفهارس، فالمقدمة: تدور حول طبيعة الموضوع وأهميته، ودوافع اختياره، والهدف منه، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ومصادر البحث، والمنهج الذي سرتُ عليه وخطة عملي فيه.

والتمهيد: يتناول مفهوم تعدد التوجيه النحوي، ويشمل المدخل اللغوي وتحرير المصطلحات، وكذلك أسباب تعدد التوجيه في كتب إعراب الحديث النبوي، والتعريف بأصحاب كتب إعراب الحديث النبوي.

وأمَّا الفصل الأول: تعدد التوجيه النحوي في المرفوعات. والفصل الثاني: فتناول تعدد التوجيه النحوي في المنصوبات. والفصل الثالث: فتناول تعدد التوجيه النحوي في المجرورات والمجزومات معا. وجاءت الخاتمة لتبرز أهم النتائج – التي توصلتُ إليها – والتوصيات، ثُمَّ يُختم البحث بالفهارس الفنية.

اسم الباحث	المشرف على الرسالة
عبد الله كمال أبو العلا أحمد	أ.د فوزي عبد الرازق عبد القادر السيد

Abstract

Address: The phenomenon of multiple Syntax Directing in Kotub Earab Al-Hadith Al-Nabawy

By: Abdullah Kamal Aboulela Ahmed

PhD dissertation Presented to get PhD degree In Syntax, Morphology and Prosody

The thesis dealt with the phenomenon of multiple grammatical guidance in the books of the parsing of the hadith of the Prophet, and these books dealt with the syntax of what was confused in the hadiths contained in the Musnad of Ahmed and in the Sahihs of Bukhari and Muslim and in the authors of the books of As-Sahih, and the ratio of these three books to their owners is as follows: Abu Al-Baqa Al-Akbari (٦١٦ AH), The parsing of the Prophet's hadith, and Jamal al-Din Ibn Malik al-Jayani (٦٧٢ AH), evidence of clarification and correction of the problems of the Sahih Mosque, and Jalal al-Suyuti (٩١١ AH), the aquamarine contracts in the parsing of the Prophet's hadith.

The subject of the thesis aims to clarify the phenomenon, the focus of the study in the three books, and the study adopted the descriptive analytical approach based on incomplete, not complete, induction that collects issues in which there are multiple grammatical guidance, such as nominative, accusative, or assertive, pointing out that this means the existence of A single syntactic case accompanied by a multiplicity of grammatical functions, all within the framework of a single syntactic mark.

The nature of the research necessitated that his plan should include an introduction, a preface, three chapters, a conclusion, and indexes. And the preamble: deals with the concept of multiple grammatical guidance, and includes the linguistic approach and the editing of terminology, as well as the reasons for the multiplicity of guidance in the books of hadith parsing, and introducing the authors of the books of hadith parsing

As for the first chapter: the multiplicity of grammatical guidance in the prepositions. And the second chapter: deals with the multiplicity of grammatical guidance in the posts. And the third chapter: deals with the multiplicity of grammatical directives in Al-Majroorat and Al-Mazmouzat together. The conclusion came to highlight the most important results - which I reached - and recommendations, then the research ends with technical indexes.

Researcher name	Supervision
Abdullah Kamal Aboulela Ahmed.	Prof. Dr. Fawzy AbdulRazik AbdulQuader Alsayed

Faculty of Dar Al-Olum
The Department of Syntax,
Morphology and Prosody.

The phenomenon of multiple Syntax Directing in Kotub Earab Al-Hadith Al-Nabawy

PhD dissertation Presented to get PhD degree

In

Syntax, Morphology and Prosody

By

Abdullah Kamal Aboulela Ahmed

Supervision

Prof. Dr. / Fawzy AbdulRazik AbdulQuader Alsayed

Professor of Syntax, Morphology and Prosody.
the Faculty of Dar Al Uloom

١٤٤٢ AH – ٢٠٢١ AD